مقرر

تاريخ مصر الحديث

الفرقة الرابعة التعليم العام شعبة الجغرافيا

أستاذ المقرر

د/ هبة أحمد محمد

قسم التاريخ – كلية الآداب بقنا

العام الجامعي
٢٠٢٣ / ٢٠٢٤م

الفهرس

أولا : الموضوعات	الصفحة
الفصل الأول: المجتمع المصري في ظل الحكم العثماني (١٥١٧-١٧٩٨م)	٤-٢٣
أولًا: النظام السياسي في مصر العثمانية	٦
ثانيًا: الاوضاع الاقتصادية في مصر العثمانية	٩
ثالثًا: البناء الاجتماعي في مصر العثمانية	١٣
رابعًا: الحياة الفكرية والثقافية في مصر العثمانية	٢٠
الفصل الثاني: الحملة الفرنسية على مصر	٢٥-٤١
أولا: أسباب الحملة الفرنسية على مصر	٢٥
ثانيًا: المقاومة المصرية ضد الحملة الفرنسية.	٢٨
ثالثًا نتائج الحملة الفرنسية علي مصر	٣٦
الفصل الثالث: مصر في عهد محمد علي	٤١-٧٧
أولًا: الأوضاع السياسية في مصر عقب خروج الحملة الفرنسية	٤١
ثانيًا: تعيين محمد علي واليًا على مصر	٤٥
ثالثًا: توطيد سلطة محمد علي	٤٧
رابعًا: سياسة محمد علي الداخلية في مصر	٥١
خامسًا: حروب مصر في عهد محمد علي	٦٤
سادسًا: معاهدة لندن (١٥ مايو ١٨٤٠م) وتسوية المسألة المصرية	٧٤
الفصل الرابع: مصر في عهد خلفاء محمد علي	٧٩-١١٠
أولا: عصر عباس باشا الاول (١٨٤٨ – ١٨٥٤)	٧٩
ثانيا: عصر سعيد باشا(١٨٥٤ – ١٨٦٣)	٨٢
ثالثا: عصر الخديوي إسماعيل(١٨٦٣-١٨٧٩م)	٩٠
الفصل الخامس: الثورة العرابية والاحتلال البريطاني لمصر	١١٢-١٣٥
أولا الأحوال السياسية في مصر قبيل الثورة العرابية	١١٢
ثانيا: الحركة الوطنية والثورة العرابية	١١٤
ثالثا الاحتلال البريطاني لمصر	١٢١
رابعا: أحوال مصر تحت الاحتلال الإنجليزي	١٢٣
خامسا: الحركة الوطنية في عهد الاحتلال البريطاني	١٢٧
الفصل السادس: ثورة١٩١٩م	١٣٦-١٦٤
أولا: اسباب الثورة	١٣٦
ثانيا: أحداث الثورة.	١٥١
ثالثا: تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م.	١٥٨
ثانيا : الأشكال والصور	١٦٦-١٦٩
شكل ١: خط سير الحملة الفرنسية في مصر والشام	
شكل ٢: حروب محمد علي في الشام	
شكل ٣: الدولة المصرية في عهد محمد علي	

شكل ٤: الدولة المصرية في عهد الخديو إسماعيل	
ثالثا: المصادر والمراجع	١٧١
رابعًا: روابط الفيديو	
فيديو ١ https://www.youtube.com/watch?v=JlMoYFbPbEs **فيديو ٢** https://www.youtube.com/watch?v=DoZJbT1LcY4	

الفصل الأول

المجتمع المصري في ظل الحكم العثماني

(١٥١٧-١٧٩٨م)

المجتمع المصري في ظل الحكم العثماني
(١٥١٧-١٧٩٨م)

بحلول القرن السادس عشر أخذت عوامل الانهيار تنتشر في جسد دولة المماليك شيئًا فشيئًا، في ذلك الوقت كان هناك دولة فتية برزت إلى حيز الوجود تتمتع بكل عوامل القوة وهي الدولة العثمانية، تلك الدولة التي اكتسبت مهابتها في أوروبا بأسرها بعد أن استطاعت أن تسقط القسطنطينية في العام ١٤٥٣م.

بدأت الدولة العثمانية تتجه نحو التوسع مستغلة ضعف الدول الأوربية آنذاك، فاستطاع العثمانيون أن يسيطروا على هضبة الأناضول ومنطقة البلقان، وكان عليهم أن يتوسعوا جنوبا في شمال البحر المتوسط؛ كي يضمنوا تأمين سيطرتهم على الجنوب الشرقي لأوروبا، من ذلك المنطلق أصبح ضروريًا أن يخضعوا منطقة الشام لنفوذهم كي يقفوا في وجه أية أطماع توسعية للدولة الصفوية في فارس (إيران الحالية)، كما كان عليهم إحكام السيطرة على الشام وتأمينها من أية أخطار وبذلك لابد من السيطرة على مصر.

في بداية الأمر احتفظت دولة المماليك بعلاقة طيبة مع الدولة العثمانية، لدرجة أن المماليك والعثمانيين تحالفا معًا ضد الخطر المغولي القادم من الشرق، والخطر البرتغالي الأوروبي، خاصة بعد أن اتجه البرتغاليون، بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح عام ١٤٩٧م؛ مما أدى إلى قطع طرق التجارة عن موانئ مصر والشام بغية ضرب المصالح الاقتصادية للماليك، لذا فبمجرد أن نشب الصراع العسكري بين المماليك والبرتغال أبرم السلطان المملوكي "قنصوه الغوري" تحالفا مع السلطان العثماني "بايزيد الثاني" طالبا منه إمداده بالأخشاب والخامات اللازمة لتقوية وتدعيم

أسطوله، بيد أن المماليك خسروا معركتهم ضد البرتغال وتحطم أسطولهم في معركة "ديو" البحرية عام ١٥٠٩م.

ما لبثت العلاقات الودية أن انقلبت إلى عداء سافر بين الدولتين، وصدام بين الدولة العثمانية الفتية الطامعة في السيطرة على العالم الإسلامي، وبين دولة المماليك التي ضربتها عوامل الشيخوخة، وكان من أسباب ذلك الصراع استيلاء المماليك على جزيرة قبرص؛ مما أصاب العثمانيين بالقلق من منافسة المماليك لهم، ولجوء الزعماء العثمانيين الفارين من المذابح التقليدية التي كان يقودها كل حاكم عثماني جديد إلي مصر والشام طلبا لحماية المماليك، كما أن التقاء حدود الدولتين عند الشام خلق نقطة صدام ملتهبة بينهما، إضافة إلى اتساع هوة الخلاف بين الدولتين، حينما نشبت الحرب بين العثمانيين والصفويين، حيث قرر السلطان العثماني سليم الأول، بعد انتهاء تلك الحرب ، أن يؤمن حدود دولته المتاخمة للمماليك كي لا يتعرض في المستقبل لأية تهديدات من جانبهم، وكذلك خشية حدوث أي نوع من التحالف بين المماليك والصفويين ضد دولته.

هكذا قرر العثمانيون اجتياح العالم العربي درءًا للخطر الصفوي المملوكي وتأكيدًا لزعامتهم على العالم العربي والإسلامي بأسره رغبة في زيادة الصبغة الدينية لدولتهم، من ثم نشبت نيران القتال بين الدولتين في معركة مرج دابق –قرب حلب– في ٢٤ يناير ١٥١٦م، وانتصر العثمانيون على المماليك في تلك المعركة انتصارا كبيرا، وكان من أهم آثار انتصارهم على المماليك في تلك المعركة، هو فض الرابطة الجغرافية والسياسية والتاريخية الوثيقة بين جناحي مصر، ذلك الجناح الذي مثل طوال فترة العصور الوسطى قلب العالم العربي والإسلامي.

بعدها زحف العثمانيون جنوبًا إلى مصر، حيث لاقاهم السلطان المملوكي "طومان باي" عند "الريدانية" بصحراء العباسية في يناير ١٥١٧، وأسفر القتال عن هزيمة ساحقة للماليك واحتلال العثمانيين لمصر، في بداية الأمر عرض السلطان العثماني على "طومان باي" أن يكون نائبا له في مصر، غير أن طومان باى رفض، وفر محاولًا تكوين جيش جديد لمحاربة العثمانيين، بيد أن العثمانيون استطاعوا القبض عليه وأصدروا أمرا بإعدامه، وشنق السلطان طومان باي على باب زويلة، وبقيت جثته معلقة ثلاث أيام كي يراها الناس ويعلموا بانتهاء دولة المماليك، وهكذا انتهت دولة المماليك في مصر وأصبحت مصر منذ ذلك التاريخ ولاية عثمانية.

باستيلاء السلطان سليم على مصر عام ١٥١٧م أصبحت جزءًا من أملاك الدولة العثمانية، وقد عاشت مصر في ظل الحكم العثماني ما يقرب من الثلاثة قرون في الفترة من ٢٥ يناير ١٥١٧م إلى ٢ يوليو ١٧٩٨م، وكانت مصر خلال تلك الفترة درة الممتلكات العثمانية، رغم التأثيرات السلبية للحكم العثماني التي عملت على تأخر مصر وتخلفها عن أوروبا في تلك الفترة.

أوضاع مصر خلال الحكم العثمانية

أولًا: النظام السياسي في مصر العثمانية:

لم تشهد الأوضاع في مصر العثمانية تغييراً جوهريا في أنظمتها وكيانها عن فترة الحكم المملوكي التي سبقت السيطرة العثمانية اللهم إلا استحداث اساليب وأدوات ترجع تبعيتها للدولة العثمانية، ونعني بها الوالي وقاضي القضاة والحامية العثمانية، ذلك لأن السلطان سليم عندما فتح مصر في ٢٥ يناير عام ١٥١٧م لجأ الى تأكيد سلطاته فيها فأقام فيها ثلاث قوى متصارعة ومتنازعة، وحرصوا على إيجاد توازن بين تلك القوى ؛ حتى يضمن عدم انفراد إحداها بالسلطة،

واستمرار تبعيتها للباب العالي، وهذه القوى شكلت النظام السياسي (ادارة الحكم) في مصر العثمانية.

نظام الحكم العثماني في مصر:

لذلك كان لنظام الحكم السياسي في هذا العهد أثر سيء في حالة مصر العامة؛ لان السلطان سليم لم يراع عند وضع قواعد هذا النظام مصلحه البلاد المحكومة، وإنما كان همه الأكبر وضع نظام يكفل بقاء مصر جزءًا من الدولة العثمانية، وكان اكبر همهم ان تقدم مصر فروض الطاعة للسلطان العثماني، وان يدفع المصريون أموال الميري وهو الخراج المخصص للسلطان للسلطة العثمانية، والدعاء للسلطان في المساجد تعبيرا عن الولاء له، ومن ثم عمد العثمانيون إلى إيجاد عدة أجهزه تتقاسم فيما بينهما مهام الحكم في الولايات الجديدة، وعلى ذلك أوجد في مصر ثلاث ادارات تحكمها وتراقب كل منهما الاخرى وهي :

١- **الوالي العثماني(الباشا):** وهو نائب السلطان العثماني في البلاد، وممثله في حكم مصر، ويعد رئيسًا للسلطة التنفيذية، ولقب بالباشا، وكان مقره القلعة، ويتولى ابلاغ الاوامر السلطانية لرجال الحكومة والشعب ويراقب تنفيذها وكان له اختصاصات عديدة ومتنوعة غير أن تلك السلطات لم تكن مطلقة خاصة في الأمور المهمة التي كان عليه ان يحولها الى الديوان لمناقشتها، وخوفا من طمع الولاه في الاستقلال بمصر حرص السلطان على ان تكون مده الوالي قصيره لا تتجاوز ثلاث سنوات، وارجع فترة حكمه ايضا الى ان الوظائف الكبرى كانت تشترى بالمال لذا كان الولاه يبذلون الاموال الى الاشخاص المقربين من السلطان لكبار الحاشية في سبيل البقاء في مناصبهم مده اخري، وكان ذلك من ضمن الاسباب لجعل مدة الولاه قصيرة قابله للتجديد كما كان للوالي نائبا يطلق عليه "الكتخدا" أو " الكخيا".

٢- **الحامية العثمانية (الأوجاقات):** كانت تتالف من الجيش العثماني الذي تركه السلطان سليم في مصر عند مغادرته لها، وكانت تلك الحامية تتكون من ست فرق عسكرية وكل فرقة يرأسها الأغا، وقد اسند إلى كل فرقة منها وظائف معينه لا تتعداها وهي:

- المتفرقة: وتتكون من الحرس العثماني.

- الجاوشية: وتتألف من صف ضباط الجيش العثماني ومهمتها جباية الخراج للدولة العثمانية.
- الهجانة والتفكجية: وهم ناقلوا البنادق.
- الانكشارية: وكانت من أهم الفرق العثمانية ومهمتهم حفظ النظام في الولايه وكان الانكشاريه ينتخبون قائدهم وتخصص لهم رواتب من المال الميري ورسوم الجمارك.
- العزب: وافرادها مشاة ومهمتهم حماية قلاع القاهرة وخارجها وحمايه الباشا.

ومن هؤلاء جميعا يتألف الديوان ومهمته مراقبة الوالي والاشراف على تصرفاته وكانت سلطة الديوان واسعة حيث خوله السلطان سليم حق الاعتراض على قرار الباشا كما منحه حق عزله، وكان له سلطة كبيرة في إدارة شئون البلاد، ولقد اضاف السلطان سليمان القانوني لهذا الديوان عضوية بعض الاعيان والمشايخ والعلماء عند البحث في الشئون الرئيسية المهمة[*].

٣- **البكوات المماليك** : وهم بقايا سلطنة المماليك السابقة وقد أبقى عليهم العثمانيون لحفظ التوازن بين الهيئتين السابقتين، واختير منهم حكام المديريات او السناجق وبعض كبار موظفي الحكومة مثل الكخيا والدفتردار ، والروزنامجي، وامير الحج، والخزنة دار، وكان زعيم المماليك يعرف بشيخ البلد، وعادة ما يكون اكثرهم مالًا واتباعًا واوسعهم نفوذًا واكبرهم قدرة، ومقره القلعة، وهو ثاني شخصية في مصر بعد الباشا العثماني، وكان من ابرز من ظهر منهم في العصر العثماني علي بك الكبير، محمد بك ابو الدهب، ابراهيم بك، ومراد بك

ان حالة الضعف التي مرت بها الدولة العثمانية اواخر القرن السادس عشر كان اثرها على اوضاع مصر ، اذ شهدت هذه الفترة تغيير مستمر للولاة العثمانيين والذين لم يقوموا بأي اعمال مهمة ، فساعدت هذه الحالة على اضطراب احوال البلاد ، اذ اندلعت ثورات متفرقة ضد سلطتهم ، وبات الولاة يعتمدون كثيراً على حماية بكوات المماليك لهم ، فاستغل المماليك هذه الحالة وتولوا مناصب مهمة في الجهاز الاداري والمالي خلال القرنين السابع عشر والثامن

---

[*]انشئ سليمان القانوني ديوانين الاول هو الديوان الكبير وكانت له سلطته البت في الشئون الرئيسية للحكم ومراجعة أوامر الوالي أو نقضها إذا لزم الامر، وأيضًا النظر في الأمور المالية والطرائف وكان يعقد أربع مرات اسبوعيا ويتألف من رؤساء الفرق العسكرية واعيان البلد و كبار المشايخ، والدفتردار والروزنامجي، أما الديوان الصغير فكان يعقد يوميًا في مقر الوالي وينظر في الشئون اليومية وما تحتاج إليه البلاد وكان يتألف من كتخدا الباشا، والدفتردار والروزنامجي ومندوب عن كل فرقة من فرق الجند.

عشر، وبدأوا في ظل ضعف الولاة يتحولون الى قوة سياسية لها نفوذها وتأثيرها في مجريات الامور، لذلك اتحدوا في قوة واحدة واختاروا من بينهم زعيماً هو (شيخ البلد) وهو حاكم القاهرة ، وازداد نفوذهم بسبب سيطرتهم على مقدرات البلاد وامتلكوا الاراضي، وقد شهد القرن الثامن عشر تزايدا كبيرا في سلطه بكوات المماليك فكانوا يمتنعون عن إرسال الجزية إلى السلطان ويعدلون الوالي اذا غضبوا عليه، واصبح الوالي اسمًا ورمزا لا حقيقه لحكمه ولا هيبة له

ورغم هذه القوة والسيادة التي احرزها المماليك في داخل المجتمع المصري في انهم لم يتمكنوا من الانفصال عن الدولة العثمانية بسبب انقساهم وتطاحنهم وتنافسهم في شوارع القاهرة وفي قرى مصر ،وقد حاول احد البكوات في النصف الثاني من القرن الثامن عشر وهو علي بك الكبير(١٧٦٨-١٧٧٣م) الاستقلال، ولكن الدولة العثمانية اوقعت بينه وبين قائد قواته وهو محمد بك ابو الدهب، فانقض على سيده وهزمه .

ولكن ابو الذهب لم يستقر في حكم مصر لفتره طويله اذ مات عام ١٧٧٥، وخلص الأمر في النهاية لمراد بك وابراهيم بك اللذين عاثا في مصر فسادا وانتهى امرهم حتى قدوم الحملة الفرنسية على مصر.

ثانيًا: الاوضاع الاقتصادية في مصر العثمانية:

كانت أول خسارة لحقت بمصر هو تحول طريق التجارة إلى طريق رأس الرجاء الصالح، بعد نجاح الرحالة البرتغالي فاسكو دي جاما عام ١٤٩٨م، وقد عجز المماليك عن التصدي للبرتغال بعد هزيمتهم في معركة ديو البحرية عام ١٥٠٩.

وجاء نظام الحكم العثماني الذي جعل الولاه يقيمون في مصر لمده قصيرة، فانهم كانوا غير قادرين على القيام باي عمل يستلزم وقتا طويلا حتى وان كانوا يرغبون في القيام بمثل هذا العمل، فكان جمع الاموال شغلهم الشاغل، وكان هدفهم الاول هو جمع اكبر ما يمكن جمعه من الاموال في فتره اقامتهم القصيرة في البلاد، كما كان المماليك يعيشون حياه مقرفة ويستغلون مئات القرى لحسابهم.

أ- الزراعة:

بالنسبة للنظام الزراعي وملكية الأرض، فقد اعتبرت أرض مصر ملكًا للسلطان العثماني، وقد منح الفلاحون فقط حق زراعتها والانتفاع بريعها، في مقابل دفع الضرائب المستحقة عليهم فيما عرف (بحق الانتفاع).

لم يهتم الولاه بالزراعة فقلت المحاصيل وارتفعت الاسعار، وكان سليم الاول قد ابقى على الارض الزراعيه في يد الحاكم يوزعها على اتباعه او يوزعها على الفلاحين نظير دفعهم الضرائب، وقد أوجدت الحكومة (نظام الالتزام)، فكانت الحكومة توزع الاراضي على الملتزمين الذين يتعهدون بتحصيل الضرائب الخاصة بناحية أو مجموعة نواح، نظير حصولهم على عقد الالتزام (امتياز)، واصبح الملتزم مع الزمن يورث هذا الحق لا بنائه، ومعه تدهورت الاحوال، وأصبحت الدولة لا تهتم إلا ببيع الالتزام لمن يتعهد بدفع مبلغ معين للخزانة.

ولما كان الاقتصاد المصري بطبيعته في ذلك الوقت اقتصادًا يعتمد بشكل رئيسي على الزراعة، إذ تشكل في الاراضي الزراعية عماد الثروة، لذا فقد كانت الضرائب المفروضة على الأرض وخاصة الزراعية منها تمثل اهم دخل للحكومة؛ مما ادى الى اعتماد النظام المالي العثماني في مصر على الملتزمين في جمع تلك الضرائب والاموال.

ويعني نظام الالتزام في المصطلح الاداري والمالي العثماني التعهد من قبل شخص او عده اشخاص في سداد المال الميري السنوي المربوط على قرية أو عده قرى بواقع سعر معين للفدان الواحد يتحدد تبعا لجودة الارض.

كان الملتزم يحصل على قطعة من الأرض معفاة من الضرائب (تعرف بالوسية) مقابل قيامه بجمع الضرائب من المنتفعين، ولقد عانى الفلاحون كثيرا من سطوة الملتزم في جمع الضرائب واستغلال نفوذه في فرض إتاوات خارج الضرائب المقررة لكي يعوض ما دفعه للخزينة ويحقق فائضا ماليا.

وكان الملتزم هو صاحب الكلمة العليا في منطقة وله ان يعين من يريد من المشايخ والكتبة والصيارف ويعزل منهم من يريد، اما الفلاح فقد كان يلقي الشده والارهاق من الملتزمين

الذين كانوا يستبدون به ويستغلونه الى اقصى حد ممكن، فقد كان للملتزم حق انتزاع الاراضي من يد الفلاح واعطائها إلى اخر اذا ما قصر في دفع الضرائب والاتاوات المطلوبة وكثيرا ما أسئ استخدام هذا الحق الى حد بعيد.

كان اختيار الملتزمين يقع من بين رجال الادارة العثمانية وضباطها وكذلك من بين المماليك وبعض رجال الدين المحليين، وتنقسم الضرائب التي كان يجمعها الملتزمون إلى ثلاث اقسام: قسم منها يذهب الى بيت المال ويسمى(المال الميري) وقسم يخص البك أو الكاشف – وهو مدير المديرية المملوكي– ويسمى (الكشوفية) اما القسم الثالث فيستولى عليه الملتزمون ويسمى(الفائض).

لم يكن للفلاح حق التصرف في الارض التي ينتفع بها للبيع او الشراء فهو يزرعها وله محصولها وعليه ان يسدد المال المقرر عليه للملتزم فاذا لم يدفع الفلاح مال الارض او تسبب في بورها كان من حق الملتزم ان ينتزعها منه ويعطيها لمن لديه القدرة على زراعتها والوفاء بالتزاماته واذا مات الفلاح انتقلت الارض إلى ذريته واقاربه فان لم تكن له ذريه انتقل الاخر الى الملتزم يعطيه لمن يشاء الا ان جميع هذه الحقوق كانت في اطار حق الانتفاع فقط اذ ظلت ملكية الارض في يد الدولة.

كانت الدولة تصدر الأوامر التي تقضي بضرورة إعادة الفلاح قسرًا إلى حقله في حالة هروبه ومعاقبته على ذلك، وإجباره على زراعة الأرض وأداء ما عليها من أموال.

وقد نتج عن ذلك عدم اهتمام الفلاح المنتفع بأمور الزراعة، فضلاً عن أن الدولة لم تهتم كثيرا بأمور الرى وتقوية الجسور اتقاء للفيضان وحفظ الأمن، مما أدى إلى تدهور الزراعة، وزحف الرمال على الارض الخضراء وتناقص عدد السكان، فقد عانى الفلاح المصري كثيرا فترة الحكم العثماني فالأعباء المالية الرسمية وغير الرسمية تكبله وترهقه وتلاحقه، فلا يكاد يخلص من تسديد احد الاعباء حتى يجد من يطالبه بسداد عبء آخر، حتى اضطر كثير من الفلاحين الى هجر قراهم وترك زراعتهم وبيع مواشيهم ودفع اثمانها فيما زاد عليهم من الضرائب.

وهكذا ساء وضع الفلاح الاقتصادي وكسد حاله، وانعكس ذلك كله على الوضع الاجتماعي للفلاحين ووقع فريسة سهلة للمشعوذين والدجالين ومدعي التصوف.

٢- الصناعة:

تدهورت الصناعة فقد كانت متأخرة ومتخلفة، حيث كانت الصناعات يدوية بسيطة لم تصل إلى الآلية كما حدث في أوربا، فلم تكن الصناعات على مستوى فني مناسب؛ لإنعدام الاشراف الفني عليها، واشتغال كثير من أبناء هذه الحرف بها.

أما بالنسبة للصناعات الحرفية في مدن مصر فقد استمرت قائمة على الرغم من تخلفها الشديد. وظل بعض انتاجها يصدر خارج مصر الى ولايات الدولة العثمانية وأوروبا حتى أواخر القرن الثامن عشر عندما تغيرت معالم السوق الاوروبية بالانقلاب الصناعي، فبدأت السلع المصرية تلقى منافسة حادة الاعمال حتى في داخل الاسواق المحلية ولم يكن هناك في مصر حد فاصل بين الحرفية وممارسة الزراعة بشكل كبير. فقد كان القطن مثلا يغزل في بيت الفلاح مباشرة كما ظلت صناعة الاقمشة الصوفية من نصيب المرأة، ويدل التركيب الاجتماعي على أن كثيراً من سكان المدن المصرية كانوا عناصر غير منتجة توزعوا بين العساكر واصحاب الاراضي ورجال الدين والملتزمين والتجار.

وكان الصناع ينتظمون في طوائف على شكل هرمى يرأس كل طائفة رئيس هو شيخ الطائفة أو الحرفة الذي كان يتمتع بمركز ممتاز بين أفراد طائفته فهو المسئول امام الحكومة عن شئون افراد حرفته ، وعن جمع الضرائب والغرامات التي تفرض عليهم كما له حق الفصل فيما، فهو يمثل همزة الوصل مع الحكومة من حيث جمع الضرائب والإشراف على الإنتاج، وكانت طوائف الحرف الصناعية جزءا من نظام الطوائف في مصر.

وقد وقعت طوائف الحرف في القرن السابع عشر تحت سيطرة الحكومة وأصحبت أداة ادارية في يدها، وتأثر تصنيفها بالحاجات الادارية الثابتة وبالتغيرات التي طرأت على العلاقات بين القوى المختلفة داخل الهيئات الحاكمة فكانت كل طائفة تخضع لاشراف ضابط معين، وكان هؤلاء الضباط يتولون مهمة حماية طوائفهم وجباية ضرائبها واستمر ذلك طوال القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر.

٣-التجارة:

خسرت مصر كثيرا بسبب تحول الطريق التجاري بين الشرق والغرب إلى طريق رأس الرجاء الصالح، واقتصرت صلاتها التجارية بحوض البحر المتوسط والسودان والحبشة وبلاد العرب واليمن، كما تأثرت التجارة الداخلية لعدم استقرار الأمن واشتداد النزاع بين الفرق العسكرية والإغارات المتلاحقة لبدو الصحراء، فضلا عن عدم ثبات قيمة العملة المتبادلة واختلاف المكاييل والموازين من مكان لآخر، فقد ظلت أجزاء من مصر وخاصة في الصعيد تستخدم المقايضة في مبادلاتها التجارية المحدودة ولم تعرف نظام النقد والتعامل بالعملة حتى مجيء الحملة الفرنسية.

ولقد مكنت هذه الأحوال التجار الأجانب من السيطرة على أمور التجارة بسبب تنظيمهم من ناحية ، وبسبب الامتيازات التجارية التي تمتعوا بها من ناحية أخرى، كما أدى إرسال الضريبة المفروضة على مصر والهدايا للسلطان العثماني إلى التدهور الاقتصادي.

ثالثًا: البناء الاجتماعي في مصر العثمانية:

سادت مصر خلال فترة الحكم العثماني وقبل مجيء الحملة الفرنسية اوضاعا اجتماعيا كانت انعكاسا واضحا عن الاوضاع والظروف الاقتصادية التي عرفتها مصر خلال تلك الفترة، وشكلت في النهاية البناء الاجتماعي المصري، ففي خلال تلك الفترة انقسم المجتمع المصري الى فئتين متمايزتين اشد ما يكون التمايز وهم الحكام والمحكومين:

أ- الحكام:

تتمثل في الأتراك والبكوات المماليك ولهم السلطة والنفوذ وعاشوا في عزلة اجتماعيه عن سائر فئات المجتمع، فكانوا ينعمون بمغانم الحكم على حين يعيش بقية أفراد المجتمع وفقاً لنظمه التقليدية في استقلال عن الحكام الى حد بعيد فقبيل الحملة الفرنسية مباشرة كانت الفئة الحاكمة تقوم على والي تركي ليس له من الولاية

الا اسمها وعلى ارستقراطية حاكمة من البكوات المماليك والأتراك كعصبيات جنسية تستند الى دعامة اقتصادية وسياسية تجعل منها طبقة متميزة عن سائر طبقات المجتمع المصري سواء في سلوكها أو مكانة أفرادها أو في احتلالها المراكز الرئيسية في الجيش والادارة وشئون الحكم.

ومما ساعد على هذا التمييز تلك العزلة الاجتماعية التي عاشوها وجعلتهم يحتفظون بخصائص على مر السنين، ويلاحظ أن هذه الفئة لم يكن لها تأثير كبير في الحياة الاجتماعية للمصريين، إما لافتقارها الى رصيد حضارى تتمتع به أو لانشغالها بصنعة السلاح بالنسبة للمماليك الأمر الذي جعل تأثيرها الاجتماعي محدود .

ومع تمتع الارستقراطية الحاكمة من البكوات المماليك والأتراك والشراكسة بسلطات وامتيازات واسعة؛ الا أنهم كانوا لا يمارسون سلطات قضائية او اجتماعية على رعاياهم من المصريين وهذا ما يميزهم الى حد كبير عن نظرائهم الاقطاعيين في أوربا خلال العصر الوسيط، ذلك لأنهم كانوا أشبه (بالملاك) انصب اهتمامهم الرئيسي في جمع موارد أملاكهم وضياعهم واقطاعاتهم الواسعة ، تاركين للملتزمين والكشاف مهمة السهر على مصالحهم، في حين صرفوا أوقاتهم ما بين ممارسة السياسة أو الصراع مع بعضهم البعض والاغارة على اقطاعات غيرهم والاستمتاع بالجواري الحسان.

كما أن الوالي العثماني كان يقوم – كنائب عن السلطان العثماني في مصر – بتعيين قضاه المحاكم الشرعية وفقاً لاحكام الشريعة الاسلامية، وكان هؤلاء القضاة يحصلون لأنفسهم على أجور القضايا التي تعرض أمامهم.

ومع ضعف الادارة المركزية في القاهرة نتيجة لتهاوى قبضة الدولة العثمانية خلال القرنين١٧، ١٨ بصفة خاصة تمتع حكام الاقاليم من ابناء هذه الطبقة الارستقراطية سواء من المماليك أو الأتراك الشراكسة بسلطات واسعة ذلك مستغلة في ذلك عنجهيتها ووجاهتها ونفوذها، وعدم وجود رقابة عليها حتى فرض كل منها لنفسه عوائد وفرض على الفلاحين والحرفيين اصبح لا محيد عن سدادها حتى أصبح وكأن هذه الأجهزة الادارية المحلية تقوم على رعاية مصالحها وليس رعاية مصالح أبناء البلد الذي سكنوه حتى أن أحد المصريين المعاصرين قد أعتبر أجهزة الإدارة المحلية ورجالها من بين الأفات التي سلطها الله على أهل مصر.

وعلى الرغم من أن أبناء هذه الطبقة كانوا من أصول جنسية متباينة إلا أنهم اعتنقوا الديانة الاسلامية وتشربوا عادات الجنس المسيطر، وظلوا يحتفظون بمراكزهم السامية حتى على أبناء البلد الذي وسعهم، كما ظلوا يستخدمون اللغة التركية في علاقاتهم الاجتماعية كعلامة على رقيهم وتميزهم في المجتمع المصري.

ولكن بمرور الزمن ونتيجة لعوامل كثيرة متباينة فان هذه الطبقة بدأت في الاضمحلال رويدا رويدا وخاصة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر– كما سنرى فيما بعد– وأن ظلت حتى هذه الفترة تتمتع بمركز الصدارة في المجتمع المصري نتيجة لما خلعته على نفسها من امتيازات متنوعة جعلت منها مع الزمن طبقة متميزة يسندها الحكام وتشد في أزرهم وتسعى جاهدة في الوقت نفسه الى اغلاق بابها الذهبي وباب امتيازاتها في وجه الفلاحين أبناء البلاد الذين عاشوا على الأغلب حياة ريفية محافظة راكدة.

ب – المحكومين:

هم المصريون من المشايخ والعلماء والتجار ويمثلون شريحة وسطي والفلاحون وصغار الحرفيين وعامه الناس، فانهم كانوا بدورهم ينتظمون في عدد من الوحدات الصغيرة المترابطة ذات الصبغة الدينية الاجتماعية الاقتصادية سواء في القرية او المدينة وكانت تلك الوحدات شديدة الارتباط بالطرق الصوفية تدير أمورها وفقًا لعادات مقررة منذ أمد طويل وتخضع لسلطة مشايخ الطوائف، وقد انقسمت هذه الفئة فيما بينها إلى عناصر وشرائح وطبقات متميزة:

(١) الطبقة الوسطى البورجوازية:

وتتكون من المشايخ وعلماء الأزهر ورجال الدين من ناحية وكبار التجار والحرفيين من ناحية أخرى ذلك لأن المشايخ ورجال الدين برزوا على السطح من خلال الظروف الموضوعية التي عاشتها مصر طيلة العصر العثماني، وربما قبله بطبيعة الحال بحكم مركزهم الديني وتعليمهم من جانب واشرافهم على الأوقاف كنظار وتولى عدد منهم وظائف الالتزام على بعض القرى والنواحي المختلفة هذا بالاضافة الى أنهم كانوا يشرفون على معقل غنى وقوى هو الأزهر الذي قام بدور المحافظة على التراث الاسلامي والعربي حين كان الاشتغال بالعلم وحده طابع مشايخه والقائمين عليه.

ولكنه بعد التحول الذي أصاب المشايخ فقد بات معقلا للمحافظة الفكرية والجمود العقلي والتخلف العلمي مما عطل الاهتمام بالثقافة المتطورة، ومع ذلك فقد ظلوا يتمتعون بنفوذ روحي كبير لما وفره لهم اشتغالهم بالأمور الدينية ، ونظراً لما كان يقوم به رجال الدين والمشايخ من حين لآخر من قيادة الجماهير المظلومة للتصدي للأتراك والمماليك ومظالمهم الكثيرة.

ونظراً لأن العلاقة بين الحاكمين والمحكومين كانت واهية الى درجة كبيرة بحكم أن السلطة لم تكن تلعب دوراً اجتماعيا فبرزت من بين المصريين زعامات وطنية من أهل العلم من بين رجال الدين، وبذلك انتقلت زعامة المجتمع الى شيوخ الطوائف– بحكم انتمائهم واشرافهم على الطرق الصوفية من ناحية وما كفله لهم وضعهم الاقتصادي من ناحية أخرى– ورجال الدين وعلماء الأزهر.

ولهذا فقد لعبوا دوراً مهما جعل منهم جهازاً من أجهزة الحكم القائم فلعبوا دور الوساطة بين الحاكمين والمحكومين، غير أنهم كثيراً ما وقفوا يدعمون الجهاز الحاكم طالما كان يوفر لهم وضعا اجتماعيا مميزا مما صرفهم عن الاشتغال بأمور العلم والدين، فباتوا يشكلون طبقة مميزة تجعلهم سادة اقطاعيين كأفراد المماليك والأتراك الشراكسة سواء بسواء.

اما الجناح الاخر للبرجوازية المصرية ونعني بهم فئة التجار خاصة كبارهم وشيوخ الطوائف وأرباب الحرف، فكانوا يتمتعون بمركز اقتصادي واجتماعي مرموق، على الرغم مما أثقلت الدولة والحكام كاهلهم به من الضرائب والمغارم المختلفة.

(٢) اهل الذمة :

وثمة فئه أخرى من بين المحكومين تشكل فيما بينها قطاعا اجتماعيا بذاته هي فئة أهل الذمة من أقباط ويهود وغيرهم، وهذه الفئة – وأن عاشت على هامش الحياه الاجتماعية والفكرية إلا أنها لعبت دوراً كبيراً في النشاط الاقتصادي وفي الادارة حيث كان من بينهم المباشرون والكتبة والصيارفة وصغار الموظفين الذين عملوا في خدمة الملتزمين وحكام الاقاليم ومنهم من حاز ثروة كبيرة، هذا بالاضافة الى وجود اقلية من المتمصرين من الشوام والأرمن اشتغلت بالتجارة غير أن هذه الفئة على الرغم

من ثرائها الا انها تمتعت بمركز اجتماعى ادنى؛ نظراً لوجودها في مجتمع ديني اسلامي صرف يخضع لقيم وتقاليد وعادات وأفكار ومثل معينه، وان كان ذلك لاينفي بروز قيادات قبطية محلية وخاصة في الصعيد ستعلب دوراً كبيراً اثناء اقامة الفرنسيين بمصر حين عمد نابليون بونابرت وخلفاؤه الى تقريبهم والاستعانة بهم في تنظيم شئون البلاد، الامر الذي سيثير عليهم سخط المسلمين وخاصة أثناء وبعد خروج الحملة الفرنسية من مصر؛ مما سيدفع بعضهم الى الرحيل مع الفرنسيين عند جلائهم عن البلاد، بل أن كبيرهم المعلم يعقوب سوف يحاول أن يستفيد من الصراع القائم بين كل من الفرنسيين والانجليز بأن يفكر في طلب الاستقلال عن الدولة العثمانية بضمان الدول الكبرى، غير أن مشروعه لم يقدر له النجاح نتيجة لموت صاحبه.

(٣) الفلاحون وصغار الحرفيين:

وفي قاع المجتمع المصري كانت توجد هذه الفئات والطبقات وهم الذين وقع على كاهلهم عبء الانتاج على الرغم من أنهم كانوا لا يملكون ادواته وكل ماملكوه هو قوة عملهم فعاشوا تحت رحمة غاصبيهم من المباشرين والملتزمين والحكام وحرموا بذلك من ثمرة انتاجهم ولم يعد لهم منه إلا النذر اليسير، وقد تميزت طبقة الفلاحين بعدة خصائص مهمة خلال العصر العثماني من أهمها:

أ – ارتباط الفلاح بأرضه نتيجة لنظام حيازة الأرض العثماني الذي جعل من الملتزمين المتحكمين الفعليين في مناطق التزامهم للمحافظة على استمرار زراعة الاراضي دون هجرها، ومن هنا تميز الفلاح المصري– الى جانب ميله المعهود الى ملازمة الارض التي ولد عليها– بالارتباط بأرض فلاحته ارتباطاً كليا حتى استحق

اطلاق لفظ «قرارى» عليه، على الرغم من التجائه احيانا في فترات الضغط والشدة الى هجره ارضه وقريته.

ب – ان هذه الطبقة تميزت بمشاركتها فيما كانت تمر به البلاد من أحداث سياسية وصراعات عسكرية بين البيوت المملوكية أو بين القبائل العربية على الرغم من ضخامة الأعباء التي وقعت عليها كانقسامهم الى قاسميه وفقاريه أو سعد وحرام وخاصة في ريف الوجه البحرى.

ج – تطلع الفلاحون الى الانتقال او الانتماء الى طبقات أخرى تمتعت بامتيازات واسعة ولو كان بطرق غير مشروعه على الرغم من أن ذلك لم يتم إلا في حدود ضيقة للغاية نتيجة لعدم سيولة ومرونه الحراك الاجتماع في مصر العثمانية حيث كانت الأوضاع والانتماءات تتوارث من جيل إلى جيل دون أي تغيير يذكر.

هذه كانت خريطة المجتمع المصري قبل مجيء الحملة الفرنسية وارتقاء الوالي محمد على السلطة في مصر نظام اجتماعي مغلق، فيه أقليه تحكم وتنعم بما تحقق لها السلطة من امتيازات ذلك لان افرادها مارسوا السلطة لا على أساس أنها وظيفة اجتماعية وخدمة عامة بل على أنها نوع من التسلط والسيطرة، والأكثر من ذلك ان افراد الشعب قد استسلمت لهذا المفهوم وقبلته، ولهذا فإنهم لم يضعوا نصب اعينهم الاخلاص في أداء الواجب نحو البلاد او رعاية الأهلين والالتزام بالحق والعدل ولكنهم اتخذوا الوظائف وسيلة للاستغلال والاثراء، ومن هنا جاء سوء الادارة وانتشار الرشود ومظالم الحكام.

هذا الى جانب أكثريه تكافح في سبيل الهرب من ريقة المعاناة بغية تحقيق قدر من الحياه الكريمة غير أنها لا تكاد تملك من أمر نفسها شيئا ، وبين وهؤلاء وهؤلاء وقفت الطبقة الوسطى من المشايخ والتجار وأصحاب الحرف لاهم استطاعوا ان

يتمتعوا بمثل ما تمتعت به الاقلية الحاكمة من امتيازات واقطاعات واسعه، كما أنهم من ناحية أخرى لم يرغبوا في أن ينزلوا عن مستواهم الذي وصلوا اليه مما دعاهم في كثير من الأحيان الى ممالأة الطبقة الحاكمة والوقوف الى جانبها وتبرير مظالمها أكثر من وقونهم الى جانب السواد الأعظم من سكان البلاد الذين طحنتهم المظالم والضرائب والاتاوات والصراعات المختلفة.

رابعًا: الحياة الفكرية والثقافية في مصر العثمانية:

عاشت مصر في ظل العثمانيين تحت وطأة أوضاع فكرية متخلفة اتسمت بالجمود والتخلف وكانت تعبيراً عن حاله التخلف العامة التي خضعت لها البلاد في كافة المجالات وان لم تقع المسئولية كاملة على عاتق العثمانيين لما اصاب البلاد من شلل عقلي لأن ذلك حدث عندما انتصر حزب السنة على حرية العقل وخنق حرية الفكر وتعطل مبدأ الاجتهاد الذي كان يمثل ركيزة أساسية بالنسبة للفكر الاسلامي، وبتعطيل الاجتهاد بات الفكر محصوراً في اطار ضيق يتمثل في اجترار الفكر السلفي والاكتفاء بترديد قوالب صماء من ألفاظ وأفكار ممسوخة مما كانت متداولة دون إعمال العقل فيها.

وقد كان ذلك من ناحية أخرى انعكاسا امينا للركود والتخلف الاقتصادي في ظل مجتمع شبه اقطاعي تحكمه علاقات اقطاعية ومن ثم كان تيار الفكر الرئيسي في ظل هذا المجتمع هو التيار الديني السلفي المتجمد الذي كان بعيداً عن الروافد الاسلامية الاصلية .

ومن ذلك مثلا شيوع التصوف ابان العصر العثماني وتحوله من ظاهرة نفسيه فردية هدفها الانقطاع الى الله ومجاهدة النفس الى ظاهرة اجتماعية يشترك فيها جمهرة الناس، وأكثر من هذا فقد داخل التصوف في أطواره الأخيرة خلال الحكم

العثماني كثير من الدجل والشعوذة وشاع الجهل والايمان الساذج بالمشايخ والأولياء وتشبث جمهرة المسلمين بطقوس الدين واهملوا قواعده. كل ذلك ساعد على انتشار الخرافات والأوهام لشيوع الجهل كما أن متصوفة العصر العثماني قد شجعوا على ذلك كثيراً عندما وضعوا للتصوف آداباً الزموا بها السالكين في الطريق وبلغ الأمر ببعضهم ان دعوا الى محبة الجهل واشاعوا أفكار تدعى الى تكريس التخلف والظلم.

يضاف الى كل ذلك من عوامل التخلف والجمود تلك العزلة التي ضربت على البلاد في ظل الحكم العثماني وخاصة عن العالم الأوروبي الذي كان قد بدأ يتخلص شيئا فشيئا من قيود وجهالة العصر الوسيط ويسير في التطور نحو الدولة العلمانية وتحرر الفكر والعقل، هذا الى جانب ان الحكم العثماني كان حكما عسكريا يفتقر الى رصيد حضاري، كما وقر في ذهن القائمين على أن الجمود هو وسيلتهم للاحتفاظ بالسيادة على البلاد المفتوحة.

وفي ظل ذلك لعب المسجد دوراً بارزاً في تشكيل قسمات ذلك الفكر ومساره الذي كان يدور حول المعتقد الديني، فكان بمثابة مركز الحياة الفكرية ونافذتها ففيه تنعقد الصلاه ومجالس القضاء والعلم كما كان أداه للتعلم، والى جانب المسجد وجدت الكتاتيب التي تلقن الاطفال كتاب الله وبعض مبادىء القراءة والكتابه وأصول الحساب.

وكان على من يريد مواصلة التعلم أن يلتحق بالجامع الازهر، غير أن المترددين عليه كانوا قليلي العدد بالنسبة لمجموع الأمة وقل منهم من كان يواصل طلب العلم نظراً لطول الشقة وانصياعا لضغوط الحياه ، غير أن الأزهر هو الآخر قد ران عليه التخلف الذي ساد البلاد حيث لم يظهر فيه مفكرون جدد ولا مدارس فكرية جديدة وانتهت العناية بالعلوم فيه الى دراسات دينية أو لغوية أو تاريخية.

فهذا سائح فرنسي – وهو مسير فوانى زار مصر في أواخر القرن الثامن عشر وأقام بها فترة ليست بالقصيرة يقول : ان الجهل في هذه البلاد عام وشامل ، يشمل الجهل كل طبقاتها ويتجلى في كل جوانبها الثقافية من أدب وعلم وفن، والصناعات فيها في أبسط حالاتها.

وهكذا تم لمصر كل عوامل الضعف، فقد ضعف اقتصادها بتحول طرق التجارة عنها، وضعفت حربيا وسياسيا حين دب الوهن الى النظام العثماني واضمحلت فكريا وروحيا بسيطرة التصوف والدروشة على عقول أهليها، وبالجملة فقد وقعت مصر تحت وطأة اطول فترة من العزلة والكساد الاقتصادي والنضب الثقافي، بحيث اصبحت العلوم معطيات لا جديد فيها لا تهتم إلا بالعلوم الفقهية واللسانية وانحطت القوى المفكره فانحط اسلوب الكتابه حتى قرب من العامية، ولم ينتشر بين الجماهير من آثار الادب إلا قصص أبي زيد الهلالي الزناتي خليفة وغيرها، فكان الشعب جاهلاً وعلمائها لا يمتازون عنه الا بما تيسر لهم من معرفة القراءة والكتابة، فلم يكن بينهم من يصح اعتباره عالما قادرا في الفلسفة أو العلوم أو الادب، وربما الحضارة الاسلامية ذاتها كانت قد استهلكت حيوتها بمرور الزمن ولأن الحكام الجدد لم يكونوا سوى رجال حرب وإدارة لا أكثر ولا أقل.

ولهذا فقد اتخذت معتقدات مصر وأحوالها طابعا معينا طيلة القرون الثلاثة التي خضعت فيها للحكم العثماني المباشر فحقق لها نوعا من الاستقرار النسبي كان مبعثه استسلام الناس للواقع بفضل الدعوات التي وجهها كبار المفكرين بين المسلمين آنذاك من طاقات وقدرات الحاكم ومن أن الظلم خير من الفتنة وما الى ذلك.

وهكذا فقد كانت مصر تعاني في نهاية القرن الثامن عشر من تفكك وصراع على السلطة وسيادة للفقر والخرافة والاضطرابات لذلك لم يكن غريبا ان تنجح الحملة الفرنسية في الاستيلاء عليها دون عناء كبير.

الفصل الثاني

الحملة الفرنسية على مصر

الحملة الفرنسية على مصر

قضت مصر تحت حكم ولاة العثمانيين والأجناد والمماليك نحو ثلاثة قرون عانت فيها من أنواع الظلم والفساد وسوء الإدارة، في مختلف نواحيها، فمن الناحية السياسية الصراع بين الأميرين المملوكين إبراهيم بك ومراد بك والذي ضاعف من أثره الضعف الواضح للدولة المركزية في إسطنبول، وعجزها عن الاستمرار في السيطرة على الحكم في البلاد، إذ كانت الدولة العثمانية في ذلك الوقت قد هرمت ووهنت وتوالت الثورات على حكمها في الولايات التي تحكمها، كما شهدت مصر أزمات اقتصادية متوالية، إضافة إلى كوارث طبيعية وانتشار وباء الطاعون، إضافة إلى الضرائب الفادحة التي فرضها البكوات على المصريين، ووحشية الأساليب التي استخدمونها في جباية تلك الضرائب، كل ذلك كان له أثر عميق على تدهور الأوضاع الاجتماعية وجعل مصر في معزل عن بقية العالم؛ فأصبحت لا تدري شيئًا عن قوى الدول الأوروبية وأطماعها أو علاقة بعضها ببعض.

أولا أسباب الحملة الفرنسية على مصر:

تدخل الحملة الفرنسية على مصر١٧٩٨م في دائرة التنافس الفرنسي الانجليزي على المستعمرات، ذلك التنافس الذي بدأ في القرن السابع عشر واستمر طوال القرن الثامن عشر ثم أخذ شكلاً جديداً بعد قيام الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩م، التي نجحت في تقويض أركان النظام الملكي وتحطيم أسس المجتمع الفرنسي القديم ونشر مبادئ الحرية والمساواة، وكانت دولة فرنسا قد قويت شوكتها بين دول أوروبا، وظهر فيها قائد حربي عظيم أخذ يتغلب على ممالك أوروبا وهو نابليون بونابرت، الأمر الذي أغضب ملوك أوروبا من خطر الثورة على عروشهم فكونوا تحالفات بزعامة إنجلترا من أجل :

أ- القضاء على الثورة وإعادة الملكية الفرنسية

ب – منع تسرب مبادئ الثورة خارج حدود فرنسا

استطاعت القوات الفرنسية بقيادة نابليون تحقيق انتصارات كثيرة ، واستطاعت تحطيم هذه التحالفات في معظم الدول الأوروبية ، وانتهت بتوسيع حدود فرنسا، فلم يبق أمامها سوى انجلترا التي ظلت بعيدة عن ضربات نابليون بحكم :

أ . موقعها الجغرافي المنعزل عن القارة الأوروبية.
ب . أسطولها البحري القوي فقد كان من الصعب على الأسطول الفرنسي نقل الجيش عبر بحر المانش أو بحر الشمال إلى انجلترا ومن هنا بدأ التفكير في مصر.

فقد أيقن نابليون أن الوسيلة الوحيدة لمهاجمة إنجلترا و ضربها هو الاستيلاء على مصر، منها أن يقطع طرق التجارة الإنجليزية إلي مستعمراتها في الهند درة التاج البريطاني؛ مما يؤدي إلى خنقها اقتصاديًا، ومنها أن تكون مصر نواة لإنشاء إمبراطورية فرنسية في الشرق، وخاصة بأن الدولة العثمانية ضعيفة ولا تقدر علي المقاومة، وأيضًا من أجل الحفاظ علي التجارة الفرنسية في البحر المتوسط، وتسهيل اتصال تجارة فرنسا في شرق آسيا عن طريق مصر بدلا من الدوران حول أفريقيا.

كانت حكومة الإدارة تفضل ضرب انجلترا في عقر دارها بدلاً من ضرب مصالحها في الهند عن طريق مصر، لكن نابليون كان يرى صعوبة الدخول في معركة بحرية مع انجلترا؛ نظرًا لتفوقها البحري وسيطرتها على القنال الانجليزي وكان يقول عن غزو مصر:" بأنه عمل لا يقل أهمية واثر عن غزو بريطانيا نفسها"، فعهدت حكومة الادارة إلى نابليون للإعداد لحملة لهذا الغرض وتولي مسئوليتها.

دخول الحملة إلي مصر:

شرع نابليون للاستعداد للحملة بسرية تامة ، لأن البريطانيون كانوا يتربصون ويعلمون أن هناك جيشًا ضخمًا وعددا كبيرا من السفن تتحرك لكن لا يعلمون وجهتها، حتى جنود الحملة وضباطها كانوا لا يعرفون أين متجهون، فالوحيد الذي يعرف هو نابليون وحكومة الإدارة.

كان جيش نابليون مكون من ٣٧ ألف جندي من بينهم صفوة القادة مثل كليبر وديزييه وكافاريللي، وأطلق على هذا الجيش اسم (جيش الشرق)، ولم يكتف باختيار أكفأ الجند وأقدر

القواد بل ضم إلى الحملة كذلك عدد من العلماء يمثلون خلاصة الفكر الفرنسي في مختلف فروع العلم من رياضة وفلك وطب وكيمياء وأدب وفنون وتاريخ واقتصاد وجغرافيا وغير ذلك، بحيث أصبحت هذه البعثة العلمية أول بعثة من نوعها تصحب حملة حربية بصفة رسمية، كما ضم الى هؤلاء جميعاً نخبة من الصناع وأرباب الحرف، وجهز الحملة بكثير من الآلات والأدوات والأجهزة العلمية كما استحضر معه مطبعة عربية وأخرى يونانية وثالثة فرنسية، إضافة إلى اعداد مكتبه كبيره تشمل ما كتبه المؤلفون والباحثون والرحالة عن مصر والشرق؛ لكي يستعين بها القادة والعلماء خلال رحلتهم الى مصر واقامتهم بها.

وفي الأول من يوليو عام ١٧٩٨م أشرفت الحملة – التي أبحرت سراً- على مشارف الاسكندرية ووصلت الحملة من جهة العجمي التي تبعد ١٢ كيلومتراً غرب الإسكندرية، وزحفت القوات إلي الإسكندرية بحذاء الشاطئ وحاصرت أسوار المدينة، فأسرع نابليون بإصدار تعليماته إلى قادة الحملة بسرعة النزول إلى البحر خاصة بعد أن علم أن الاسطول الانجليزي- بقيادة نلسون سبقه اليها بحثا عن الاسطول الفرنسي، وأرسل نلسون قارباً به عشر ضباط إلي البر وقابلوا السيد محمد كريم وأنذروهم باحتمالية مهاجمة الفرنسيين لمصر، وطلب الإنجليز الوقوف على الساحل للتصدي للأسطول الفرنسي عند قدومه، ولكن محمد كريم شكك في أقوالهم ورفض عرضهم على أساس أن الفرنسيين ليس بينهم وبين الدولة العثمانية أي عداوة ولم يفعل المصريون ما يستوجب عداءهم، و لذلك استبعد غزو الفرنسيين لمصر.

غير أن نابليون نجح في الاستيلاء على الاسكندرية وأمر بتحصينها، ولم يجد الأسطول البريطاني بداً من مغادرة الإسكندرية.

أما المماليك في القاهرة وهم القوة التي آل اليها أمر الحكم في البلاد فعندما وصلتهم أنباء الحملة داخلهم الغرور، وأخذوا يغالون في قوتهم ويستخفون بقوة أعدائهم حتى أن مراد بك – أحد قادتهم صرح بأنه «سيدوس هؤلاء الفرنسيين بسنابك خيله وسيلقى بهم الى البحر»، ذلك لأنهم حسبوهم من ذلك النوع من الفرنجة الذين سبق لهم أن التقوا بهم في القرن الثالث عشر وانتصروا عليهم وطردوهم من بلادهم بعد اسر مليكهم في المنصورة، ولكن شتان بين مماليك ابراهيم ومراد

وبين مماليك منتصف القرن الثالث عشر. يضاف إلى ذلك أن الفرنسيين قد اختلفوا كثيرا عن أولئك الذين هزمهم مماليك العصور الوسطى.

ذلك لأن الحملة الفرنسية كانت تمثل خلاصة الفكر الغربي الأوروبي حينذاك أوروبا التي تأثرت بالنهضة والمخترعات العلمية وأساليب التقدم المختلفة التي اصابتها، لكل ذلك وغيره نجح الفرنسيون في دحر قوة المماليك الذين تهيئوا لمقاتلتهم في موقعتين فاصلتين(شبراخيت، وإمبابة) كما سنرى، وأجبروا فلول المماليك على الهرب الى الصعيد بل حتى خارج البلاد وتمكن الفرنسيون من دخول القاهرة في ٢٤ يوليو عام ١٧٩٨م ثم عملوا على السيطرة على بقية البلاد.

ثانيا :المقاومة المصرية ضد الحملة الفرنسية:

بذل الفرنسيون جهدهم عند احتلالهم الاسكندرية منذ ٢ يوليو ١٧٩٨ للتقرب من الشعب المصرى، واتخاذ سياسة اطلق عليها السياسة الاسلامية، فأعد نابليون منشوراً لأهل الإسكندرية بالعربية ينص على ((انني ما قدمت إليكم إلا لأخلص حقكم من يد الظالمين وإنني أكثر من المماليك إيمانًا، اعبد الله سبحانه وتعالى واحترم نبيه والقران العظيم، وأن جميع الناس متساوون عند الله وان الشيء الذي يفرقهم عن بعض هو العقل والفضائل والعلوم فقط، وانه إذا كانت الارض المصرية التزامًا للمماليك فليرونا الحجة التي كتبها الله لهم)).

وبذلك حاول نابليون إقناع المصريين بأنه لم يأت لمحاربة السلطان العثماني، وإنما أتى لمحاربة المماليك الذين أسائو للفرنسيين المقيمين في مصر وهددوا تجاراتهم، ووضح نابليون إحترامه للدين الإسلامي وللنبي صلى الله عليه وسلم، وحاول نفى ما قيل أنه قادم بقصد إزالة الدين الإسلامي.

لكن الاسكندرية مع هذا ظلت تبدي ضروب المقاومة بزعامة السيد محمد كريم حاكم المدينة، والذي يعد بطل المقاومة في المرحلة الأولى من المواجهة، وعندما شعر الجنرال كليبر قائد منطقة الاسكندرية حينذاك بمسئولية السيد كريم عن المقاومة الوطنية في الاسكندرية وزعامته لها قام بالقبض عليه في ٢٠ يوليو ١٧٩٨ أي بعد ثمانية عشر يوما من الغزو، وكتب كليبر في ٢١ يوليو يخبر بونابرت في القاهرة بنبأ القاء القبض على السيد محمد كريم وتعيين السيد محمد الغرباوي خلفا له.

ثم أمر بونابرت بتشكيل محكمة عسكرية لمحاكمة السيد محمد كريم برئاسة الجنرال ديبوى حاكم القاهرة العسكري وعند بداية الجلسة قال ديبوى «لقد أثبت التحقيق خيانتك للجمهورية «فرنسا» وأنك قمت بتحريض الاهالي وسكان البحيرة على الثورة ضدنا، ورد عليه الزعيم بثقة وهدوء «ان جمهوريتكم هي التي خانت مبادئها.. لقد اغتصبت وطني، وقتلت الناس بلا شفقه أو رحمه، ثم صاح السيد محمد كريم في قاعة المحكمة «ستؤكدون للعالم بموقفكم هذا ، وبمحاكمتكم لي أننا أمة تبغى الحرية، وتضحي في سبيلها بكل ما نملك، وسوف يخلد التاريخ اسم كل مجاهد».

وظل التحقيق معه عدة أيام وهو ثابت لايحيد عن موقفه ، وأخيراً أعلنت المحكمة قرارها بثبوت جميع التهم المنسوبة اليه وأنه خائن للجمهورية لفرنسية ورفع الامر الى بونابرت الذي اصدر قراره بالحكم باعدام محمد كريم، واظهر محمد كريم جلدا وشجاعة أمام حكم الاعدام، وفي اليوم السادس من سبتمبر ١٧٩٨م تم تنفيذ الحكم رميا بالرصاص، وأحدث مقتله تأثيراً سيئا لدى المصريين الذين اعتبروه شهيداً، وانتظروا صابرين حتى تجيء فرصة الجهاد المقدس.

وبعد احتلال الإسكندرية بيوم، قرر نابليون التحرك إلي القاهرة والزحف إليها، والتقى بقوات المماليك بالقرب من شبراخيت في البحيرة حيث هزم وتقهقر جنوبًا للدفاع عن القاهرة، ورابط عند إمبابة، وهناك واجه المماليك واستطاع التغلب عليهم، ولذلك فر مراد بك إلى الصعيد وإبراهيم بك والوالي العثماني إلى الشام، دخل نابليون القاهرة في يوليو ١٧٩٨م بعد أن خلت القاهرة من أية قوة للدفاع عنها، وقد وجدت الحملة الفرنسية صعوبة في إخضاع الوجه القبلي وسرعان ما خرج عن قبضتهم واضطروا إلي جعل المماليك حكام على الصعيد مع الاعتراف بالسيادة الفرنسية.

موقعة أبي قير البحرية (يوليو ١٧٩٨م):

كان الأسطول الفرنسي راسياً في أبي قير (بين رشيد والاسكندرية)، وكان الاسطول الانجليزي بقيادة نلسون يقوم بالبحث عنه في البحر المتوسط حتى رآه في الإسكندرية في ١٣ يوليو ١٧٩٨ وقام بمهاجمته وكان التفوق في صالح الأسطول الإنجليزي، ففرضوا حصارًا على الشواطئ المصرية المطلة على البحر المتوسط، فأصبح الفرنسيون معزولين عن الامدادات التي

كانت تصلهم من فرنسا، وقضى على آمال فرنسا في بسط سيطرتها على حوض البحر المتوسط.

ثورة القاهرة الأولى (أكتوبر ١٧٩٨م):

بعد أن دخل نابليون القاهرة، وبسبب عزمه على إكمال احتلاله للبلاد، قام بإظهار الود للمصريين، وأعلن احترامه لعقائد أهل البلاد والمحافظة على عاداتهم وتقاليدهم وقام بإنشاء ديوان القاهرة وهو ديوان استشاري يرأسه الشيخ عبد الله الشرقاوى، وأصدر قراراً أن يتم إدارة مصر عن طريق دواوين عربية مكونة من مشايخ وعلماء وأن يكون رأي هذه الدواوين استشاريا فقط، وقام بمعاقبة الجنود الفرنسيين المتورطين في أي مشاكل أو جرائم مرتكبة ضد المصريين.

وعندما شعر أعضاء ديوان القاهرة بأن سلطتهم مجرد سلطة استشارية وأن بعض القرارت الهامة تؤخذ دون الرجوع إليهم، أو تنفذ بطريقة مختلفة لما تم الإتفاق عليه، جعلهم ينظرون إلى السلطة الفرنسية أنها تحاول الاستيلاء على السلطة لها وحدها.

وقد تكاتفت الكثير من العوامل تسببت في زيادة شعور المصريين بالبغض للسلطة الفرنسية، وذلك لأن الشعب المصري في ذلك الوقت كان متديناً بطبعه وكان ينظر إلى الدولة العثمانية على أنها دولة الإسلام الكبرى علي عكس الفرنسيين الأوروبيين المسيحيين.

ولا شك أن نابليون كان قد خالف بعض وعوده للمصريين في منشوراته، فكما كان يدعي أن المماليك ظالمين، إذ به هو أكثر وأشد ظلماً للمصريين منهم، فقد اعتقد الفرنسيين أن بعد دخولهم القاهرة سيقومون بالاستيلاء على ثروات المماليك وأملاكهم، ولكنهم فوجئوا بعدم وجود الكثير؛ وذلك لأن المماليك أخذوا ما يمكن أخذه اثناء هروبهم إلى الصعيد أو إلى الشام، وأيضاً أدي تحطم الأسطول الفرنسي في موقعة أبو قير البحرية ومحاصرة الأسطول البريطاني للسواحل إلى انقطاع التجارة وتوقفها وانقطاع اتصال الحملة بفرنسا، وقد أدى ذلك بالفرنسيين إلى ضرورة الحصول على الموارد بطرق أخرى.

لذلك قام الفرنسيون بفرض الضرائب الباهظة على المصريين مما أثقل كاهلهم، ومما زاد الأمر سوء هو أن الفرنسيين كانوا يقومون بالاستيلاء على بيوت المصريين بحجة تحصين القاهرة استعداداً لأي هجوم، كما قاموا بهدم أبواب الحارات والدروب.

وزاد تشدد الفرنسيين وضوحًا بموقفهم من السيد محمد كريم حاكم الاسكندرية، بعد أن قبضوا عليه، وأصدر بونابرت أمر بتشكيل محكمة عسكرية لمحاكمته برئاسة الجنرال ديبوي حاكم القاهرة العسكري الذي حكم عليه بالاعدام في سبتمبر ١٧٩٨م.

كل ذلل هيأ المصريون للثورة، فقامت ثورة في القاهرة وسميت بثورة القاهرة الأولي، دارت أحداثها في أكتوبر عام ١٧٩٨، ففي ٢١ أكتوبر تكونت للثورة لجنة تديرها ومقرها الأزهر، وامتلأت الطرق والشوارع بالناس حاملين الأسلحة وأغلقت الأسوار والأبواب واعتصم الناس في حاراتهم وأقيمت المتاريس، وقد نتج عن هذه الثورة مقتل حاكم القاهرة العسكري الفرنسي ديبوي وهو كان من أهم قواد نابليون، والمسئول عن حكم الاعدام للسيد محمد كريم، والواقع أن مقتل الجنرال ديبوي زاد من حماسة الثوار، وانحازت الجموع الهادئة الى صفوف الثورة متشجعين بهذا النصر الأول.

فزاد عدد الثائرين وتضاعف واشتدت حمية القتال في نفوسهم واستولوا على معظم المواقع المحيطة بالقاهرة كباب الفتوح وباب النصر وباب زويله وباب الشعرية، وهدموا مساطب الحوانيت وجعلوا احجارها متاريس لتعوق هجوم العدو في وقت المعركة ووقف وراء كل متراس جمع عظيم من الناس، وظل الثوار متحصنين وراء المتاريس.

عندما وجد نابليون أن أمر هذه الثورة قد استفحل، قام بنصب مدافعه علي جبل المقطم وقام بضرب حي الأزهر وجامع الأزهر بصفة خاصة، وأدي ذلك إلي سقوط الكثير من الضحايا وتدمير العديد من البيوت والمنازل، وقام نابليون بالقبض على علماء الأزهر، سجن بعضهم وقتل البعض الآخر، وفرض غرامة حربية كبيرة على سكان القاهرة حتى لا يعاودوا فعلتهم مرة أخري.

ولا شك أن ما حدث كان سبب في سقوط القناع الذي يرتديه نابليون ويقوم بخداع المصريين به ألا وهو احترامه للدين الإسلامي والمسلمين، وذلك بعد أن دخل جنوده الجامع

الأزهر بخيولهم ووطأهم المصاحف بأقدامهم، فقد كان كل ذلك سببا في توسيع الهوة بين المصريين و بين رجال الحملة الفرنسيين.

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فإن الفرنسيين بدأو في البحث عن المسئولين عن تدبير الثورة كالشيخ سليمان الجوسقى شيخ طائفة العميان ، والشيخ أحمد الشرقاوي والشيخ عبد الوهاب الشبراوي والشيخ يوسف المصيلحي والشيخ اسماعيل البراوى وحبسوهم ببيت البكرى، كما أنهم اتهموا غيرهم بتوزيع الاسلحة على الأهالي والقوا القبض عليهم، ولم يستجيبوا لطلب المشايخ وتشفعهم وعلى رأسهم الشيخ السادات في أمر اطلاق سراحهم، الا أن الامر انتهى بالفرنسيين الذين خافوا من ثورة النفوس عند إذاعة انباء قتل هؤلاء الشيوخ المذكورين فكتبوا أوراقا والصقوها بالأسواق تتضمن العفو والتحذير من اثارة الفتنة، وان من قتل من المسلمين في نظير من قتل من الفرنسيين.

ويبدو أن الناس كانوا قد استكانوا – ولو مؤقتا أمام قوة الحديد والنار، لأن الفرنسيين اخذوا من جديد في إحصاء الاملاك تمهيداً لفرض الضرائب عليها فلم يعارض في ذلك معارض ولم يتفوه بكلمة كما أنهم استمروا في نزع أبواب الدروب والحارات الصغيرة.

معركة أبي قير البرية (يوليو ١٧٩٩م):

في تلك الأثناء علم نابليون بأن الدولة العثمانية تحالفت مع إنجلترا وروسيا لإخراج الفرنسيين من مصر بالقوة العسكرية، وذلك بإرسال حملتين أحدهما برية قادمة من الشام والأخرى بحرية متجهة إلى الإسكندرية، ولما علم بونابرت بذلك خرج بحملة عسكرية إلى الشام في مارس ١٧٩٩م، لكنه لم يستطع الدخول إلي مدينة عكا بسبب قوة تحصينات المدينة واستبسال أهلها في الدفاع عنها بقيادة أحمد باشا الجزار، ومساعدة الأسطول الإنجليزي لأهالي المدينة في التصدي للفرنسيين، وأيضًا بسبب تفشي الأمراض بين الجنود الفرنسيين، فسارع نابليون بالعودة إلي مصر ونجح في التصدي للحملة الآتية من جهة البحر واستطاع التغلب عليها فيما يعرف بمعركة أبو قير البرية في ٢٥ يوليو ١٧٩٩م.

في هذه الأثناء علم نابليون بتدهور الأحوال في فرنسا عن طريق الصحف المهربة والمسربة عن طريق الأسطول الإنجليزي، فقرر نابليون العودة سرا إلى فرنسا لمواجهة المتاعب

التي تعرضت لها الحكومة الفرنسية مع النمسا وحلفائها تاركًا قيادة الحملة لنائبه كليبر في أغسطس ١٧٩٩م الذي أدرك استحالة بقاء الحملة في مصر بسبب تناقص أعداد الجند ومواصلة الدولة العثمانية لحملاتها ضد الحملة وتجدد مقاومة المماليك وثورات المصريين ، فعرض (كليبر) على السلطان العثماني وقائد الأسطول الإنجليزي خروج الحملة الفرنسية من مصر على نفقة الدولة العثمانية فيما عرف بـ (**معاهدة العريش يناير ١٨٠٠م**) إلا أن حكومة إنجلترا رفضت الاتفاقية وأصرت على استسلام القوات الفرنسية ، مما اضطر كليبر لمهاجمة القوات العثمانية وطردها إلى الشام.

ثورة القاهرة الثانية (مارس ١٨٠٠م):

انتهز المصريون معاناة ومتاعب القوات الفرنسية فقاموا بالثورة علي الفرنسيين ، وبدأ المصريون في تحصين المدينة وإقامة المتاريس وقاموا بمهاجمة معسكرات الفرنسيين بالمدافع العثمانية عن طريق استخدام المكاييل بدلًا من القنابل الخاصة بالمدافع، وحاول كليبر إخماد الثورة بالعنف مرة وعن طريق إقناع زعماء ومشايخ المصريين مرة، وحاول الاتفاق مع مراد بك الذي هرب إلي الصعيد حتي يستطيع تضييق الخناق علي القاهرة وتفشل الثورة وخاصة أن الأوضاع في القاهرة أصبحت عسيرة.

وبعد أن قبل العلماء والمشايخ التفاوض في أمر الثورة مع كليبر، قام الشعب برفضهم وسبهم علي أساس أنهم خائنون، وعندما استطاع الفرنسيون السيطرة علي بولاق، انتاب المصريون الشعور بالفزع والهلع، وبدأ العلماء يحاولون الوصول إلي وسيلة للصلح واستمرار المفاوضات، وبدأ الهجوم بتحضيرات من المدفعية على المدينة من كل جانب، ومال العلماء مرة ثانية إلى ضرورة التسليم حتى يوم ٢١ أبريل، وانتهي الأمر بدخول كليبر إلي القاهرة بعد انكسار الثوار والاتفاق على شروط التسليم.

و لكن عنف كليبر وتماديه في سياسة القوة والإكراه وفرض الغرامات، سيكون عاملًا فعالًا في اغتيال الجنرال كليبر في النهاية على يد سليمان الحلبي في ١٤ يونيو أي بعد شهرين من إخماد الثورة، ليتولى مينو قيادة الحملة.

أراد مينو أن يحول مصر إلى مستعمرة فرنسية كبرى ، كما كان ينوى الإقامة فيها ، فقام بوضع خطة إصلاحية في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة والصحة والقضاء ، إلا أن إنجلترا أرسلت أسطولا جديدا إلى أبي قير في فبراير ١٨٠١م، وانضم إليها الجيش العثماني وبعض زعماء المماليك ونجحوا في دخول القاهرة فاستسلمت الحملة الفرنسية، وتم توقيع اتفاقية الجلاء في ٢٧ يونيو ١٨٠١ وغادرت مصر في ١٨ سبتمبر ١٨٠١م .

ثورات الاقاليم:

واجه الفرنسيون أيضا ثورات خارج القاهرة، سواء في الوجه البحرى أو الوجه القبلي، وترتب على هذه الثورات قطع طرق مواصلات الفرنسيين مع القاهرة، وكان لهذا الأمر أهميته إذ كانوا معتمدين على ما يرد من القاهرة من البارود والذخيرة وخلافه ، ومن أشهر هذه الثورات ثورة بنى عدي.

كذلك تمثلت هذه الثورات في امتناع المصريين عن دفع الضرائب، وكانت هذه الضرائب عينية من الحبوب التي تسد حاجة الجيش الفرنسي من الغذاء، وقد اشترك في هذه الثورات عرب الصعيد وأصحاب العصبيات ، بل جاء عرب من الحجاز لمشاركة الثائرين ومؤازرتهم وذلك بدافع ديني صرف، ولذلك نرى أن المصريين لم يقبلوا الحكم الفرنسي.

وهكذا يتضح أن الفرنسيون حاولوا أن يحكموا البلاد بالحديد والنار وأن يحققوا الأهداف التي جاؤا من أجلها وهي؛ خنق انجلترا اقتصاديا وتوجيه ضربات حاسمة لتجارتها الشرقية، كما أنهم جاؤا لانعاش الاستعمار الفرنسي الذي تضعضع في القرن الثامن عشر على أثر الضربات التي وجهتها انجلترا الى فرنسا فافقدتها مستعمراتها فيما وراء البحار، وكان من بين أهداف الفرنسيين أن يجعلوا من مصر قاعده لامبراطورية افريقية في حوض البحر المتوسط تستطيع من خلالها فرنسا تعويض مستعمراتها التي استلبتها منها انجلترا نظراً لتفوقها البحر، لكن فرنسا لم تستطع تحقيق تلك الأهداف.

لماذا لم تحقق الحملة الفرنسية اهدافها؟

لم يتمكن الفرنسيون من البقاء في مصر سوى أعوام ثلاثة (١٨٠١-١٧٩٨ م) لم ينجحوا خلالها في تحقيق شيء من أهدافهم لسببين أساسيين، يرجع أولهما الى تفوق انجلترا البحرى وتحطيمها للاسطول الفرنسي في موقعة أبي قير البحرية، ونجاحها في ضرب واحكام الحصار على السواحل المصرية واشتراكها مع سلطان تركيا عسكريا في طرد الفرنسيين من مصر.

كما أن فترة اقامة الفرنسيين في مصر تميزت طيلة هذه السنوات الثلاث بالقلق الشديد بسبب عداء المصريين لهم في كل مكان، حيث أنهم لم يكفوا عن المقاومة تلك المدة بل ومنذ وصول الفرنسيين الى البلاد قاوموهم في الاسكندرية، وقاموا في وجههم في القاهرة بثورتين كبيرتين في أكتوبر ١٧٩٨ ومارس ١٨٠٠ ورفعوا لواء العصيان والتخريب والمقاومة السلبية في شتى ربوع الدلتا واشتركوا مع المماليك في مقاومة التشكيلات العسكرية الفرنسية التي توجهت لفتح الصعيد ودارت بينهما معارك طاحنة، كل ذلك على الرغم من محاولة الفرنسيين التقرب من المصريين قدر طاقتهم باحترام دينهم وتقريب مشايخهم واثارة امجادهم القديمة وادعائهم انهم لم يجيئوا للبلاد إلا برضا السلطان العثماني وموافقته للقضاء على المماليك مغتصبي البلاد وناهبيها.

وعلى الرغم من الاخفاق الذي منيت به الحملة الا أن تأثيرها في تاريخ مصر الحديثة عظيم، فلا تقف أهميتها على أنها اصابت المجتمع المصرى بتغيرات كبيرة، بل تكمن دلالاتها المختلفة من حيث أنها كانت أول محاولة استعمارية بالمعنى الحديث في قلب العالم العربي، وفي كونها كانت أول اتصال واحتكاك مباشر بين نمطين لحضارتين متباينتين، نمط متحرك متطور ونمط آخر سمته الركود والتخلف والعزلة وبذلك فانها قد جعلت مصر في العصر الحديث تلامس أوروبا من جديد، ومن ثم كان احتكاك المصريين بالغربيين وهو الاحتكاك الذي سيتعمق فيما بعد خلال مدة حكم محمد على وخلفائه.

ثالثًا نتائج الحملة الفرنسية علي مصر:

لم تكن الحملة الفرنسية على مصر مجرد حملة عسكرية تقليدية للغزو والاحتلال، ويتضح هذا من مجموعة العلماء الذين صحبوا الحملة، وعمل بونابرت على تنظيم أمور الإدارة والحكم في مصر على نمط ما حدث في فرنسا بعد الثورة من حيث نقل السلطة إلى الطبقة الوسطى وهم الأعيان في مصر، ولكنه كان نقلا شكليا دون أن تكون هناك فرصة حقيقية للممارسة الفعلية إذا كان غرض بونابرت في النهاية التعرف على ما يدور في أذهان صفوة المصريين لذلك كان للحملة الفرنسية آثار على مصر في مختلف المجالات كالتالي:

١-النتائج السياسية:

وضعت الحملة الفرنسية مصر علي مائدة السياسة الدولية، لأن مصر منذ مجيئ الحملة الفرنسية أصبحت بحكم موقعها الجغرافي المتوسط في العالم وسيطرتها علي أكبر بحرين عالميين البحر الأحمر والمتوسط، أصبحت محط أنظار للطامعين، خاصة إنجلترا.

وبالنسبة للوضع السياسي في مصر أثناء الحملة لقد رأي نابليون أن خير وسيلة لتخطيط سياسات الحكم هو الاتصال مباشرة بطبقة العلماء والأعيان لما لهم من نفوذ ومكانة مرموقة بين الأهالي، ومن خلالهم وبواسطتهم يستطيع تقرير ما يراه، فقام بإنشاء عدة دواوين سلطتها مقيدة بالمصالح الفرنسية كما يلي:

-**ديوان القاهرة:** يتألف من تسعة أعضاء من المشايخ والوجهاء للتداول في أحوال العاصمة.

-**دواوين الأقاليم:** يتألف في كل مديرية من المديريات (المحافظات حاليا) ديوانا يتكون من سبعة أعضاء للنظر في المصالح والشكاوي، ومنع المشاحنات بين القرى وجباية الأموال والضرائب المقررة على الأهالي.

-**الديوان العام:** يمثل سلطة مركزية عليا، ويتشكل من أعضاء ديوان القاهرة ودواوين المديريات، وقد كونه نابليون بونابرت من الأعيان والشخصيات التي لها نفوذ بين المصريين من أصحاب العلم والكفاءة بواقع تسعة مندوبين عن كل مديرية (ثلاثة من العلماء، ثلاثة من التجار وثلاثة من مشايخ القرى ورؤساء العربان) ويهدف إلى تدريب الأعيان المصريين على نظام مجالس الشورى من حيث الاستشارة وتلقى الآراء فيما يعود على الأهالي بالنفع في

مجالات القضاء والمواريث والملكية العقارية والضرائب، ولقد رأس هذا الديوان الشيخ عبد الله الشرقاوي من علماء الأزهر، وتم اختياره بالاقتراع السرى من بين جملة الأعضاء.

٢-النتائج القومية:

من نتائج الحملة الفرنسية الغير مباشرة، وذلك أن اجتمع المصريون وثاروا مرتين وتجمعوا في حشود ثورية بزعامات مصرية خالصة، والتعاون بين الثوار وبين المقاتلين في صف واحد ضد قوى الاحتلال، ولد ذلك شعوراً خاصاً بالقومية، كما أن إشراك نابليون للمصريين معه في حكم مصر أي في الديوان كان بداية الشعور لدي المصريين بأنهم في امكانهم حكم بلادهم.

كما أن استخدام اللغة العربية في المنشورات الصادرة من قيادة الحملة للشعب المصري و الصحف التي كانت تصدر باللغتين العربية والفرنسية أدي ذلك تدعيم القومية المصرية العربية.

٣-النتائج العلمية:

(أ) المجمع العلمي المصري:

كانت سياسة بونابرت قائمة علي أساس دراسة طبيعة البلاد والوقوف علي جميع مواردها حتي يجعل منها نقطة ارتكاز لتوسعاته في الشرق، ولذا أمر بإنشاء المجمع العلمي، فقد كان يعتقد أن آثار العلم أبقي من آثار الحروب، وأن مصر تصلح أن تكون حقلاً لتحقيق تلك الغايات خاصة وأن علماء الحملة قد سجلوا كل التخصصات، ولذا أصدر نابليون بعد دخوله القاهرة أمرًا بإنشاء مجمع للعلوم والفنون أهم اختصاصاته نشر العلوم والمعارف في مصر، والقيام بالبحوث والدراسات وإصدار الكتب والنشرات، وقد تم بالفعل إنشاء المجمع الذي ضم أربعة أقسام: الرياضيات، الطبيعة، الآداب والفنون، الاقتصاد، ويضم كل قسم اثنا عشر عضواً.

ومن إنجازات المجمع خلال فترة الحملة إنشاء مطبعة عربية وأخرى فرنسية، وإصدار جريدتين فرنسيتين إحداهما سياسية والأخرى علمية اقتصادية، كما أصدر مينو

جريدة باللغة العربية لنشر الأوامر والقرارات الإدارية لتوضيح أهداف الحكومة وتحذير الناس من الاستماع لأصحاب الميول المعادية

كان وجود المجمع العلمي بكل إنجازاته نافذة أطل منها المصريون على ما يدور في أوربا من تقدم في العلوم وفي الأفكار السياسية والاقتصادية بحيث اعتبرت الحملة بصرف النظر عن وجهها العسكري صدمة حضارية وثقافية، حيث أن فكرة الدواوين نبهت المصريين إلى فكرة المشاركة في الحكم بدلا من فكرة الحكم المطلق المستبد، كما نبهت الحياة الاجتماعية للفرنسيين الأذهان إلى وجود أنماط من الحياة والعلاقات في أوربا تختلف عن تقاليد المجتمع الشرقي، ومن ثم اتجه البعض إلى محاكاة هذا النوع من الحياة.

(ب) لجنة العلوم والفنون:

كان بونابرت قد اختار مونج لرئاسة هيئة العلماء الذاهبة إلي مصر، وكان عدد العلماء الذين حضروا إلي مصر ١٧٥ عالماً.

وقسمت لجنة العلوم والفنون عند وصولها إلي مصر إلي ثلاثة أقسام: قسم بالقاهرة برئاسة مونج، قسم في الإسكندرية وكانوا نحو ١٥ عالماً، والقسم الثالث في رشيد وكانوا حوالي ٢٠ عالماً.

وتم إنشاء مكتبة العلوم الطبيعية ومعمل الكيمياء ومكتبة للتاريخ الطبيعي ومرصد لعلماء الفلك، كما تم تشييد الورش الميكانيكية التي زودت العلماء بالآلات والأدوات التي احتاجوا إليها في بحوثهم.

ومن الأعمال الكبرى للحملة محاولة شق قناة تربط بين البحرين الأحمر والمتوسط، ولكن لم تنجح المحاولة بسبب خطأ في حسابات مستوى مياه البحرين.

(ج) الآثار:

اهتم العلماء بالحملة بالكشف عن الآثار القديمة، وعندما أمر بونابرت بعمل تحصينات في رشيد، تبين أن مكان إنشاء هذه التحصينات كانت توجد قلعة قديمة تعرف باسم برج رشيد، وعند الحفر عثر جندي يُدعي بوشار علي حجر رشيد، وهو حجر مصنوع من الجرانيت الأسود ويضم كتابات باليهيروغليفية واليونانية والقبطية، وقد أُرسل هذا

الحجر إلي القاهرة إلي المجمع العلمي حتي تتم دراساته، وبقي الحجر في مصر حتي بعد خروج الفرنسيين منها، وبذل مينو جهداً كبيراً في محاولة منع الإنجليز من الإستيلاء علي الحجر ولكنهم أصروا علي أخذه ونقلوه إلي المتحف البريطاني وهناك استطاع جان فرنسوا شمبليون في فك رموزه.

و أخذ عملاء الحملة يتجولون في الصعيد ويرافقهم الرسامون يرسمون ما يشاهدوه من معايد وتماثيل.

(د) خريطة جاكوثان:

اعتقد بونابرت انه يجب وضع خريطة دقيقة ومفصلة لمصر؛ وذلك لتحقيق أهدافه، وانتشر العلماء بتعليمات منه في جميع أنحاء مصر يقومون برسم الخرائط للحملة، وبعد جهد جهيد، أمر نابليون في ٢٨ يونيو ١٧٩٩ جاكوثان بتولي رئاسة الفريق المسئول عن إعداد الخريطة، وعند جلاء الحملة، استطاع العلماء أخذ هذه الخرائط معهم إلي فرنسا واكتملت بالفعل في ١٣ أكتوبر عام ١٨٠٣م.

(هـ) كتاب وصف مصر:

يرجع الفضل إلي كليبر في ظهور هذا الكتاب، فهو الذي دعا المجمع العلمي للاجتماع في نوفمبر ١٧٩٩ حتي يمكن التفاهم في شأن كتاب وصف مصر، ولاقى مشروع وضع الكتاب تأييداً شاملاً، وعندما عادت الحملة إلي فرنسا تقرر أن تقوم الحكومة بنشر الكتاب علي نفقتها، وظهر أول هذه الأجزاء عام ١٨٠٩، وكتب الإهداء باسم الإمبراطور نابليون بونابرت، ثم حالت الظروف السياسية دون نشر باقي أجزاء الكتاب، فظهر آخر أجزاء هذه الطبعة في عام ١٨٢٢، وتتألف من تسعة مجلدات تشتمل علي بحوث العلماء ومذكراتهم وأحد عشر مجلداً أخري تحتوي علي الرسوم، وواحداً للفهرس.

وينقسم الكتاب إلي ثلاثة أقسام هي التاريخ القديم والتاريخ الحديث والتاريخ الطبيعي، والواقع أن كتاب وصف مصر تعرض للجغرافيا، والآثار وموارد الثروة الحيوانية والنباتية والمعدنية والتاريخ والمجتمع وما إلي ذلك من فروع المعرفة، ويعتبر الكتاب أعظم آثار الحملة الفرنسية وأبقاها علي مر الأيام.

(ز) المطابع والصحافة:

هيأت حكومة الإدارة كل ما احتاجت إليه من آلات للطباعة، ولذلك عهد نابليون إلي مونج باختيار المستشرقين الذين يحترفون فنون الطباعة العربية، وتم احضار حروف المطبعة من باريس واستكملت لها الأحرف العربية من مطبعة البروباجندا في روما، وأصبح المستشرق مارسيل، أحد أعضاء لجنة العلوم والفنون مسئولاً عن المطبعة العربية.

وقد تألفت المطبعة الرسمية التي أحضرتها الحملة معها إلي مصر من مطبعة فرنسية واثنتين عربيتين وواحدة يونانية، وبالإضافة للمطبعة الرسمية كان هناك مطبعة خاصة لأحد المدنيين الذين رافقوا الحملة هو مارك أوريل.

وكان بونابرت قد عهد الى مطبعة مارك أوريل بطبع الصحيفتين اللتين قرر اصدارهما في مصر وهي صحيفة لوكورييه دوليجت LeCcurrier De L'Egypte ولاديكاد اجبسيينLa Decade Egyptienne وكانت الصحيفة الأولى سياسية والثانية أدبية علمية تصدر كل عشرة أيام، ثم انتهى بها الحال لتصدر كل شهر.

وبالإضافة إلى ذلك كانت هناك صحيفة «التنبيه» التي كانت تصدر باللغة العربية لنشر البيانات والأوامر ونشاط الديوان وأخبار العالم والمقالات الادبية والاخلاقية.

واذا كان مارك اوريل قد باع مطبعته وعاد الى فرنسا ٧ سبتمبر سنة ١٧٩٩ فان مينو استطاع أن يعيد المطبعة الرسمية الى فرنسا مع انسحاب الحملة، والواقع ان المطبعة الرسمية قد حازت على إعجاب الكثير من المشايخ وأعضاء الديوان وغيرهم من المصريين الذين زاروها، وقرأوا الصحف والبيانات المطبوعة باللغة العربية.

(ح) المسرح:

لم يكن في مصر في نهاية القرن الثامن عشر مسرح بالمعني المفهوم، إلا أنه مع عام ١٧٩٩ بدأ بناء مسرح الأزبكية لتمثل عليه بعض فرق الفنانين مسرحيات فرنسية، وتشكلت بعد ذلك الفرقة المسرحية (الأوبرا)، و بذلك يرجع الفضل إلي الفرنسيين في إنشاء المسرح في مصر في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر.

وخلاصة القول أن تأثير الحملة الفرنسية كان محدوداً علي المدي القصير، وذلك لقصر الفترة التي عاشتها الحملة في مصر، ولكن بالنسبة للمدي الطويل فإن الحملة هزت المفاهيم الفكرية والاجتماعية التي كان المجتمع المصري يخضع لها، وأوضحت للمصريين

مدي التخلف الذي كانوا فيه تحت ظل الحكم العثماني، وأنه لا بد لهم من مجاراة العصر والتعرف علي العلوم الحديثة، أي أن الحملة قد أقنعت المصريين أو الصفوة المثقفة بضرورة التغيير.

وهكذا فتحت الحملة الفرنسية أمام المصريين أفاقا جديدة لم يكن لهم بها عهد من قبل وبخاصة في نواحي القوة العسكرية والأفكار الجديدة المستمدة من العلوم والتنظيم، غير أنه لا ينبغي من ناحية أخرى أن نبالغ في تأثيرات تلك الحملة لاننا نعلم عن يقين ان القليلين من المصريين هم الذين تأثروا بتلك الأفكار الجديدة والنظم الجديدة، كما أن المصريين في مجموعهم لم يهضموا مبادىء الثورة الفرنسية التي روجت لها الحملة.

وأخيرا فإننا ينبغي ألا ننسى أن الحملة بكل آثارها لم تنجح في تحطيم أو تغيير البناء الاجتماعي المصري الذي شهدته خلال الحكم العثماني وأن كل ما نجحت فيه هو هز ذلك البناء اطلاع المصريين على ابنية أخرى عديدة وقيم ومثل جديدة تركت لهم حرية الاختيار بعد رحيلها.

الفصل الثالث

مصر في عهد محمد علي

(١٨٠٥-١٨٤٨م)

مصر في عهد محمد علي
(١٨٠٥-١٨٤٨م)

أولًا: الأوضاع السياسية في مصر عقب خروج الحملة الفرنسية:

تعد الفترة التي أعقبت جلاء الفرنسيين عن مصر حتى استقر الأمر لمحمد علي فترة اضطراب سياسي في مصر أطلق عليها تسمية " فترة الفوضى السياسية"، فقد اشتد فيها النزاع والصراع بين القوى المختلفة التي كانت تحاول كل منها أن تصل الى السلطة، وأن تستأثر بحكم مصر وهذه القوى تتمثل فيما يلى :

١ – الدولة العثمانية:

كانت تتطلع إلى بسط حكمها ونفوذها، وأرادوا استرجاع سلطانهم كاملاً على مصر وإرجاعها ولاية عثمانية، لكن أحوال الدولة العثمانية نفسها لم تكن تسمح بذلك، فالوالي التركي لم يكن يجد من دولته ما يمكنه من السيطرة على الموقف فلم تكن تمده بالجند اللازمين للسيطرة على الحال، واذا ارسلت جنداً لم تمده بما يلزم من المال لدفع أعطياتهم(مرتباتهم)، فاذا تأخرت الاعطيات ثاروا عليه وعزلوه او قتلوه، حدث هذا مرارًا في هذه الفترة مما انتهى بالباشا التركي الى أن يصبح عاجزاً تمام العجز عن تنفيذ ما يريد بل عن التأثير في مجرى الأحداث، وجعله في حال أسوأ مما كان عليه المماليك.

وكان الجند الأتراك الذين اختارتهم الدولة لمصر في تلك الفترة شيئا آخر غير الجنود يمكن أن نطلق عليهم لصوصا أو قطاع طرق ولا تقل أنهم كانوا جنودا ، فلم يكونوا يشبهون الجنود في شيء.

كان جنود الوالي مؤلفين من الانكشارية وهم القوة الرسمية، ثم (الامداد) التي كانت ترسل كالالبانيين وكان على رأس الالبانيين قواد كثيرون نذكر منهم طاهر باشا ، ومحمد على الذي كان يرقب الأمور في هدوء وحذر وينتظر الفرصة ليفعل شيئا .

وكان الجند عامة في ثورة دائمة واضطراب لاينقطع لأن رواتبهم لاتدفع، وكانوا لايجدون سبيلا يحصلون منه على مايريدون إلا ارهاق المصريين وابتزاز أموالهم.

وكان اذا ضاق الامر بالوالي يلجأ لأحد أمرين إما فرض ضريبة جديدة، فيثور المصريون أو رفض الدفع فيثور الجنود، وبين هاتين الثورتين ضاع مقام الوالي التركي وضعف أمره.

وقد بدأت الدولة العثمانية في استعادة سيطرتها على مصر بتعيين خسرو باشا واليا عليها، كما بدأت في التخلص تدريجيا من المماليك بوقوع الفرقة والانقسام بينهم .

٢ –الانجليز:

كانت انجلترا تطمع في بسط نفوذها على مصر واحتلال بعض المواقع المهمة على شواطئ البحر المتوسط والبحر الأحمر؛ لتأمين طريق مواصلاتها إلى الهند –خاصة بعد الحملة الفرنسية على مصر–، ومن هنا لم تكن تفكر في إجلاء قواتها عن مصر، والتي قد جاءت للمشاركة في إجلاء الفرنسيين ، لكنها كانت تخشى غضب الدولة العثمانية وهو ما سيترتب عليه عودة التقارب في العلاقات بينها وبين فرنسا ، كما أن بقاء القوات الانجليزية في مصر قد يدفع نابليون إلى إرسال حملة فرنسية جديدة لإخراجهم منها.

وقد حدث تقارب بين الإنجليز والمماليك بسبب تدخل الإنجليز لدى السلطان العثماني للحيلولة دون تنفيذ إعدام زعماء المماليك، إلا أن انجلترا سرعان ما تخلت عن المماليك بعد استعادة فرنسا علاقتها مع الدولة العثمانية، فخشيت أن تؤثر مساندتهم للمماليك على علاقتها بالسلطان العثماني فطلبت من المماليك الخضوع للحكم العثماني .

٣– المماليك :

كانوا يطمعون بدورهم في استعادة حكمهم للبلاد بعد خروج الفرنسيين، لكن قوتهم كانت قد ضعفت بسبب حروبهم مع الفرنسيين، وأصبحوا فئة من المشاغبين المتآمرين الذين لايجدون لهم مكانا في البلاد، فتارة هم في البحيرة، وأخرى في الصعيد لاينفك الوالي التركي يمكر بهم ويحاول الإيقاع بهم في سلسلة طويلة من المؤامرات نجوا من كثير منها ولكنها اضعفتهم على أية حال ،

وإزاء هذا رحبوا بالتعاون مع أي حليف، وصاروا يميلون تارة الى الانجليز وتارة الى الفرنسيين، لم تكن لهم سياسة مقررة ثابتة إنما كانوا يتلمسون العون من أي سبيل.

وتحقيقا لهذا فكروا في الاستعانة بالإنجليز ضد الدولة العثمانية، ولم يبد الإنجليز من ناحيتهم أية اعتراضات بل تركوا المماليك يعيشون في وهم عودتهم لحكم البلاد بمساعدة إنجليزية، وفي الوقت نفسه كان الإنجليز يفكرون في استخدام المماليك للغرض نفسه، أما فرنسا حاولت استمالتهم حين وفد الى مصر ماثيولسبس موفدا من قبل الحكومة الفرنسية في أغسطس عام ١٨٠٣ – ان أستقبله زعيم المماليك ابراهيم بك وأكرم وفادته.

ولما أحس مندوب انجلترا بهذا الاتجاه أسرع من جانبه يتقرب للمماليك، وكان المندوب الإنجليزي يعلم السلاح الذي يمكن به تحقيق هدفه فقد كان المماليك قد انتهت بهم الحال الى الحاجة الشديدة والعوز البالغ واصبح المال إغراء مؤثرا في نفوسهم، فلم يلبث المندوب الانجليزي مسست أن وزع المال ونثر الرشرة فعاد المماليك اليه، فأغضب هذا مندوب فرنسا وأراد أن يقلد خصمه، ولكن أين له بالمال وحكومة الجمهورية الفرنسية مفلسة لا تستطيع أن تعده بالمال اللازم لهذا الامر، فلم يجد أمامه إلا الخمر يقدمها للمماليك ليكسب ودهم، فكانت الخمر تدخل البلاد باسمه معفاة من الضرائب وكانت رخيصة الثمن لا تكلف الحكومة شيئا كثيرا فاسرف ماثيولسبس في استعمالها وجعل في داره حانا يتردد عليه المماليك فيحاول أن يكسب ودهم ويعيدهم الى حسن الظن به وبفرنسا.

ثانيًا: تعيين محمد علي واليًا على مصر:

دخلت البلاد في فترة من الفوضى والصراعات بين الفرق السياسية المتناحرة وتعدد الولاة في فترة وجيزة، وساءت الأحوال الاقتصادية، وعجز الولاة عن دفع رواتب الجند فثاروا على الولاة، وتعرض الولاة للسجن والاعتقال، ومنهم من تعرض للقتل، ومنهم من لاذ بالفرار، كما فعلوا مع خسرو في أول مارس عام ١٨٠٣م، بعد محاصرة الجنود له بسبب عجزه عن دفع مرتبات الجند.

وعلى أثر تلك الأحداث ساءت أحوال البلاد اقتصاديا؛ مما أدى إلى الثورة في مارس ١٨٠٤م، في هذه الاثناء كان محمد علي رئيس الجنود الالبان يراقب الامور عن كثب ويدرك

بفطنته ما سينتهي إليه هذا الصراع، كما كان يدرك ان الأحداث التي مرت بمصر قد ايقظت القوي الشعبية في مصر لتدرك حقها في بلادها وفي اختيار الحاكم الصالح الذي يقود السفينة في وسط هذا البحر الهائج ليصل الى بر الامان.

خشي (محمد على) أن تصيب الثورة جنوده فجاهر بالانضمام إلى العلماء والمشايخ، واختلط بالأهالي الساخطين وتعهد للعلماء بأن يبذل قصارى جهده لرفع الضريبة عن الناس، كما أوصى جنوده باحترام الشعب، وأن لا يؤذوا الناس، وأن يتظاهروا بالغضب على الباشا العثماني وجنوده الذين يظلمون الرعية وأن يقولوا للناس صراحة: «إنا منكم، وأنتم الرعية ونحن العسكر، ولن نرضى بهذه الضرائب، ورواتبنا على الميرى لا عليكم»

بهذه السياسة كسب محمد على عطف الشعب وثقة زعمائه، وبدأ الناس ينظرون إليه كرجل عادل يكره الظلم، وتعلق عليه الآمال وتنظر إليه كمنقذ وحليف، وانتهز محمد على موجة الغضب العام ضد المماليك فهاجم مراكزهم في القاهرة، وحاصر بيوت زعمائهم، فهرب الجميع إلى الصعيد.

يذهب الكثيرون إلى أنه كان يستطيع أن يصبح واليا في هذه المناسبة ولكنه كان ازكي من أن يقتحم الأمور هذا الاقتحام، كان يتريث في أموره ويحكم تدبيره، ويحذر الحذر كله من أن يغضب السلطان ورجال السلطان، فأصر دائما على ان يتنحى عن الميدان فجعل همه أن يوصى بتولية من يكون في مصر من الباشوات فيعمل على ولايتهم وهو يعلم أن القاهرة في هذه الفترة بركان ثائر.

خلال تلك الفترة كانت البلاد تعاني من حاله فراغ سياسي بالنسبة لسلطة الحكم في القاهره، وهنا اقترح محمد علي اطلاق سراح خسرو باشا الذي كان سجينًا وتعيينه واليًا ليتولى الأمور حتى يصل الوالي الجديد، ولكن الجند لم يرضَوْا بأي حالٍ إعادة تنصيبه ، فاقترح (محمد على) تعيين خورشيد باشا محافظ الإسكندرية باعتباره عثمانيا، وتم تعيينه غير أن خورشيد لم يكن مطمئن لموقف (محمد على) والجند الألبان منه، فطلب من السلطان العثماني إرسال فرق عسكرية لتدعم سلطة الدولة فأرسل له السلطان فرقا عرفت (بالدلاة)، حيث كانوا يقيمون بالسلب والنهب؛ مما زاد من ثورة الأهالي واشتد غضبهم على الوالي.

لذلك عمل خورشيد على التخلص من محمد علي ومن جنده عن طريق أن طلب من محمد على التوجه إلى الصعيد لمحاربة المماليك، كما طلب من السلطان استدعاء فرق الأرناؤود والألبان التي يتزعمها (محمد على) إلى استانبول، فرفض محمد على تنفيذ ذلك بتأييد العلماء، فما كان من خورشيد إلا أن استصدر من السلطان فرمانا بتعيين محمد على واليا على جدة ، لكن بطلبه هذا خدم محمد علي إذ أصبح محمد علي جديرًا بولاية أمور البلاد مادام هو جدير بحكم جدة.

في تلك الفترة استطاع محمد علي التقرب من زعماء الشعب والعلماء وكسب ثقتهم أمثال السيد عمر مكرم (نقيب الأشراف) ، والسيد محمد السادات (من قيادات الطرق الصوفية)، والشيخ عبد الشرقاوي – والشيخ محمد المهدي (من العلماء).

كانت البلاد تتعرض إلى السلب والنهب من قبل فرق الدلاه ، وزاد غضب الأهالي أمام الضرائب المفروضة عليهم، فأدرك عمر مكرم ان محمد علي هو اصلح الناس لولاية أمور هذه البلاد بعد ان استطاع محمد علي ان يؤكد له انه لا يريد الا الخير ولا يبغي الا خلاص اهل البلاد مما هم فيه من الاضطراب وسوء الحال، لذلك عمل على أن يتولى محمد علي الحكم.

وعلى ذلك اجتمع زعماء الشعب وعلمائه ونقباء الطوائف بقيادة عمر مكرم بدار المحكمة في (مايو ١٨٠٥م)، وقرروا عزل خورشيد باشا وتعيين محمد على واليا بدلا منه بشروطهم وهي، أن يسير بالعدل، وألا يبرم أمرا إلا بمشورتهم، وأخذوا عليه العهود والمواثيق لذلك.

اما عن الوالي العثماني خورشيد باشا، فلم يستسلم لعزله وتعيين محمد علي، وأخذ يستعد للقضاء على هذه الحركة وزعيمها السيد عمر مكرم، فدارت المعارك وتزعم عمر مكرم المقاومة لصالح محمد علي، ولم يستطع السلطان العثماني الوقوف امام هذه المقاومة فأرسل فرمانا بالموافقة على توليه محمد علي.

ثالثًا: توطيد سلطة محمد علي:

ادرك محمد علي أنه لكي تستقر له أمور الحكم عليه ان يتخلص من منافسيه، فقام بالآتي:

١-مواجهه حملة فريزر (مارس ١٨٠٧م):

انتهزت بريطانيا فرصة تدهور علاقاتها مع السلطان العثماني، وأرسلت حملة بحرية بقيادة (فريزر) للاستيلاء على مصر.

نزلت الحملة إلى الإسكندرية ومنها إلى رشيد والحماد، وكان محمد على لا يزال في الصعيد يطارد المماليك، ووقع عبء النضال والمقاومة على المصريين الذين قاوموا الإنجليز بضراوة في شوارع رشيد وفي قرية الحماد، وأسروا بعض الإنجليز، وقتلوا البعض الآخر، فتقهقر الإنجليز إلى الإسكندرية للاحتماء بها .

في تلك الأثناء عاد محمد على من الصعيد وزحف إلى الإسكندرية لإخراج الإنجليز منها، وضرب الحصار حول المدينة فلم يجد فريزر مفرا من طلب الصلح والجلاء مقابل الإفراج عن الأسرى فوافق، وانتهى الأمر بجلاء الانجليز عن الاسكندرية في ١٩ سبتمبر ١٨٠٧م.

٢-القضاء على الزعامة الشعبية :

أدرك محمد على قوة الزعامة الشعبية ودورها في توليته الحكم، والقيود التي فرضتها عليه عند قبوله الولاية، وقد رأى محمد على ضرورة أن ينفرد بالحكم دون وصاية شعبية، وأخذ يترقب الوقت المناسب للتخلص من السيد عمر مكرم، وقد ساعده في بلوغ أهدافه انقسام القيادات الشعبية فيما بينها حول تقدير ومكانة عمر مكرم نفسه، ومكانته التي يتمتع بها بين الناس، حيث أخذ منافسوه يدسون له عند محمد على، وانتهز محمد على الفرصة ليزيد من انقسام الزعامات الشعبية.

ثم وقعت الأزمة، فنتيجة لانخفاض فيضان النيل (أغسطس ١٨٠٨م) ساءت الأحوال وارتفعت الأسعار، وزادت الحكومة الضرائب، فاحتج الناس لدى العلماء، وطالب العلماء بدورهم محمد على بتخفيف الأزمة عن طريق عدم تحصيل الضرائب المقررة، فنهرهم محمد على لأنهم لم يفعلوا مع الناس مثلما فعل هو معهم، وكان محمد على يشير بذلك إلى أنه أعفى العلماء الملتزمين من دفع ضرائب الفائض من التزامهم فوضعهم بذلك في مأزق مع الناس .

وانتهز محمد على هذه الأزمة الاقتصادية ليتخذ بعض القرارات فيما يتعلق بالضرائب والملكية تحقق له أغراضه للسيادة والانفراد بالحكم، وكان لابد من موافقة السيد عمر مكرم على هذه القرارات، لكن عمر مكرم رفض التباحث مع محمد علي.

انتهز محمد علي فرصة احتجاج عمر مكرم ونفاه إلى دمياط، واستعان على ذلك ببعض علماء مصر الذين بادروا إلى خيانة زميلهم ليحظوا بمكانة وأمواله، فظل الرجل في المنفى حينا وحاول محمد على أن يترضاه بالمال وأن يكسبه بحسن المودة فأبي الرجل أن يتزحزح عما طلب من الاشراف والرقابة.

وعاد عمر مكرم الى القاهرة بعد أن عفا عنه محمد على، لكن حدث أن ضج الناس بضريبة فرضها محمد على عليهم فتهافتوا على السيد عمر مكرم يرجون وساطته فلم يلبث محمد على أن أمر بنفى السيد عمر مكرم الى (طنطا) فمضى اليها في ابريل عام ١٨٢٢ ومات بعد ذلك بقليل.

٣- التخلص من المماليك:

لم يبق أمام محمد علي إلا المماليك ويخلص له حكم مصر دون منافسة، وكان محمد علي قد أغرى المماليك بترك الصعيد والإقامة في القاهرة؛ لكي يكونوا تحت بصره فيأمن مكرهم، ولما طلب السلطان من محمد علي التوجه إلى الحجاز لضرب الحركة الوهابية، لكن امتنع المماليك عن دفع الميري المطلوب منهم واستأثروا بايرادات الصعيد وخيراته ، فأرسل لهم محمد علي حملة في عام ١٨١٠م أوقعت بهم الهزيمة لكنها لم تقض على نفوذهم.

وفي عام ١٨١١م دبر محمد علي مكيدة للقضاء عليهم، فدعا جميع المماليك وزعمائهم للقلعة للاحتفال بتقليد ابنه طوسون القيادة العامة لاخضاع الوهابيين في الحجاز، وأعدَّ لهم وليمة فاخرة تذكارًا لهذا اليوم، فاجتمع الجميع في القلعة، وكان عدد من حضر من المماليك يقرب من الخمسمائة.

فنُظِّم الموكب في القلعة على الترتيب الآتي: ابتدأ الموكب بعساكر الدلاة، ثم تبعهم العساكر الإنكشارية، ثم الجنود الألبانية بقيادة صالح قوج، وتلاهم المماليك، ففرقة من الجنود

النظامية، فلما سار الموكب وانفصل الدلاة ومَن خلفهم من الانكشارية عند باب العزب، أمر صالح قوج بإغلاق الباب وأشار إلى طائفته بالمقصود، فأعملوا السيف في رقاب المماليك، وقد انحصروا جميعهم في المضيق المنحدر، وهو الحجر المقطوع في أعلى باب العزب وكان قد جهز محمد علي عددًا من الجند على الحجر والأسوار، فلما بُدئ بالضرب من أسفل أراد المماليك التقهقر فلم يستطيعوا إلى ذلك سبيلًا؛ وذلك لوجود خيلهم في مضيق صغير جدًّا لا يسع جوادين جنبًا إلى جنب، وقد أعمل جنود محمد علي فيهم السيف قتلًا وفتكًا حتى فني كل من كان منهم في القلعة، وفي أثناء حدوث هذه الحوادث في القاهرة أصدر في الوقت نفسه أوامره لكل حكام المديريات بقتل من يعثرون عليه من المماليك؛ فكان مجموع من قُتل منهم بالقاهرة والمديريات يزيد على الألف، وفر الباقون إلى دنقلة بالسودان .

وبقضاء محمد علي على المماليك ونفوذهم، وعلى الزعامة الشعبية، توطد سلطان محمد علي وانفرد بحكم مصر، وبدأ يتفرغ لتنفيذ السياسة التي رسمها لحكم مصر وادارتها.

رابعًا: سياسة محمد علي الداخلية في مصر:

بالقضاء على المماليك ونفوذهم توطد سلطان محمد علي في مصر وبدأ يتفرغ بتنفيذ السياسة التي رسمها لحكم مصر وإدارتها

١-الأحوال السياسية:

اتسم النظام السياسي في عهد محمد علي وخلفاءه بالحكم المطلق الذي يرتكز على سلطات واسعة للحاكم مع وجود هيئات حكومية تساعده وهم أشبه "باالسكرتارية" هو من يعينهم وهو من يعزلهم.

لم يكن للمجالس أي سلطة في العمل دون رضاء الباشا الذي كانت موافقته على توصيات هذه المجالس ضرورية لاعتمادها، أما الشعب فكانت الدولة تلزمه بدفع الضريبة وتأدية ما يطلب به من أعمال، مقابل ما يتحصل عليه من أجر دون أن يشارك في صياغة القرارات.

ورغم أن محمد على كان هو مصدر السلطة العليا، ورغم أنه حكم البلاد حكما دكتاتوريا مطلقا فقد أنشأ عدة مجالس ودواوين لتعاونه في تسيير دفة الأمور في البلاد من هذه الدواوين والمجالس:

١-الديوان العالى ١٨٢٤م: يرأسه الكتخدا (نائب الباشا) ومقره القلعة ومهمته البحث في شئون البلاد الداخلية.

٢-مجلس المشورة (الشورى) ١٨٢٩م: يتألف من كبار موظفي الحكومة والأعيان والعلماء، ويجتمع مرة واحدة في السنة – لابداء الرأي في مسائل الادارة، والتعليم، والاشغال العمومية.

٣-المجلس العالي ١٨٣٤م: يماثل مجلس الوزراء الآن ويتألف من نظار الدواوين ورؤساء المصالح.

٤-لائحة عام ١٨٣٧ (القانون الأساسي): وهو القانون الخاص بتنظيم العلاقات بين الدواوين الحكومية المختلفة واختصاصاتها (تشبه الوزارات اليوم) – فهناك ديوان الجهادية، ديوان

المدارس، ديوان التجارة ، ديوان الإيرادات، وديوان البحر للاسطول، ديوان الأمور الأفرنجية، ديوان الفابريقات، الديوان الخديوي.

٥-مجلس المخصوص: يختص بتشريع القوانين واللوائح وعرضها على الباشا لإقراره .

٦-المجلس العمومي ١٨٤٧م: للنظر في شئون الحكومة العامة.

وهكذا جمع محمد على السلطة في يديه لكنه في الوقت نفسه لم يهمل الاسترشاد برأي المختصين والعلماء – ولذا فيمكن أن توصف إدارته بإنها كانت إدارة مستبدة ولكن مستنيرة.

٢-التقسيم الاداري:

اهتم محمد علي بتنظيم الإدارة بما يكفل له السيطرة الكاملة على شئون البلاد ، فأدخل عدة تعديلات على التقسيم الإداري لمصر فبعد أن كانت مقسمة إلى ١٦ إقليم جعلها مقسمة الى سبع مديريات، يتبع كل مديرية عدد من المراكز وهذه تنقسم بدورها لعدة أقسام ، والأقسام تضم عدة قرى.

وكانت الحكومة المركزية في القاهرة على رأس هذا النظام الإداري فمنها وحدها تصدر جميع الأوامر الواجبة التنفيذ.

٣-السياسة الاقتصادية لمحمد علي:

أراد محمد علي أن ينهض بالبلاد بإدخال الإصلاحات الغربية، لكن البلاد كانت تسبح في ظلمات الجهل، وأنها في حاجة إلى زمن كبير تنفقه في التعليم حتى تصل إلى درجة تمكِّنها من استثمار الأرض بالطرق الفنية، وإدارة المعامل والسير في التجارة حسبما يقتضيه النظام الأوروبي الذي عمل على إدخاله في البلاد، ولا شك أنه كان يشعر بشيء من ذلك، إلا أن الأحوال التي وُجِدَ فيها كانت تحتِّم عليه السير في هذه الطريق بسرعة؛ إذ كان في شدة الحاجة إلى المال؛ لسد نفقات الحكومة وسداد رواتب الجند المتأخرة، ولإنفاق على الجيش ودفع الجزية للباب العالي، وسد الاحتياجات اللازمة للنهوض بالبلاد في مختلف المجالات ، ورأى أنه لا يتم له هذا الغرض

إلا إذا جعل جميع موارد البلاد تحت سيطرته مباشرة؛ من زراعة وصناعة وتجارة، ولتحقيق هذا لجأ محمد على لعدة وسائل:

١-ضبط الشئون المالية :وذلك بمنع تسريب الأموال الحكومية لأيدى موظفين خونة يستولون على الأموال بطرق غير مشروعة، وفي هذا المجال نجده يضع حدا للوسطاء في الجمارك، كذلك وضع حدا للإعفاءات التي كان يتمتع بها بعض الأعيان والعلماء والموظفين دون مبرر.

٢-الغى نظام الالتزام فحلت الدولة مكان الملتزمين، ومن ثم عادت إليها جميع المغانم التي كان يحصل عليها الملتزمون من جراء هذا النظام.

٣-فرض نظام الاحتكار: والاحتكار في عهد محمد علي هو ان تقوم الحكومة بالاشراف على الاقتصاد المصري جملة وتفصيلا، من خلال تحديد نوع الغلات التي تزرع ونوع المصنوعات التي تنتج وتحديد اثمان شرائها من المنتجين واثمان بيعها في السوق.

ولا شك أن هذا النظام له مزايا، فالحكومة اقدر على تمويل مثل هذه المشروعات واقدر على تسويقها، لكن كان له مساوئ، فقد ظلم المُنتج، فيلزم بان يبيع انتاجه بثمن بخس وقد يحتاج لنفس هذا الانتاج فيضطر لشرائه بأثمان باهظة.

وعلى ذلك نظم محمد علي الاقتصاد المصري في الزراعة والصناعة والتجارة على نظام الاحتكار ليضمن الدخول في سوق التجارة الدولية منافسًا لغيره من الدول.

(أ) الزراعة:

كانت الزراعة أول عمل وجَّه إليه محمد علي عنايته الخاصة؛ إذ رأى أنها ينبوع ثروة البلاد، وعليها يتوقف أهم دخلها السنوي؛ فجعل زراعة جميع الأراضي تحت إشرافه، كي لا يفرَّ أحد من دفع الضرائب، وتشدد لذلك في المحافظة على الأمن العام، فقبض بيدٍ من حديد على عصابات اللصوص التي كانت منتشرة في جميع أنحاء البلاد.

وقام محمد علي بسلسلة من الاجراءات ادت الى تغيير اوضاع الملكيه والحيازة الزراعيه وذلك بالغاء نظام الالتزام، حيث صادر اراضي الملتزمين وجعلها تحت تصرف الدولة لذلك اصبحت الدولة تتعامل مباشرة مع الفلاحين المنتجين، وغدى الفلاح وجهًا لوجه أمام الحكومة .

وقام محمد علي باجراء مسح عام للأراضي الزراعيه عام ١٨١٣م ، وعزم على نزع مِلكية جميع الأراضي ليستغلها على نفقته الخاصة، لكن قامت في وجهه صعوبات عظيمة كان لا بد من تذليلها؛ وذلك أن الأراضيَ الزراعية في مصر كان بعضها أوقافًا خيرية يدير شئونها جماعة العلماء، وكان جزء آخر كبير جدًّا ملكًا للمماليك أصحاب الشأن والنفوذ في البلاد، وما بقي كان في قبضة عامة أفراد الأمة، فاستعمل محمد علي مع كل طائفة من هؤلاء التهديد والوعيد، حتى أصبح المالك الوحيد لأكثرها؛ فإنه استولى على أملاك المماليك في الوجه البحري بعد حربه مع الإنجليز عام ١٨٠٧ م وطرده المماليك من ريف مصر إلى صعيدها، واستولى بعد ذلك على معظم الأراضي الموقوفة التي كانت تحت رعاية العلماء، فجعل الوقف تحت رقابته، فاحتجَّ عليه العلماء وتجمهروا وعارضوه معارضة شديدة، فأقنعهم بالدليل القاطع أنه الوالي من قِبل الخليفة الذي يتولى أمور المسلمين جميعًا، فهو أحق فرد في مصر برعاية الوقف؛ ومن هذا الوقت بقي الوقف تحت إشراف أسرة محمد علي.

ونزع بعد ذلك ملكية الأراضي التي كانت لبقية الأفراد، مدعيًا حقَّ التسلط على كل الأراضي؛ لأنه الحاكم النائب عن الخليفة المالك للأرض بحكم الفتح الإسلامي القديم، فاستحضر كل المُلَّاك وطلب منهم إبراز حقوق ملكيتهم، فقدموا إليه حججهم رغم أنوفهم، فكان يضرب ببعضها عُرض الحائط، ويُظهر بطلان بعضها، ويُمنِّي بعضَ الملاك أحيانًا بعوض يُعطاه من الخزانة.

وبذلك أصبح معظم أراضي القطر في قبضة يده إلا جزءًا يسيرًا كان في قبضة بعض العلماء والأمراء، واعلن ضم جميع الاراضي للدولة وإعادة توزيعها على الفلاحين على ان تكون في يدهم نوع من ملكية الانتفاع طالما يحسنون استغلالها ويؤدون عنها الضرائب المقررة.

اهتم بعد ذلك بتدبير الوسائل التي تسهِّل عليه زراعة هذه الأراضي، فاستخدم الفلاحين بالطبع في زراعتها، فأصبحوا بمثابة الموالي، وكانت القاعدة أنه مادام الفلاح قادرًا على دفع ما فُرض عليه أداؤه من ثمرتها، يبقى في الأرض يتعيَّش منها وتخلفه من بعده ذريته.

وظل الفلاحون هكذا محرومين من التمتع بحق امتلاك الأراضي إلى زمن غير بعيد، وذلك عندما سنَّ سعيد باشا قانونه المختص بأرض مصر، وتلاه من بعده قانون المقابلة الذي وضعه إسماعيل باشا، ثم القانون الذي سنَّتْه المحاكم الحديثة خاصًّا بحق امتلاك الفلاح للأرض.

ثم أمر محمد علي مديري البلاد بمسح الأطيان، وتقدير عدد الفدادين التي تخصكل قرية، ماعدا الضِّياع التي كانت توهب للمقرَّبين وذوي الحظوة؛ فهذه كانوا لا يتدخلون في أمرها، وكانت بالطبع شيئًا قليلًا، أما العدد الأوفر من القرى المصرية فكانت تحت سيطرة محمد علي؛ إذ كان يدير شئون كل قرية فئة من مشايخ البلد يرأسهم عمدة مُنصَّب من قِبل المدير، مسئول أمامه عن مقدار ما يُطلب من قريته من الضرائب؛ ولذلك كان العمدة يوزع الأراضي على الفلاحين حسب اختياره، ثم يجمع منهم الضرائب على قدر ما يفلح كلٌّ من الأرض.

لقيت سياسة محمد على الزراعية سخط كثير من الفئات المختلفة سواء الملتزمين القدامى الذين خسروا مصالحهم أو أصحاب الأراضي الموقوفه نتيجة لفرض الضرائب عليها أولا ثم لمصادرتها بعد ذلك، وهو الاجراء الذي لم يجرؤ عليه أحد من قبل، وبذلك قلم محمد على أظافر مجموعة العلماء والمشايخ نظراً لقيامهم بالاشراف على نظارتها، وبذلك قضى على امتيازاتهم الاقتصادية فسحب ما كان لهم من نفوذ وبذلك سهل عليه التخلص من سيطرتهم ونفوذهم، يضاف الى ذلك سخط جموع الفلاحين نظرا لقيامه بشراء المحاصيل الزراعية بالاسعار التي يحددها ، وفرضه نوع الانتاج الذي يريده ، هذا الى افتقار سياسته الزراعية الى التنظيم وعدم توفر الاسواق.

قام محمد علي باحلال اساليب زراعية جديده من شانها زياده الانتاج تقليل الجهد واستخدام المدربين الماهرين من كل مكان، كما قام بالاهتمام بالتعليم الزراعي حيث استخدم الخبراء الزراعيين من الخارج وانشئ مدرسه الزراعة، كما قام بتحسين طرق الري واهتم بشق

الترع وحفر قنوات وانشاء القناطر واهما القناطر الخيريه ونتج عن ذلك تحويل اراضي الوجه البحري الى الري الدائم، وقام بادخال انواع جديده من النباتات الزراعيه مثل التوت لتربيه دوده القز ونبات النيله الهنديه وتحسين زراعه القطن.

وكان نظام الاحتكار في الزراعه يقوم على ان تقوم الدولة بتثبيت الفلاح باحتياجات الزراعه من بذور ومواشي وادوات يخصم ثمنها او قيمتها من قيمه المحصول عند تسليمه وإلزام الفلاحين بزراعه ما تقرره الحكومه من الحاصلات الزراعية.

(ب) الصناعة:

رأى محمد علي أن الممالك الصناعية بأوروبا على جانب عظيم من الثروة وسعة الرزق، فحاول إدخال صناعاتها في مصر، وأن يشجِّع الصناعات الوطنية أيضًا، حتى يتسنى له صنع كل ما يحتاج إليه من لوازم الجيش ومعدات الأسطول، وينافس الغرب في صناعة المنسوجات.

ولكي يحقق ما يريد كان عليه إخضاع الصناعات لنظام الاحتكار، وقد بدأ محمد على تصنيع البلاد بالاشراف على الصناعات الحرفية القائمة ففرض عليها الاتاوات ثم احتكر بعضها غير أنه مالبث أن ادخل الصناعات الحديثة والثقيلة المعتمدة اساسا على الانتاج الزراعي والمرتبطة الى أكبر حد بالجيش والأسطول ومايحتاجان اليه من سلاح وذخيره وملابس وغير ذلك. فاستقدم لها من أوروبا العمال الفنيين المهرة. كما استورد الآلات والوقود والمواد الخام، كما لجأ الى استخدام الايدي العاملة الرخيصة من بين الحرفيين والفلاحين المصريين .

وعلى الرغم من أن هذه الصناعات كانت تتكلف أكثر من نظائرها في أوروبا ؛ بسبب المصاعب التي واجهها من حيث ضرورة جلب الفحم والحديد والأخشاب والآلات من الخارج، ولأنه أيضًا يلزم المصريين زمن طويل وخبرة كبيرة حتى يصلوا إلى درجة بها يمكنهم أن ينافسوا أعمال أوروبا، إلا أنه قاوم كل هذه الصعوبات وأنشأ عدة معامل ومصانه في أنحاء مصر، وفت بغرضه مدةً من الزمان، وقام بتخصيص بعثات للخارج لدراسة فنون الصناعات المختلفة وترجمة الكتب الصناعية.

(ج)- التجارة

عرفنا من قبل أن التجارة في مصر قد اصيبت بالانكماش في ظل الحكم العثماني ، غير أن فترة حكم محمد على ، شهدت نشاطا واسعا في مجال التجارة، فقد خضعت لنظام الاحتكار، حيث أصبح محمد على التاجر الوحيد بعد قضائه تقريباً على فئة طوائف التجار المحليين، وتحريم الاتصال بين الفلاحين والتجار الاجانب.

كما احتكر محمد علي تسويق جميع الحاصلات الزراعية واعاده بيعها وتسويقها سواء في الداخل أم في الخارج، وكان محمد علي لا يشجع الاستيراد كثيرًا، إذ كان يرى أن الدولة القوية هي التي تزيد صادراتها على وارداتها.

ارتبط تسهيل الإنتاج الزراعي والصناعي والتجاري، بعدة مشروعات كبيرة أعادت الى تجارة مصر بعض ما كانت عليه في العصور الوسطى، كتمهيد الطرق البرية وبناء أسطول في البحرين الأحمر والمتوسط، وإصلاح الموانى، وخاصة توسيع ميناء الإسكندرية، وحفر ترعة المحمودية التي تربط الإسكندرية بالنيل واصلاح الطريق الصحراوي بين القاهرة والسويس، وإنشاء القناطر الخيرية وتطهير البحر الأحمر من القرصنة، ونتيجة لذلك فضلت شركة الهند الشرقية الإنجليزية استخدام طريق البحر الأحمر لمرور التجارة .

٤- الأحوال الاجتماعية وتطورها :

كان السياسة محمد على الاقتصادية أثرها في تشكيل وبناء القوى الاجتماعية في مصر، حيث اندثرت قوى كانت بارزة في ظل الحكم العثماني المباشر، وظهرت قوى جديدة استفادت من نظام محمد على ومشروعاته ويتضح ذلك فيما يلى :

- انتهى نفوذ المماليك كهيئة حاكمة وحل محلها أسرة محمد على، وبعض العناصر التركية .

- تضاؤل نفوذ علماء الأزهر والقيادات الشعبية وانتقل مركز القيادة من الأزهر إلى خريجي المدارس الجديدة.

- ظهور طبقة الأعيان من كبار ملاك الأراضي الزراعية، ومتوسطى الملاك، وقد ازدادت قوتهم وتميزهم في المجتمع منذ منتصف القرن التاسع عشر بتوسيع حقوق الملكية .

–ظهور طبقة عمال الصناعة في المصانع الكبرى للدولة، واستمرار طوائف الحرف للصناعات الصغيرة كوسطاء للحكومة.

– تدهور طبقة التجار لاحتكار الحكومة للتجارة الخارجية والداخلية، وبهذا اختفت الشخصيات التجارية الكبيرة أمثال أحمد المحروقي، وحلول التجار الأجانب ووكالاتهم وقيامهم بدور الوسطاء.

– ظهور البدو كقوة اجتماعية مستقرة، فمنح محمد على زعماهم أراضي واسعة وتدريجيًا دخل البدو في الحياة المدنية .

٥–التعليم:

تولى محمد علي شئون مصر في عصر ساد فيه الجهل بين أهلها، فكان نظام التعليم السائد في مصر حتى عصر محمد على هو التعليم الديني القائم على رجال الأزهر والعلماء سواء في الكتاتيب أو المعاهد.

فلما رأى محمد علي ما عليه البلاد من التدهور أراد أن يُصلح حال رعيته بالتعليم وأدرك أنه بحاجة الى موظفين لسد حاجة المصالح الحكومية بالإضافة الى فنيين ومتخصصين في مختلف الفروع خاصة لسد حاجات الجيش والاسطول.

ولهذا فإن الدولة الحديثة التي أقامها محمد على كانت في حاجة ماسة الى توفير القيادات والكادرات اللازمة لمؤسساته الحديثة ولما لم يسعفه التعليم الديني القائم قد لجأ الى اصطناع نظامه التعليمي الخاص ولذلك فقد ارتبط التعليم في عهده بأهدافه العسكرية فقد كان في حاجة الى الضباط والفنيين من أطباء وصيادلة ومهندسين وغيرهم قدر حاجته الى ايجاد المرافق والمدارس والادارات اللازمة لتغذيتها وتدريب أهل البلاد وتوجيههم الوجهة التي تقتضيها الحياة الجديدة، مما أدى إلى خلق نواه الدولة الفتية بجوهرها المصرى وأوضاعها الاصيلة ومواردها الخاصة.

وقد أثر محمد على أن يبتعد عن الأزهر كلية خشية اثارة علمائه وأهاجه المشاعر الدينية فأخذ يجمع التلاميذ من الكتاتيب بنفس الوسائل التي كان يجمع بها الجنود المصريين حين دعته

الحاجة الى الاستعانة بهم وتجنيدهم وزج بهم في مدارسه الجديدة المتسمة بالطابع العسكري واصدر اللوائح التي نظمت التعليم الجديد كما استقدم له المعلمين والمتخصصين من أوربا، وقد اعترضه في طريقه عدة عقبات؛ إذ كان الآباء يمتنعون عن إرسال أبنائهم إلى دور العلم مع تكفُّله بنفقات تعليمهم وإطعامهم وإلباسهم، فكان يحبِّب إليهم العلم والتعليم بإعطائهم الرواتب الشهرية.

وقام بإيفاد البعثات من طلاب الأزهر لإيطاليا وفرنسا وإنجلترا خلال المدة من عامي (١٨١٣م – ١٨٤٧م) للتعليم ولاكتساب الخبرات اللازمة، ولدراسة الفنون العسكرية وبناء السفن والملاحة وتعلم الهندسة والميكانيكا وأصول الري والصرف، ولدراسة القانون والسياسة، وهؤلاء هم الذين سوف يشكلون النواه الاساسية للمثقفين المصريين الذين سيلعبون دوراً بارزاً خلال فترة حكمه والسنوات اللاحقة لها، عندما سدوا احتياجات البلاد بالكادرات اللازمة لها في شتى المجالات وعلى أكتافهم قامت نهضة مصر العلمية الحديثة.

أما المدارس التي أسسها محمد علي فكانت على ثلاثة أنواع: ابتدائية، وتجهيزية، وخاصة، وكان يهدف منها خدمة أهداف التنمية الاقتصادية والعسكرية، وخلال الفترة من (١٨١٦– ١٨٣٩م)، أنشأ العديد من المدارس مثل مدرسة المهندسخانة والطب والصيدلة، ومدارس لتعليم أصول المحاسبة والفنون والصنايع والزراعة والبيطرة ، ولما تعددت المدارس واتسع نطاقها، أنشأ محمد على إدارة خاصة لها سميت ديوان المدارس عام ١٨٣٧م، فكانت أول وزارة للتعليم، وكان يلتحق بهذه المدارس تلاميذ الأزهر والكتاتيب في البداية من الذين حصلوا على قسط من التعليم، ثم أصبحت المدارس عامة ومدنية الطابع، وقد أوجد هذا النوع من التعليم ثقافة مدنية تختلف عن الثقافة الدينية التي كانت طابع التعليم الديني والسائد أنذاك، ما نجم عن وجود نوعين من التعليم جنبا الى جنب – تعليم دينى أزهرى وتعليم مدنى حديث – ازدواج في العقلية الفكرية المصرية مما أدى الى اضطرابات لاحصر لها وعدم اتساق الرأى العام وإيجاد تباعد ذهني وروحي بين المثقفين من أبناء البلد الواحد .

وقد شهدت فترة حكم محمد على ترجمة واسعة النطاق وأن اقتصرت على المواد العلمية العملية وقد حمل لواء هذه الحركة رفاعة الطهطاوى (١٨٠١ –١٨٧٣م) رائد النهضة الفكرية

والثقافية المصرية الحديثة وأحد مبعوثي محمد على إلى باريس عام ١٨٢٦ ، فقد أفاد كثيرا من الثقافة الإنسانية الفرنسية حيث أدرك قيمة الاطلاع على علوم ومعارف المجتمعات الأوربية والترجمة، فاقترح على محمد على تأسيس مدرسة الألسن عام ١٨٣٦م لتدريس اللغات الأوربية والترجمة، وكان لها الفضل في نقل كثير من معارف الغرب إلى مصر.

وقد أشرف على ترجمة ٢٣٨ كتاباً موزعة على النحو التالي : ١١١ كتاباً في الفنون الحربية و ٣٤ كتابا في الطب البشرى، ٣٢ كتابا في الطب البيطرى ، ٣١ كتابا في مجال العلوم الرياضية ، ١٤ كتابا في علم التاريخ و ١٤ كتابا في الجغرافيا وأدب الرحلات والجيولوجيا وكتابان في الأدب كما أنشأ محمد على المطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٨٢٢ تولت طبع هذه الكتب وغيرها، وأنشأ كذلك مطبعة أخرى بالقلعة كانت تصدر عنها جريدة الوقائع التي ظهرت في عام١٨٢٨ وأوجد في عهده ديوان يسمى ديوان الجورنال كانت مهمته رفع التقارير الدورية للباشا، وفي عام ١٨٣٣ قام باصدار الجريدة العسكرية عندما ضاقت جريدة الوقائع بمتابعة أخبار الجيش، كما صدرت في عام ١٨٤٧ جريدة أخرى للتجارة والزراعة، ويشكل ذلك ظهور ونشأة الصحافة المصرية لأول مرة في التاريخ. لأن ما أصدرته الحملة الفرنسية من جرائد لم يكن موجها للمواطنين أو مكتوب باللغة العربية. .

وهكذا سارت النهضة الثقافية والعلمية بخطى سريعة إلى أن أنتكست هي الأخرى بعد تسوية ١٨٤٠ – ١٨٤١م فأغلقت عدة مدارس وتوقف النشاط العلمي في كثير من المجالات.

على الرغم من اهتمام محمد علي بالتعليم على اختلاف مراحله من عال وثانوى وابتدائي، غير أن تجربة محمد على التعليمية قد شابها قصور واضح لأنها لم تخرج به عن الهرم المعكوس حيث الأهتمام الأكبر بالمراحل العليا بغية الاسراع في سد حاجات البلاد وخاصة الجيش والادارة– مما أدى الى انطباع التعليم المصرى الحديث منذ عهده بالطابع المهني من حيث تخريج الموظفين وليس تخريج الدارسين والباحثين.

٦– بناء القوة العسكرية في مصر:

أولا الجيش:

كان الجيش محور سياسه محمد علي ، وقد خص محمد على الجيش بأعظم قدر من عنايته لأنه أدرك أنه الدعامة التي بدونها لايمكن أن يحقق أهدافه وكانت كافة مشروعاته العمرانية والثقافية بهدف سد حاجات الجيش، فمن أجل الجيش كان انشاء المصانع وفتح المدارس وبناء المعسكرات وإرسال البعثات للخارج.

وأدرك محمد على أن النهوض بالجيش يستلزم في البداية ادخال النظم الحديثة في الجيش– فاتجه الى بناء قوه عسكريه ذاتيه بديلا عن الفرق العسكريه غير النظاميه التي تضم عناصر مرتزقة ومتمردة ومختلطة، لذلك وجد مقاومة عنيفة من الجنود القدامى الذين لم يعتادوا هذه النظم الحديثة فاعتبروها بدعة ووقفوا في طريق تنفيذها، فلجأ محمد على إلى تشتيت الجنود غير النظامين فوزعهم على الثغور.

ولكي يصل محمد علي الى ما يرجو من انشاء جيش حديث منظم على النسق الاوروبي قام بانشاء ديوان الجهادية؛ ليدير شئوم الجند، وشئون تعليمهم ولضبط حركاتهم وبناء الثكنات لهم والمستشفيات لعلاجهم ، وليدبر لهم المهمات والأغذية والأسلحة والذخائر وما إلى ذلك ، واسند محمد على رئاسة هذا الديوان إلى رجل كفوء هو محمد بك لاظوغلى.

كان هذا الجيش يتلقى أصول تدريبه وتسليحه على أحدث النظم الفرنسية فقد كان الإشراف عليه بواسطة رجال وفنيين وخبراء فرنسيين كانوا يطبقون القوانين واللوائح الفرنسية .

وأنشأ محمد على المدارس الحربية وأهمها مدرسة أسوان وهي أول مدرسة أسسها محمد على على النظام الحديث وذلك في عام ١٨٢٠م، وذلك لتخريج الضباط اللازمين للجيش وقد عهد محمد علي الى الكولونيل سيف (أصبح اسمه سليمان باشا الفرنساوي بعد اعتناقه الاسلام) تنظيم الجيش الجديد وهو من الضباط الفرنسيين الذين قاتلوا في حروب بونابرت، وقد أشترك مع الجيش المصرى في حروب المورة والشام واصبح رئيسا عاما للجيش المصرى وأنعم عليه محمد على عام ١٨٣٤ بالباشوية، وأحتفظ بمنصبه في الجيش في عهد ابراهيم باشا، وعباس وسعيد حتى توفي عام ١٨٦٠م.

وكان اختيار (أسوان) مكانا للمدرسة الحربية لبعدها عن العاصمة بدسائسها ومؤامراتها ، كما أنها تبعدهم عن أماكن اللهو بالعاصمة وقد استغرق تدريب النواة الأولى من الضباط ثلاث سنوات.

وبعد ذلك عكف هؤلاء الضباط على تدريب الجنود على النظم الحديثة، قرر محمد على الابتعاد عن تجنيد عناصر الترك والأرناؤود لطبيعتهم المتمردة، كما ابتعد عن تجنيد المصريين لحاجته الضرورية لهم في فلاحة الاراضي الزراعية ، ومن ثم لجأ إلى فكرة تجنيد السودانيين غير أن تجربة تجنيد السودانيين انتهت بالفشل، إذ مات معظمهم لعدم ملاحة الجو لهم، فقرر محمد على الاعتماد على المصريين، وقد كان هؤلاء يأبون الانتظام في سلك الجندية ، وبذلوا في ذلك كل طاقتهم؛ فكان الآباء يشوّهون خَلْق أبنائه: إما بقطع الأصابع، أو بفقء العين، أو بنزع الثنايا، وكثير منهم هربوا إلى بلاد سوريا، فلم يَثْنِ كل ذلك عزم محمد علي، ونجح أخيرًا في تجنيد عدد عظيم منهم، ورغم الصعوبات التي قابلها محمد علي في هذا السبيل فإن ماحققه الجنود المصريون في عهد محمد على من انتصارات وما برهن عليه الجيش الجديد من كفاية ونظام بالمقارنة بما كان عليه الجيش من الفوضى والتأخر، ولما اتسعت دائرة التجنيد، استقدم محمد على من فرنسا طائفة من كبار الضباط ليعاونوه على تنظيم الجيش، كما أرسل عددا من الشبان إلى أوربا لإتمام دروسهم الحربية، وعندما عادوا إلى مصر حلوا محل المعلمين الأجانب في المدارس الحربية .

ولم يترك محمد علي بابًا إلا طرقه رغبةً في تقوية جيشه الذي تتوقف عليه قوته وعظمته، فحوَّل جزءًا عظيمًا من قلعة الجبل إلى دار صناعة؛ حيث كان يشتغل فيها مئات من المصريين في صب المدافع وصُنع معدات الجنود والذخيرة وكل ما يلزمهم، وكان يشرف على هؤلاء عمال مهرة أحضرهم محمد علي من أوروبا لهذا الغرض.

وبالاضافة إلى مدرسة اسوان، أسس محمد علي مدرسة أخرى فى فرشوط ، ومدرسة في النخيلة وأخرى في آبار جرجا ، وفي عام ١٨٢٥ أنشأ مدرسة قصر العيني للتعليم الحربي وتعرف بالمدرسة التجهيزية الحربية ، ومدرسة المشاة بالخانكة ، ثم نقلت إلى دمياط سنة ١٨٣٤ ، ثم نقلت إلى أبي زعبل سنة ١٨٤١ ، كما انشأ مدرسة الفرسان بالجيزة ، ومدرسة المدفعية

بطره ، ومدرسة أركان الحرب بالخانكة ، ومدرسة الموسيقى العسكرية بالخانكة ، كما انشأ مصانع الأسلحة والمدافع والبارود والذخيرة في داخل البلاد بدلا من الاعتماد على استيرادها من الخارج ويجعل الجيش والبلاد تحت رحمة الدول الأجنبية ، كما أرسل محمد على البعثات العسكرية وذلك لتمصير الجيش وتعليمه، وتخير مسيو جومار" رئيسا للبعثات المصرية بفرنسا وغيرها للإشراف على البعوث العلمية.

الأسطول:

بدأ ظهور البحرية المصرية في عام ١٨١٠م، عندما شرع محمد علي في الدخول في الحروب الوهابية، فكان أول أسطول أنشأه محمد علي كان أيام حربه مع الوهابيين، وكان الغرض منه نقل العساكر من السواحل المصرية إلى بلاد العرب، وقد أفاده فيما بعد؛ إذ كان يحافظ به على السفن التجارية الذاهبة إلى الشرق من لصوص البحر، وعلى مر الأيام رأى ضرورة بقاء أسطول في البحر الأبيض لحماية السفن التجارية من لصوص اليونان.

لذلك أهتم محمد على بإحياء البحرية المصرية فبادر بتعمير (ترسانه) بولاق لصناعة السفن وأنشأ محمد على إدارة خاصة للأساطيل المصرية التي كانت تعمل في البحرين الأحمر والمتوسط– وبعد تحطيم الأسطول المصري في واقعة (نوارين) البحرية في عام ١٨٢٩ اتجه محمد على لانشاء اسطول جديد فانشأ دار صناعة بحرية بالإسكندرية وكان يجلب الاخشاب اللازمة من أسيا الصغرى وغيرها، واستعان في ذلك بعدد من الصناع الاوروبيين، ولتخريج الضباط البحريين انشأ محمد على مدرسة بحرية كما أرسل البعثات البحرية للخارج ولتصبح ميناء الاسكندرية صالحه لرسو السفن بذل جهدا كبيرا في توسيعه واصلاحه.

كما اهتم بانشاء فنار «رأس التين» لارشاد السفن القادمة الى الميناء والخارجه به، وقد ساهم المهندس الفرنسي دي سيريزى النهضة البحرية في عهد محمد على ولتزويد الجيش والاسطول بحاجتهما من الذخيرة والادوات الاخرى انشئت مصانع الاسلحة والمدافع بالقلعة، ومصانع البنادق ومعامل البارود – كما أقيمت المصانع التي تزود الجيش والاسطول بالملابس اللازمة.

وقد بلغ عدد المراكب الحربية في عام ١٨٣٢ م ثلاثين قطعة تحمل ١٣٠٠ مدفع، وفيها من العساكر البحرية من لا يقل عن ١٢٠٠٠ جندي.

خامسًا: حروب مصر في عهد محمد علي:

قبل أن يتولى محمد على حكم مصر لم يكن من الممكن القول بوجود سياسة خارجية لمصر، ذلك أن مصر كانت تخضع لحكم الدولة العثمانية منذ مطلع القرن السادس عشر (١٥١٧م) وعليها أن تتبع السلطان في الحرب وفي السلم على السواء، وعندما تولى محمد على حكم مصر، بدأت محاولات الاستقلال الحقيقية عن الدولة العثمانية، وكانت البداية عندما ذهبت قوات محمد على إلى الجزيرة العربية لإخماد الدعوة الوهابية بناء على طلب السلطان، ثم تبلورت بشكل أوضح عندما حدث الاشتباك مع السلطان في الشام، ومن ناحية أخرى كانت توسعات محمد علي في السودان والجزيرة العربية وحوض البحر المتوسط، وعلى ذلك انقسمت الحروب التي خاضها محمد علي إلى:

(أ) حروب تمت استجابة لأوامر السلطان:

١-حروب شبه الجزيرة العربية (الحروب الوهابية)(١٨١١-١٨١٩م):

ترتبط هذه الحرب بظهور دعوة الوهابيين في نجد في القرن الثامن عشر وينتسب الوهابيون الى محمد بن عبد الوهاب ، وكان اساس دعوته الرجوع بالاسلام الى المبادىء التي نادي بها الرسول (ص) ، والي الرجوع الى القرآن الكريم والسنة في كل الأحكام.

ولجأ ابن عبد الوهاب الى (محمد بن سعود) أمير الدرعية الذي أنضم في عام ١٧٤١ الى الحركة وتزوج ابنة محمد بن عبد الوهاب وتعهد بنشر الدعوة الوهابية في بلاد العرب.

وبعد وفاة بن سعود في عام ١٧٦٥ خلفه أبنه عبد العزيز الذي فتح الرياض، وغزا الإحصاء واتجه بقواته الى العراق فاحتل كربلاء وهزم الجيوش التي بعث بها والي العراق لمحاربة الوهابيين، وفي عام ١٨٠٣ دخل الوهابيون مكة ، واستولوا بعد ذلك على المدينة المنورة، وهدموا قباب المساجد، والاضرحة وكل ما لايتفق مع عقيدتهم في بساطة الاسلام.

وكلفت الدولة العثمانية والي دمشق للتصدى للوهابيين الذين اتجهوا بجيوشهم صوب الشام وفلسطين، لما لم تستطع هذه القوات الوقوف في وجه الوهابيين الذين مدوا سلطانهم على معظم شبه جزيرة العرب والحجاز – لجأ السلطان العثماني في عام ١٨٠٧ إلى محمد على والى مصر طالبا منه الخروج لقتال الوهابيين.

ولعل السلطان كان يرمى من ذلك الى هدفين :

١ – استرداد نفوذه في بلاد العرب.

٢ – اضعاف قوة محمد على.

أما محمد على فقد تردد فترة في إجابة طلب السلطان العثماني لنجدته لكنه استقر رأيه أخيراً على تلبية هذا الطلب ولعل محمد على رأى أن إرسال جيوشه للحجاز سيحقق عدة أهداف:

١ – استرضاء السلطان العثماني الذي كان لايزال ينظر لمحمد على باعتباره خارجاً على سلطته.

٢ – يعطي محمد على مبرراً لتقوية القوة البحرية والحربية التي يمكن أن يستند عليها لتحقيق اهدافه.

٣ – يعطى له المبرر للتخلص من العصبيات المناوئة له (وهذا ماحدث في مذبحة القلعة في مارس ١٨١١).

٤ – وعد محمد على أنه في حالة انقاذه الحرمين الشريفين من أيدى الوهابيين سيمنحه السلطان حكم مصر وراثيا في ذريته.

تولى طوسون بن محمد على قيادة الحملة – وقد نزلت قواته في سبتمبر ١٨١١ في ينبع فاستولت عليها لكن تعثرت الحملة فطلب طوسون النجده، وتابع طوسون بعد ذلك انتصاراته فاستولى على المدينة المنورة، ومكة، وجده وبذا سقط الحجاز في يد قواته محمد على وفي عام ١٨١٣ سافر علي بنفسه الى جده ليتعرف على موقف قواته بنفسه – وتمكن محمد على من أن

يهزم قوات الوهابيين بقيادة (عبد الله بن سعود) ، لكنه اضطر للعودة لمصر حين وصلته أنباء عن اكتشاف مؤامرة تدبر ضده.

وفي عام (١٨١٥) عقد صلح بين طوسون وبين عبد الله بن سعود وافق فيه الوهابيون على أن تكون السلطة للحكومة المصرية في (مكة) و(المدينة) وباقي الجهات التي خضعت لها – واشترط أن تعرض شروط هذه الهدنة على محمد على لإقرارها– وعاد طوسون للقاهرة حيث توفي بها بعد ذلك بقليل.

لم يقر محمد على شروط هذه الهدنة وأخذ يستعد لمواصلة الحرب من جديد– ووضع القوات الجديدة تحت قيادة أبنة ابراهيم باشا .

غادر ابراهيم (القصير) على رأس قواته في سبتمبر ١٨١٦ ووصل الى ينبع، وأخذ يزحف نحو نجد، فاستولى على (عنيزة) وتقدم الى (الدرعية) وحاصرها – وسلم (عبد الله بن سعود) نفسه وأرسل للقاهرة ثم الى الاستانة حيث أمر السلطان العثماني بإعدامه .

وأستمر تقدم قوات ابراهيم باشا فاستولى على الاحساء والعطيف وبذلك دانت له شبه جزيرة العرب ووصلت قوات محمد على الى الخليج العربي وفي يوليو ١٨٢٠ اصدر السلطان محمود الثاني فرمانا بتعيين ابراهيم باشا على ولاية (جدة) مكافأة له على خدماته للدولة.

وبعد أن استقرت الأمور لإبراهيم باشا في شبة جزيرة العرب أخذ يدير شئون هذه البلاد بحكمه، فجمع حوله كبار اهل الحجاز واستفاد من خبرتهم وغمرهم بالهدايا والمنح وأهتم بحفر الآبار وتنمية المحاصيل الزراعية.

على أن بسط محمد على نفوذه على شبه جزيرة العرب جعله يتطلع بنظره الى اليمن لما لموانيها الهامة «كعدن» و«مخا» و«الحديده» من أهمية كمراكز تجارية على البحر الأحمر هذا بالاضافة لاتجاه انجلترا لتقوية نفوذها في هذه الجهات لأهميتها في الطريق الملاحي المؤدي للهند.

وقد شغل محمد على بحملاته في السودان وفي المورة عن تحقيق أغراضه في اليمن لكن في عام ١٨٣٧ كلف محمد على ابن اخته «ابراهيم يكن باشا» بالاتجاه على رأس حملة لفتح

اليمن، كما عكف الاسطول المصرى في البحر الاحمر بمعاونة الجيش للزحف وكانت الحالة الداخلية في اليمن مضطربة لسبب النزاع على السلطة وقد نجح ابراهيم يكن باشا في الاستيلاء على مدن اليمن الهامة وموانيه فاستولى على «الحديدة» و«مخا» واتجه الجيش والاسطول المصرى صوب عدن- لكن انجلترا التي أزعجها أن يمد محمد على سلطانه الى الخليج العربي، والى مداخل البحر الأحمر فارسلت حملة بقيادة الميجور مينز، نجحت في يناير ١٨٣٩ في الاستيلاء على عدن.

وبذلك كانت أبرز النتائج على حروب الجزيرة العربية، توطيد مركز محمد علي في مصر ورفع قدره من تابع الى حاكم مستقل، كما اتسع مجال مصر ليشمل الحجاز ونجد وعسير وجزء من اليمن ومن الخليج العربي، وكانت بريطانيا ترقب بعين الحظر توسع محمد علي وما يمثله من خطورة على طريق مواصلاتها الامبراطوري الى الهند، ولذلك كان موقفها العدائي من محمد على مما أدى في النهاية الى سحب الجنود المصريين لا من اليمن فحسب بل من شبه الجزيرة العربية كلها.

٢-حرب اليونان (حرب المورة) (١٨٢١-١٨٢٨م):

اندلعت الثورة في عام ١٨٢١ في شبه جزيرة المورة من بلاد اليونان؛ للتخلص من سيطرة العثمانيين، كما انتشرت الثورة إلى جزيرة كريت وغيرها من جزر الأرخبيل ولما فشلت القوات العثمانية في اخضاع الثوار قرر الباب العالي أن يلجأ الى محمد على - فاصدر فرمانا بتعيين ابراهيم باشا واليا على كريت والمورة.

ونجحت القوات المصرية في إخماد الثورة في كريت، ونجح ابراهيم باشا في عام ١٨٢٥ في انزال قواته في المورة وأخذ يتقدم للقضاء على قوة الثوار.

لكن روسيا وجدت في ثورة اليونانين فرصة للتدخل في شئون الدولة العثمانية، لكن انجلترا وفرنسا لم تكن لتسمح لروسيا بالتدخل بمفردها في شئون الدولة العثمانية، كما أن هذه الدول كانت تعطف على مطالب اليونانيين.

وفي يوليو ١٨٢٧ توصلت بريطانيا وروسيا وفرنسا الى معاهدة أبرمت في لندن تقرر بموجبها أن تعرض هذه الدول على السلطان العثماني أن يمنح اليونان استقلالا ذاتيا مع الاحتفاظ للباب العالي بالسيادة الشرعية عليها، على أن تستمر اليونان في دفع الجزية السنوية كالمعتاد، وأرسلت الدول وأساطيلها الى البحر المتوسط لمنع وصول امدادات عثمانية او مصرية للقوات التي تحارب الثوار اليونانين خاصة بعد أن أعلن السلطان العثماني رفضه لمعاهدة لندن.

وفى ٢٠ أكتوبر ١٨٢٧ حدث احتكاك بين اساطيل الدول الثلاث وبين الاسطولين العثماني والمصرى في خليج نوارين: وانتهي الامر بتحطيم الاسطول العثماني والمصري وترتب على هذه المعركة:

١ – فقد محمد على اسطوله الذي كان قد بذل الكثير من الجهد والمال في سبيل إعداده.

٢ – تعذر عليه إمداد قواته في بلاد اليونان بحاجتها من المؤن والذخيرة قبل عرض قائد الاسطول الانجليزي بإنسحاب القوات المصرية من المورة وقد تم ذلك في ديسمبر ١٨٢٨م.

٣ – شجعت هذه المعركة اليونانيين على المطالبة بالاستقلال الكامل واضطر السلطان العثماني للرضوخ للأمر الواقع.

٤ – نقم السلطان العثماني على محمد على لإنسحابه من بلاد اليونان دون إذن الدولة وأدى هذا لنشوب حروب الشام بين القوات العثمانية والقوات المصرية.

على الرغم من أن مصر تكبدت في هذه الحرب خسائر جسيمة ، فمن المعروف أن جيش الذي جردته في حرب اليونان بلغ ٤٢٠٠٠ خسرت منه ٣٠٠٠ بلغت نفقات الحملة ٧٧٥ ألف جنيه وفقدت أسطولها الحربي في واقعة نوارين ، ولم تنل مصر من هذه الحرب من الوجهة المادية سوى ضم جزيرة كريت إليها مكافأة لمحمد على على خدماته في حرب لمورة، أما من لناحية المعنوية فقد ارتفع شأن مصر في نظر الدول الأوربية لأن جيشها قد برهن على كفاءته واثبت أنه يضارع أرقى الجيوش الأوربية ، كما استفاد الجيش مراناً وممارسة لفنون الحرب وخططها وأساليبها الحديثة في تلك لمواقع، وإن لم يرجع منه سوى القليل والذي لا يزيد على ١٢٠٠٠.

وكانت هذه الحرب خير إعلان عن قوة جيش مصر وكفاءة قواده وجنوده ، كما ظهر أنه أرفع شأنا واشد بأسا من الجيش التركي ، كما أن هذه الحرب أكسبت مصر مركزاً دولياً ممتازاً لأن دول أوربا فاوضت محمد على رأساً دون وساطة تركيا ، وأرسلت إليه إنجلترا تبدى شديد أسفها على ما لحق بالأسطول المصري في موقعة نوارين.

ولاشك في أن أكبر مغنم غنمته مصر من هذه الحرب هو أنها صيرتها دولة مستقلة فعلا عن تركيا ، وأرتفع شأن مصر دوليًا، وأهم مظهر لذلك هو عقد دول الحلفاء الثلاث اتفاق أغسطس ١٨٢٨ بإخلاء الجيش المصري من اليونان رأسا مع مصر.

(ب) حروب تمت بإرادة محمد علي:

١-ضم السودان (١٨٢٠-١٨٢٢م)

يرجع تفكير محمد علي في مد إدارته للجنوب الى عدة عوامل ومنها:

١ – تتبع المماليك الهاربين من مذبحة القلعة الذين فروا الى دنقلة في السودان، والقضاء على الاضطراب في المناطق المتاخمة لحدود مصر الجنوبية (بلاد النوبة) الناتج عن وجود المماليك في هذه المناطق وإدخالهم الاسلحة النارية فيها ، لتكوين قوات تحت إمرتهم مسلحة بهذه الاسلحة وتحكمهم في التجارة بين مصر والسودان عبر الطرق البرية.

٢ – تحقيق فكرة المجال الحيوي لمصر، والامتداد الطبيعي لها من ناحية الجنوب.

٣-تنمية الروابط الاقتصادية بين مصر والسودان، وتوسيع نطاق المعاملات التجارية بينها، واكتشاف منابع النيل.

٤– تجنيد السودانيين في الجيش.

٥– اكتشاف مناجم الذهب والماس نظرًا لأهمية الذهب الاقتصادية كمقوم للسلع والتبادل الاقتصادي.

وبذلك أرسل حملة على رأسها اسماعيل بن محمد على، وصلت إلى وادى حلفا ثم (دنقلة)، وقد فر المماليك بمجرد سماعهم عن تقدم الجيش المصري، وواصل الجيش المصري

زحفه مخترقا صحراء (بيوضه) فوصل إلى بربر في مارس ١٨٢١م، وتقدم الجيش الى «شندى» ثم احتل حلفاية وأم درمان – وتقدم في النيل الازرق فاحتل وادي مدني ثم احتل «سنار» واتخذ إسماعيل «وادى مدنى» مركزاً لقيادته، وكان محمد علي قد أرسل ابنه ابراهيم ليعاون بما له من خبرة ودراية لكنه اضطر للعودة.

وقد حدث تمرد في شندي بتحريض ملكها السابق الملك نمر واضطر اسماعيل للسفر الى شندي حيث اشتد في قسوته على الثائرين وترتب على هذا أن دبر الملك نمر مكيده قتل فيها اسماعيل وعدد كبير من حاشيته.

كانت هناك قوة أخرى بقيادة محمد بك الدفتر دار صهر محمد على توجهت لكردفان وفتحتها– وبعد قتل اسماعيل بن محمد على اصبحت القيادة في يد محمد بك الدفتردار وقد اشتهر بالقسوة والعنف هذا، وقد امتدت الادارة المصرية بعد ذلك الى بعض أقاليم السودان الشرقي، وأسست مدينة «كسلا».

النظام الإداري للسودان:

تم توحيد أجزاء السودان لأول مرة تحت اسم السودان، وعين حاكما عاما على السودان برتبة حكمدار يجمع في يده السلطة العسكرية والمدنية بتنسيق مع ديوان الداخلية في مصر، كذلك قسم السودان إلى مديريات، والمديريات إلى أقسام، على غرار التقسيم الإداري الذي أقامه في مصر، كما قام ببناء مدنا جديدة مثل مدينة الخرطوم التي أصبحت عاصمة للسودان عام ١٨٣٠م ومدينة كسلا على النيل الأزرق.

التطور الاقتصادي للسودان:

الزراعة : بذلت جهود لانعاش الزراعة، فاقيمت السواقي لتوفير المياه وحفرت قنوات للري، وقد أدخلت في السودان كثير من الزراعات الجديدة بالإضافة الى الجهود لتحسين الأنواع المعروفة فقد بذلت جهود لتعميم القطن في المناطق التي تتوفر فيها مياه الري بالسودان، وزرعت اشجار الفاكهة، كما أدخلت زراعة قصب السكر والكتان.

التعدين والصناعة: أمكن استغلال الحديد المستخرج من مناجم كردفان كما بذلت جهود للبحث عن المعادن الأخرى كالرصاص، والنحاس.

التجارة والمواصلات: بذلت جهود لحماية القوافل التجارية، فعهد بأمرها لشيوخ القبائل التي تمر هذه القوافل بأرضها ، كما اهتمت الإدارة بالملاحة النهرية لتيسير مرور المراكب عبر صخور الجنادل .

هذا وأشير إلى أن محمد على زار السودان في عام ١٨٣٨ ليقف بنفسه على أحواله وفي أثناء زيارته للسودان اتخذ عدة قرارات لإصلاح الأحوال هناك، وقدم منحة تعلمية لستة من السودانيين لدراسة العلوم الزراعية بمصر، ومن الأعمال الهامة التي تحققت في هذه الفترة رحلات البكباشي «سليم قبطان» الضابط المصري الذي قاد حملات الكشف عن منابع النيل العليا في الفترة (١٨٣٩-١٨٤٢) ولو أن هذه الحملات لم تصل لمنابع النيل الاستوائية نفسها لكنها أثبتت خطأ ماورد من أن المنابع الحبشية هي المنابع الوحيدة للنهر.

٢- حروب الشام:

بدأت حروب الشام في صورة خلاف بين محمد علي وعبد الله الجزار والي عكا- لكن لم تلبث أن تكشف حقيقتها فهي كانت في الحقيقة حربا بين محمد على والسلطان فقد عززت قوة جيش محمد على وضعف الدولة العثمانية مطامع الوالي في توسيع دولته؛ فعندما ساهم الباشا في محاولة إخماد ثورة اليونانيين على السلطان وفقد أسطوله في حرب المورة، ولم يجد مردودا مناسبا من السلطان على ما تكبده من خسائر، لذلك قرر أن يوسع ملكه في الشام.

كانت فكرة ضم الشام إلى مصر تراود محمد على منذ عام ١٨١٠م، وكان يأمل أن يصل إلى حكم الشام بموافقة السلطان، فقد سبق أن وعده السلطان بالتنازل له عن بعض الولايات تعويضا له عما خسر من مال ورجال في شبه جزيرة العرب وفي رودس وقبرص وكريت وبلاد المورة وفي السودان، إلا أن السلطان لم يف بما وعد، فاعتزم محمد على أن يناله بحد السيف، وقد أصبحت الفكرة أكثر إلحاحا بعد استيلائه على السودان ووجوده في الجزيرة العربية، فبضم سوريا تقوى الجبهة العربية في مواجهة الدولة العثمانية، ويؤمن حدود مصر الشمالية الشرقية تلك كانت الدوافع الحقيقية للحرب.

حرب الشام الأولى:

سرعان ما نشبت حرب شعواء بين القوات المصرية والعثمانية بدأت مرحلتها الأولى في أكتوبر عام ١٨٣١ وانتهت في ديسمبر عام ١٨٣٢م.

بدأت حروب الشام بأن أرسل محمد على إلى (عبد الله باشا الجزار) والى عكا يأمره برد المزارعين المصريين الذين هاجروا إلى الشام فرارا من الضرائب، فأبي بحجة أنهم من رعايا السلطان ولهم الحرية التامة في أن يعيشوا في أي جهة من أملاك الدولة، هنا قرر محمد علي التوسع في الأراضي الشامية.

تحرك الجيش المصري في ٣١ أكتوبر ١٨٣١ تحت أمرة كوجوك إبراهيم (ابن أخت محمد على) وكان مؤلفا من ٣٠ ألف جندي مزودين بكثير من مدافع الميدان والحصار، وسار الجيش في ذات الطريق الذي اتبعه نابليون عندما غزا فلسطين وهو طريق العريش ومنها إلى خان يونس ثم إلى غزة ومنها إلى يافا.

في ٢ نوفمبر عام ١٨٣١ تحرك الأسطول المصري حاملا جزءا من الجيش وكميات كبيرة من المؤن والذخائر الحربية، وأقل الأسطول أيضا إبراهيم باشا، وأركان حربه، وسليمان الفرنساوي إلى يافا، وحقق المصريون انتصارات سريعة متتالية حيث دخلت عكا ودمشق وحمص، حتى تخطت الحدود الشمالية لسوريا، ودخلت أراضي الأناضول وتمركزت في أدنة مفتاح الزحف داخل الأناضول، ثم واصلت القوات الزحف في طريق الاستانة عاصمه الدولة العثمانيه؛ مما أجبر الأستانة على التسليم لهم بحكم الشام بمقتضى "صلح كوتاهية" في أبريل عام ١٨٣٣م.

وبمقتضى صلح كوتاهية تقرر :

١ – تثبيت محمد علي في حكم مصر والشام ، وكريت – مع بقاء تبعيته للدولة العثمانية.

٢ – تثبيت ابراهيم باشا في باشوية جده مع مشيخة الحرم المكي أي إسناد إدارة الحجاز إلى عهدته، وتحويله إدارة أقليم ادنه.

على أن صلح كوتاهية لم يكن في الحقيقة أكثر من هدنة بين الطرفين للأسباب التالية:

١ – قبله السلطان العثماني مضطرا تحت ضبط انجلترا وفرنسا.

٢ – لم يحقق محمد على بموجب هذا الصلح احلامه في الاستقلال عن الدولة العثمانية.

٣ – التجأ السلطان العثماني الى روسيا فوطد علاقته بها وانتهى الأمر الى توقيع معاهدة تحالف – (معاهدة هنكار اسكلسى) وهي محالفة دفاعية هجومية بينهما لمدة ٨ سنوات وهكذا اتجهت روسيا لبسط حمايتها على الدولة العثمانية بدلا من الإتجاه لتقسيم ممتلكات الدولة وقد أزعج هذا الاتجاء كلاً من بريطانيا وفرنسا.

حرب الشام الثانية:

ترجع هذه الحرب الى عدة أسباب منها:

ا – عدم اقتناع كل طرف من الأطراف المتنازعة – محمد علي من جهة والسلطان العثماني من جهة اخرى – بالحلول التي فرضتها الظروف على كل منهما – محمد على كان لايزال يفكر في الاستقلال والتخلص من سيطرة الباب العالي، والباب العالي كان يتحين الفرص لاثارة المتاعب أمام محمد على واستعادة سلطان الدولة على الجهات التي وضعت بتدخل الدوقل تحت ادارته ولذا بذل السلطان محمود الثاني جهدا كبيرا لاعادة تنظيم جيشه ، واستخدم الضباط الالمان في ذلك.

٢ – كانت الدول الاوروبية تنظر للموقف من جهة مصالحها– فروسيا تجد في إثارة الاضطرابات من جديد بين السلطان وتابعه فرصتها في التدخل في شئون الدولة العثمانية وانجلترا وفرنسا لاتسمحان بانفراد روسيا بهذا العمل وتجد أن في التدخل الروسي مايهدد مصالحهما، بينما لاترتاح انجلترا لازدياد نفوذ محمد علي في بلاد العرب وخاصة في المناطق المطلة على الخليج العربي وأطراف شبه الجزيرة والشام ومصر والسودان وسيطرته بذلك على طرق المواصلات الهامة المؤدية للهند، كما أنها ترى في محمد على صديقا لفرنسا عدوتها في ذلك الوقت، من ناحية أخرى كانت انجلترا تشجع السلطان على إخضاع محمد على حتى يمكن تطبيق شروط معاهدة بلطة ليمان التجارية (١٨٣٨م)– التي نصت على السماح للتجار الانجليز بالاتصال رأسا برعايا الدولة العثمانية بما فيها مصر وممتلكاتها .

اندلاع الحرب:

وكان السلطان العثماني قد رتب الأمر لمواجهة محمد على عسكريا، وإخراجه من سوريا ، فانتهزت الدولة العثمانية فرصة الثورات التي قامت في بلاد الشام وشجعتها وفي عام ١٨٣٩ ارسل السلطان جيوشه على حدود الشام فاجتازت الحدود وبدأت تتوغل في الداخل، وفي ٢٤ يونيو ١٨٣٩ – التقت جيوش ابراهيم باشا مع الجيوش العثمانية عند «نصيبين» على الحدود التركية السورية شمال حلب وهزمتها، وساء مركز السلطان اكثر حيث قام قائد الاسطول العثماني بتسليم أسطوله إلى محمد على دون قتال، فازدادت قوة محمد على وتفوقه على الدولة العثمانية برا وبحرا .

وعرض السلطان عبد المجيد الذي خلف أباه السلطان محمود الثاني على محمد على أن يمنحه باشوية مصر وراثية لكن محمد على طالب بالوراثة في كافة الجهات التي منحت له بمقتضى اتفاقية كوتاهية على أن الذي حسم الامر وغير نتيجة هذه الحروب هو تدخل الدول لوضع تسوية كاملة للمسألة المصرية.

سادسًا: معاهدة لندن (١٥ مايو ١٨٤٠م) وتسوية المسألة المصرية:

انتهت حروب محمد علي في الشام بتوسع الدولة المصرية، حيث بسط نفوذه على الشام وأدنة، وتم تأييد سلطانه على كريت ومعظم الجزيرة العربية والحجاز بمقتضى صلح كوتاهية ١٨٣٣م، وعند ذلك اعتزم محمد على إعلان الاستقلال التام عن السلطة العثمانية ، لكن الدول الأوربية خشيت ازدياد نفوذ محمد على وقوته وما تمثله من خطر على التوازن الدولي.

فقد آثار انتصار مصر على الدولة العثمانية لدى الدول الأوربية الكبرى" "مسألة توازن القوى في المنطقة ولم تكن هذه الدول تسمح بتفوق مصر وتوسيع نفوذها الذي شمل بلاد الشام والجزيرة العربية وكريت

ففرنسا: كانت إن كانت في الظاهر صديقه لمحمد على وتؤيد جهوده في الحصول على حكم مصر والشام وراثية في اسرته، لكن على شرط أن يظل في نطاق الدولة العثمانية، حتى لاتؤدى محاولاته الى اضعاف الدولة والقائها في احضان روسيا .

أما أنجلترا: كانت تخشى من سيطرة شخصية قوية مثله على الطرق العامة التي تؤدي للهند بعد أن استقرت لها الأمور بها، وكانت أنجلترا في الوقت نفسه تعمل المحافظة على كيان الدولة العثمانية خوفا من ازدياد نفوذ روسيا في البلقان وغيرها من المناطق التي تخضع لنفوذ العثمانيين.

النمسا: كان مترنيخ زعيم النمسا يرى أيضا المحافظة على كيان الدولة العثمانية حتى لايفتح الباب لتدخل الروس في البلقان وغيرها من الأقاليم التي تهم النمسا في أملاك الدولة العثمانية

روسيا: كانت تسعى سعيا حثيثا للاستفادة من أوضاع الدولة العثمانية للتدخل في شئون الدولة وتقوية نفوذها في مناطق البسفور والدردنيل وفي البلقان من المناطق التي تخدم مصالح روسيا وتشيع اطماعها، وكانت معاهدة هنكار اسكلسي التي عقدتها مع الدولة العثمانية في الظروف السالفة الذكر تكأة لتحقيق اهداف روسيا هذه.

في ضوء هذه الاعتبارات وضعت الدول الأوروبية التسويات التي رأتها للمسألة المصرية ومن ثم دخلت الدول الأربع الكبرى(بريطانيا – النمسا، وروسيا ، بروسيا) –بدون فرنسا– في مفاوضات مع السلطان العثماني لفرض ما تراه من شروط على (محمد على)، لحفظ توازن القوى في المنطقة، وانتهت تلك المفاوضات إلى عقد معاهدة لندن في (يولية ١٨٤٠م) وتعرف بتسوية لندن، التي نصت على:

١. أن يعطى محمد على وخلفاؤه حكم مصر وراثيا وعكا طوال حياته، وإخلاء جزيرة كريت والحجاز وأدنة مع إعادة الأسطول العثماني.

٢. يدفع محمد على جزية سنوية للسلطان.

٣. يلتزم محمد على بتطبيق كافة المعاهدات التي أبرمتها السلطنة مع الدول الأوربية وفي مقدمتها معاهدة بلطة ليمان.

٤. تعد قوات محمد على البرية والبحرية جزءا من قوات السلطنة وتكون في خدمة السلطان.

٥. إذا لم يقبل هذا القرار في مدة عشرة أيام، يحرم من حكم ولاية عكا ، فإذا استمر رفضه لمدة عشرة أيام أخرى يصبح السلطان في حل من حرمانه من ولاية مصر.

٦. إذا رفض محمد على هذه الشروط يلجأ الحلفاء الموقعون على المعاهدة إلى استخدام القوة ضده، مع التزامهم بحماية عرش السلطان العثماني.

ولقد وقعت الدول الأوربية الكبرى هذه المعاهدة فيما عدا فرنسا، حيث تم الاتفاق من وراء ظهرها نظرا للتنافس التقليدي بينها وبين انجلترا، وبدأت فرنسا في تحريض محمد على لكى يرفض المعاهدة، ووعدوه بالمساعدة فرفض الانذار المرة تلو المرة –لكنها تخلت عنه–، فاشتركت النمسا وانجلترا بقطع بحرية بغرض إجلاء القوات المصرية عن الشام، وتأزم الموقف خاصة وقد أصدر السلطان عبد المجيد قراراً بخلع محمد على فلم يكترث به، وتأهب للحرب واستعدت الدول الأوربية المتحالفة لحصاره، وفي الوقت نفسه قام أهالي سوريا بثورة ضده، وانتهى الأمر بقبول محمد على شروط معاهدة لندن .

ورغم أن معاهدة لندن حرمت مصر من انتصاراتها الخارجية وأبقتها في حدودها قبل التوسع إلا أنها جعلت لمصر شخصية دولية، بعد أن كانت مجرد ولاية عثمانية متميزة، فاستكمالاً لمعاهدة لندن (١٨٤٠م) قام السلطان العثماني بإصدار فرمانين في عام ١٨٤١م (فبراير ويونية) وهما الفرمانان اللذان بنيا اساسا على معاهدة لندن وحددا وضع مصر الدولي وموقفها من تركيا، وربطا مصر بعدة قيود كما يلى:

–وقد نصت تلك التسوية على أن يختار الباب العالي والى مصر من أكبر ابناء اسرة محمد على الذكور على أن يذهب الوالي الجديد الى مقر السلطنة لاستلام فرمان التوليه بنفسه.

– لا يجب زيادة عدد الجيش الى اكثر من ١٨٠٠٠ في وقت السلم ، كما حرم والى مصر من حق بناء السفن الحربية إلا باذن السلطان

–أن تضرب النقود في مصر باسم السلطان، وتجبى الضرائب باسمه أيضا، وترسل مصر له ربع إيرادات الحكومة المصرية.

–التزام مصر بكافة الاتفاقيات التي يبرمها السلطان مع الدول المختلفة.

أما من الناحية الداخلية فقد كان للتسوية آثار مهمة في تطور مصر الحديثة فطبقا للتسوية مصر ولاية عثمانية لاتختلف عن غيرها من الولايات الا بوراثة العرش في أسرة محمد على فهي تطبق القوانين والمعاهدات التركية ووالياها موظف ممتاز من موظفي الدولة العثمانية وجيشها جزء من الجيش العثماني ينفذ قوانينه ويحمل شاراته ويعين السلطان كبار رجاله.

وقضت التسوية على قوة مصر البحرية وحددت حجم قواتها العسكرية وحتى النقود التي تتداول في مصر كانت تسك فيها باسم السلطان وتشبه النقود العثمانية من حيث الوزن والطراز، كما كانت التسوية خاتمة لفترة النشاط التي شهدتها مصر خلال حكم محمد على وكانت بداية لاضمحلال البلاد وتمهيدا للغزو الخاطف الذي غزته أوروبا لمصر في المجال الاقتصادي خصوصا وقد هبطت همه محمد على في أواخر أيامه، كما أن نظام الاحتكار الذي كان يستند اليه حكمه قد انهار طبقا لمعاهدة بلطة ليمان الموقعة بين انجلترا والباب العالي عام ١٨٣٨ والتي نفذت في مصر بمقتضى شروط التسوية وما تبعها من تغلغل المصالح والتجار الانجليز وغيرهم في البلاد، وكانت الفترة من ١٨٤١ الى ١٨٤٨ فترة خمول وكساد حتى تولي اسماعيل باشا حكم مصر.

الفصل الرابع

مصر في عهد خلفاء محمد علي

عصر عباس باشا الاول (١٨٤٨ – ١٨٥٤)

تولية عباس باشا الأول الحكم:

عندما مرض محمد على ولم يعد في استطاعته الاضطلاع بأعباء الحكم تولى ابراهيم باشا الحكم بدل أبيه في أبريل ١٨٤٨ وأرسل اليه الباب العالي فرمانا بذلك ولكن المنية عاجلت ابراهيم باشا في ١٠ نوفمبر ١٨٤٨ – فلم تزد مدة حكمه عن سبعة أشهر وبضعة أيام – على أننا نشير إلى أن عظمة ابراهيم ظهرت في الحقيقة في ميادين القتال وليست في مدة ولايته الحكم وبعد وفاة ابراهيم ولى الحكم عباس باشا الأول، وكان محمد على مازال حيا فقد توفى في ٢ أغسطس ١٨٤٩

وعباس هو ابن طوسون بن محمد على ، وكان عباس قد تقلد قبل ولايته الحكم عدة مناصب ادارية، كما اشترك مع ابراهيم باشا في حروبة في الشام. وقد بقي عباس في الحكم خمس سنوات ونصفاً (من ٢٤ نوفمبر ١٨٤٨ الى ١٤ يوليو ١٨٥٤).

ويعتبر كثيرون من المؤرخين عهد عباس عهد الرجعية والنكسة ففيه وقفت حركة التقدم وفترة النهضة التي ظهرت في عهد محمد على .

وقد أتصف عباس بالقسوة، وسوء الظن بالناس ولذا تخير لقصوره الأماكن النائية البعيدة عن العمران ومنها قصره بالعباسية التي سميت باسمه، وقصره في بنها، ولم تكن علاقته طيبة بأفراد اسرته فرحل بعضهم الى الاستانة، ونقم على عمه سعيد باشا الذي كان بحكم سنه ولى العهد فاعتكف سعيد بالاسكندرية بعيداً عن العاصمة .

سياسته الداخلية:

١ – استغنى عباس عن كثيرين من الخبراء الذين كان محمد على يعتمد عليهم، ولعل هذا سبب نقمة الفرنسيين عليه، على أن علاقته كانت على العكس من ذلك – قريبة بالقنصل البريطاني (مرى) .

٢ – ومن الأعمال القليلة التي تمت في عهد عباس – إصلاح الطريق البري بين (القاهرة) و(السويس) ، ولعل ذلك تم بإيعاز من القنصل البريطاني لتسهيل المواصلات البرية الى الهند عن طريق مصر.

٣ – استكمالا لهذا الأمر شرع أيضا في عام ١٨٥٢ في مد السكك الحديدية من الاسكندرية الى القاهرة وعاونه في ذلك المهندس الانجليزي روبرت سيتفنس وقد وصل الخط الحديدي في عهد عباس من الاسكندرية الى كفر الزيات وسيكتمل الى القاهرة في عهد سعيد.

٤– وقد أقفلت معظم المدارس الباقية من عهد محمد على – في عهد عباس وانتقى عباس من بين تلاميذ المدارس التي لغاها عدداً منهم ادخلهم مدرسة انشأها عام ١٨٤٩ ودعاها «المفروزة».

وقد أغلقت معظم المصانع التي أنشأها محمد على أبوابها ولذا ردد بعض الكتاب أن عباس كان يرى أن الشعب الجاهل اسلس في القيادة من الشعب المتعلم ولذا أغلق معظم المدارس، وقد استدعى عباس معظم أعضاء البعثات الذين كانوا يتلقون العلم في فرنسا منذ عهد محمد على.

٥– هذا وقد أرسل عباس نخبة من رجال الفكر والعلم المصريين على رأسهم رفاعة الطهطاوي ومحمد بيومي كبير أساتذة الهندسة والرياضيات في مدرسة المهندسخانة– للخرطوم لفتح مدرسة بها.

وقد ردد كثيرين من الكتاب– كما تصور رفاعه الطهطاوي وزملاؤه أن الهدف لإرسالهم للسودان هو ليتخلص عباس باشا منهم ، وأدى هذا لإهمالهم في القيام بما كلفوا به وإن كان وجودهم بالخرطوم قد أدى لتنشيط الحركة الفكرية والعلمية بها.

وعلى أية حال لايمكن أن نقبل هذا التفسير للهدف من إرسالهم دون مناقشة ولاشك في أن عباس كان في إمكانه التخلص منهم من غير أن يختلق فكرة فتح المدرسة.

٦ – ولم يلق الجيش والبحرية من العناية مالقيه في عهد جده، ولذا تسرب الخلل وسوء النظام الى الجيش، ورغم أن سليمان باشا الفرنساوي مظل القائد . العام للجيش المصرى لكن لم يعط ما كان يتمتع به من حرية في العمل للنهوض بالجيش.

وقد جرد عباس الاهالي من السلاح وحظر عليهم حمله في الوقت الذي اتخذ لنفسه حرسا خاصا من الأرناؤود فعاث هؤلاء في البلاد فساداً كما كان يحدث قبل أن يقضي محمد على على شراذم الفرق العسكرية المتعددة القديمة.

وقد أهمل عباس شأن البحرية أيضا، وعطل أعمال الترسانة البحرية وإنعكست كراهيته لعمه سعيد الذي كان قائدا عاما للاسطول في عهد محمد على – على الخصوص على اهماله للبحرية ورجالها.

سياسته الخارجية:

يؤخذ على عباس عدم تفكيره في زيارة السودان كما فعل جده من قبل، وكما سيعمل عمه سعيد باشا من بعده وذلك لكي يرى بنفسه أحواله هذا الجزء المهم من وادي النيل الذي مد محمد على نفوذه اليه.

وفي عهد عباس طلب السلطان عبد المجيد أن يعاونه بقوة برية وبحرية لمواجهة الحرب التي نشبت بين تركيا وروسيا– فأرسل عباس قوة برية بلغت حوالى ٢٠,٠٠٠ مقاتل بالاضافة لبعض قطع من الاسطول البحرى– وقد أستمرت هذه القوات الى جانب جيوش الدولة العثمانية الى عهد سعيد باشا، ويذكر لعباس أنه لم يمكن للأجانب في البلاد ، ولم يفتح باب الإستدانة منهم فلم يلجأ الى القروض ولم يمنح الأجانب أية امتيازات.

مقتل عباس:

مات عباس مقتولا في قصره في بنها في ليلة ١٤ يوليو عام ١٨٥٤ إثر مؤامرة دبرت لقتله وتختلف الروايات في تحديد المحرضين على قتله: إلا أن فرنسا ربحت بالدرجة الأولى من وراء إزاحة هذا الحاكم.

عصر سعيد باشا

(١٨٥٤ – ١٨٦٣)

تولية سعيد باشا الحكم:

سعيد هو ابن محمد على ، ولد عام ١٨٢٢ ، وانتظم من البداية في سلك البحرية فدخل في خدمة الاسطول المصري في عهد محمد على حتى أصبح في أواخر حكم محمد على القائد العام للاسطول.

وكانت نقطة الضعف في أخلاق سعيد إسرافه، وحسن ظنه بالاوربيين وتريده وانعكس هذا على سياسته الداخلية والخارجية، فقد زج بالبلاد الى طريق الإستدانة من البيوت المالية الأوروبية كما كان لقناصل الدول الأجنبية نفوذ كبير أضر بمصالح البلاد .

سياسته الداخلية:

اصلاحات الزراعية: يذكر لسعيد اهتمامه باصلاح حالة الفلاحين ، فقد اصدر في أغسطس ١٨٥٨ ماعرف (باللائحة السعيدية) بموجبها أصبح الفلاح مالكا لارضه، كما ألغى نظام احتكار الحاصلات الزراعية فأصبح الفلاح حراً في تصريف حاصلاته الزراعية، وخفف من الضرائب وتجاوز عن المتأخر منها، وأصبحت الضرائب تدفع نقداً فلا يلزم الفلاح بسدادها من المحصول، وعنى بتطهير ترعة المحمودية التي حفرت في عهد محمد على.

السكك الحديدة والتلغرافات : تم في عهد سعيد الخط الحديدي بين ن قد وصل في عهد عباس الى كفر الزيات فمد حتى القاهرة والاسكندرية ، وكان قد وصل للقاهرة، وكان القطار ينقل قبل بناء الكباري الى الضفة الأخرى للنيل على مراكب خاصة، ومد الخط الحديدي بين القاهرة والسويس كتتمة لخط الاسكندرية القاهرة.

ومدت في عهده الخطوط التلغرافية على الطريقة الحديثة بين الاسكندرية والقاهرة، والسويس.

التعلـــيم: استمر في عهده الجمود الذي أصاب التعليم في عهد عباس بل أنه الفي ديوان المدارس (وزارة التربية والتعليم) كما أغلق مدرسة المهندسخانة ببولاق عام ١٨٥٤ وكان يتولى نظارتها على باشا مبارك وقد أعاد فتحها عام ١٨٥٨ بعد أن حولها لمدرسة حربية لخدمة الجيش ونقلها للقناطر الخيرية، والغي ايضا مدرسة المفروزة، كما أغلق مدرسة الطب بقصر العيني ثم أعاد فتحها عام ١٨٥٦م.

وقد أنشأ مدرسة حربية بالقلعة (مدرسة أركان حرب) عهد بنظارتها لرفاع رافع الطهطاوى، وقد فترت حركة البعثات العلمية الى أوروبا في عهده فلم يتعد أعضاء هذه البعثات ١٤ طالبا .

والغريب أنه شجع البعثات الاجنبية بمصر على فتح مدارس لها بالقاهرة والاسكندرية.

وقد وضع سعيد باشا بداية للاهتمام بالاثار المصرية فأعد مخازن في بولاق جمعت بها الآثار المتناثرة في كل مكان بمعاونة ماريت باشا.

الجيش والبحرية في عهده:

بذل سعيد باشا جهداً كبيراً للنهوض بالجيش، وكان قد أضمحل في عهد عباس الأول فبذل سعيد جهداً كبيراً للنهوض به.

وقد قصر سعيد مدة الخدمة العسكرية بجعلها سنة واحدة وجعلها إجبارية للجميع حتى لأبناء المشايخ والعمد وكانوا معفين منها، وأهتم بتوفير حاجيات الجنود من الغذاء والملبس، والترفيه عنهم، وفتح سعيد باب الترقى أمام الضباط المصريين.

وقد أنشأ سعيد بالقناطر الخيرية ما عرف القلعة السعيدية، لصد الأعداء عن القاهرة اذا جاءوا بطريق النيل، ولتكون مركزاً لمدرسة حربية، وكما ذكرنا أنه نقل مدرسة المهندسخانة اليها.

على أن تردد سعيد باشا ظهر ايضا في موقفه من الجيش فتاره يهتم به فيتضاعف عدده وتوجه اليه عناية خاصة، وتارة ينقص عدده ويهمل شأنه ، مثال ذلك ماحدث عندما أنقص الجيش من ٦٠,٠٠٠ الى ٨,٠٠٠ ليوفر عدد العمال اللازمين لأعمال الحفر في قناة السويس،

وقد وجه سعيد جهداً خاصاً للعناية بالبحرية فقد نشأ هو بين أحضان البحرية المصرية – فشرع في إصلاح السفن وتجديد الاسطول بعد عودته من حرب القرم.

لكن انجلترا زينت للسلطان العثماني أن قوة البحرية المصرية ستجعلها خطراً يهدد الدولة – فأصدر أمره لسعيد باشا بالكف عن إصلاح السفن وتدعيم الاسطول– وأدى إذعان سعيد لهذه الأوامر الى ضعف أسطوله وإضمحلاله.

على أن سعيد اتجه للإهتمام بشركات الملاحة التجارية – فأنشاء الشركة المصرية للملاحة البخارية) أنقل الحاصلات والمسافرين بطريق النيل – وهذه الشركة ولو أنها مصرية إسما لكن معظم مؤسسيها كانوا أجانب.

كما أسس في عام ١٨٥٧ (الشركة المجيدية) للملاحة البحرية وذلك لتسيير البواخر في البحر الأحمر، وكانت تقوم بالملاحة بين السويس ، وثغور الحجاز، واليمن، والقصير، وسواكن وتنقل الحجاج ذهابا وإيابا الى ثغور الحجاز ، ولها بواخر أخرى تعمل في البحر المتوسط– وقد صفيت هذه الشركة في أواخر عهد سعيد وحلت محلها في عهد أسماعيل (الشركة العزيزية) التي أنشأها اسماعيل.

ولما نشطت حركة الملاحة في البحر الأحمر وجد سعيد أن الضرورة ملحة لتوسيع ميناء السويس واصلاح مرفقها فعهد بذلك لشركة فرنسية كما تعاقد معها على إنشاء حوض عائم بالميناء لإصلاح السفن.

القروض الاجنبية: لعل مما يذكر لمحمد على وأبنه ابراهيم أنهما استطاعا أن ينهضا بالبلاد، وأن يقوما بالمشروعات الضخمة التي أشرنا لبعضها دون أن يورطا البلاد في الديون، لكن سعيد حاد عن هذا الطريق فعقد في عام ١٨٦٢ أول قرض من أحد البنوك الانجليزية «الدين الثابت، واندفع سعيد بعد ذلك في طريق الإستدانة فلجأ للمرابين يستدين منهم مقابل سندات على الخزانة (عرفت هذه الديون بالديون السائرة).

سياسة سعيد الخارجية:

السودان في عهده: حدثت عدة تغييرات في إدارة السودان في عهده ففي نوفمبر١٨٥٥ عين أخاه الامير عبد الحليم حكمداراً على السودان وذكر سعيد في فرمان تعينه إن الهدف من هذا التعين هو أن يعمل الحكمدار الجديد على تعمير البلاد، ورفاهية العباد، وإقامة شعائر العدل ونشر ألوية اليمن – لكن الإمير عبد الحليم لم يستمر طويلا في السودان، فقد عاد الى مصر في ديسمبر ١٨٥٦ إثر ظهور وباء في السودان

وفي عام ١٨٥٧ زار سعيد السودان – وقد ذكر أن الغرض من زيارته هو أن يتمكن من مشاهدة الأقاليم السودانية التي ضمت للإدارة المصرية منذ حوالي ثمانية وثلاثين عاماً بنفسه ليبحث على الطبيعة مايقتضيه الحال من وجوه الإصلاح المختلفة لتحسين شئون السودان وتنمية موارده والنهوض بسكانه وإزالة كل أسباب شكوى المواطنين، واصطحب سعيد معه عدداً من الشخصيات الهامة من مصريين وأجانب منهم «فرديناد ديليسبس»

ومن الإجراءات التي اتخذها سعيد بالسودان لإصلاح أحواله اصدار مراسم الخرطوم، وهي أوامر بالقواعد الإدارية والمالية التي رأى أنها كفيلة بعلاج المشكلات التي لمسها – ومنها أوامر بإعفاء الاهالي من الضرائب المتأخرة عليهم، وتخفيف الضرائب المقررة وتقسيطها ، وقد ألغى منصب الحكمدار وقسم السودان الى خمس مديريات، كما أمر بإشراك السودانيين في الحكم والإدارة– هذا بالاضافة الى تنظيم المواصلات والبريد، فأصبحت محطات على مسافات محددة لتغير دواب النقل وبذلت محاولات لتذليل العقبات التي تعترض الإتصال النهري بين مصر والسودان.

وقد تابع سعيد جهود محمد على لمنع الإتجار في الرقيق بالسودان ومنع تصديره لمصر – وكانت هذه الخطوة جريئة في مجتمع يقوم اقتصاده اساسا على الرق، وفي أثناء زيارة سعيد الخرطوم أصدر تعليمات مشددة لمكافحة الرق، وقد أمر سعيد في عام ١٨٦١ بأن تعد أربع بواخر للعمل في السودان ليمكن تنفيذ مشروع «البوليس النهري» لاحكام الرقابة على حركات السفن ومنع محاولات تهريب الرقيق عن طريق النيل– ولاشك في أن هذه الجهود خففت كثيراً من نشاط هذه التجارة لكنها لم تقض عليها نهائيا .

اما عن حروب مصر في عهد سعيد باشا: فقد اشتركت مصر في حربين:

حرب القرم : وكان عباس باشا قد أرسل فرقة من الجيش المصرى لمساعدة الدولة العثمانية في حربها ضد روسيا ، واستمرت الحرب بعد وفاة عباس، وأرسل سعيد نجدة الى الجيش المصرى فيها.

وقد عاني المصريون كثيرا وغرق الاميرال حسن باشا الاسكندراني قائد الاسطول المصري في تلك الحرب لكن اشتهرت القوات المصرية المشتركة فيها بالبسالة، وانتهت الحرب بفوز تركيا وحلفائها وأبرم الصلح عام ١٨٥٦ في باريس – وسلمت معه روسيا بمطالب – تركيا والحلقاء.

حرب المكسيك : الغريب أن مصر لم يكن لها في هذه الحرب ناقة ولاجمل، لكن سعيد ارسل كتيبة مصرية للمكسيك لمعاونة صديقه نابليون الثالث إمبراطور فرنسا الذي كان يريد تحقيق بعض الاطماع الاستمعارية في المكسيك – وقد ظلت الكتيبة المصرية بالمكسيك اكثر من أربع سنوات ، وفنى معظم رجالها باستثناء بقية من ضباطها ونحو ثلثمائة من جنودها– فعادوا لمصر عام ١٨٦٧م.

امتياز قناة السويس:

فكرة ربط البحرين المتوسط والأحمر قديمة: ففي عهد الفراعنة حفرت ترعة تصل البحر الأحمر بأحد فروع النيل، وفي عهد الفتح الاسلامي أنشأ عمرو بن العاص الخليج الذي عرف «بخليج امير المؤمنين، وكان يصل النيل بالبحر الاحمر أيضا.

وفي عهد الحملة الفرنسية درس مشروع وصل البحرين مباشرة لكن اعتقد خطأ أن البحر الاحمر يعلو عن سطح البحر المتوسط بنحو تسعة أمتار، وقد نشر المشروع الفرنسي ونفقاته وكل مايتعلق به في أكثر من ثلثمائة صفحة ضمن كتاب (وصف مصر).

وفي عهد محمد علي جاء (فرديناد دليسبس) للقاهرة عام ١٨٣١ وقد كانت هذه فرصة أتصل فيها بالأمير محمد سعيد وصار صديقا له لكن محمد على رفض مشروع القناة حين عرض عليه كما رفض عباس الأول لكن لما تولى سعيد باشا الحكم جاء صديقه فرديناد دليسبس

لمصر وفاتح سعيد في أمر المشروع اثناء رحلة لهما من الاسكندرية الى القاهرة عن طريق الصحراء الغربية – فوافق سعيد دون بحث أو ترو.

في ٣٠ نوفمبر عام ١٨٥٤ منحه سعيد ماعرف (بعقد الامتياز الأول) وهو يقضي بمنحه امتياز تأسيس شركة عامة لحفر قناة السويس واستثمارها لمدة ٩٩ عاماً ابتداء من تاريخ فتح القناة للملاحة وعهد سعيد الى مهندسين فرنسيين هما «لينان بك» و «موجيل بك» بمرافقة المسيو دي ليسبس الى برزخ السويس ودراسة المشروع على الطبيعة ورفع تقرير له عن نتيجة ذلك. وفي ٥ يناير ١٨٥٦ أصدر سعيد باشا لـ دى ليسبس (عقد الامتياز الثاني) وبموجبه:

١ – منحت الحكومة المصرية الشركة امتياز انشاء قناة السويس بين خليج الطينة على البحر المتوسط ، والسويس على البحر الاحمر وانشاء ترعة المياه العذبة الصالحة للملاحة النيلية تستمد مياهها من النيل وتصب في القناة المالحة، وإنشاء فرعين للرى والشرب يستمدان مياههما من الترعة المذكورة.

٢ – تنازلت الحكومة الشركة مجانا عن جميع الاراضي المملوكة لها المطلوبة لإنشاء القناة المالحة وترعة المياه العذبة.

٣ – خولت الشركة حق إنتزاع الأراضي المملوكة للأفراد التي تلزمها للإنتفاع بالامتياز على أن تدفع الشركة لأصحابها تعويضات عادلة.

٤ – على أصحاب الأطيان الواقعة املاكهم على ضفاف الترعة التي ستنشئها الشركة – اذا ارادوا رى اراضيهم من مياهها – ان يحصلوا على ترخيص من الشركة وأن يدفعوا تعويضا لها.

٥ – منحت الحكومة طول مدة الامتياز للشركة حق أن تستخرج من المناجم والمحاجر الاميرية كل المواد اللازمة لأعمال المباني دون دفع أي رسم أو تعويض– وتعفى الحكومة الشركة من الرسوم الجمركية عن جميع ماتستورده من الات .ومواد من الخارج.

٦ – مدة الامتياز ٩٩ عاماً من افتتاح القناة البحرية للملاحة تؤول القناة بعدها للحكومة المصرية – على أن تأخذ الحكومة في هذه الحالة . المهمات والمعدات المخصصة لأعمال المشروع وتدفع قيمتها للشركة بالتراضي أو جميع بناء على تقدير الخبراء.

٧- للشركة الحق في فرض ماتشاء من رسوم على السفن التي تمر في القناة البحرية أو الترعة العذبة.

٨ - تحصل الحكومة المصرية على حصة قدرها ١٥٪ من صافي الارباح لسنوية للشركة (باعت مصر هذا الحق البنك العقارى لفرنسا مقابل ٢٢ مليون فرنك عام ١٨٧٩م).

٩ - يكون أربعة أخماس العمال من المصريين (فسرت الشركة هذا النص على أنه إلزام الحكومة بتقديم أربعة أخماس العمال اللازمين لاعمال الحفر)

١٠ - تعيين الحكومة مندوبا عنها لدى الشركة ليرعى حقوق الحكومة ومصالحها في تنفيذ العقد.

١١ - اشترط لصحة الامتياز أن يصدق عليه السلطان العثماني.

نقد عقد الامتياز:

لقد حولت شروط الامتياز للشركة حقوقا وامتيازات عجيبة جعلتها تشارك الحكومة المصرية في حقوق ملكيتها وسيادتها في المناطق التي ستمر بها القناة والترعة العذبة، وقد جعل عقد الامتياز من الشركة دولة داخل الدولة. كما حصلت الشركة على حقوق واعفاءات عجيبة دون أي مقابل واعطيت حق انتزاع املاك من الاهالي- هذا أما عن النتائج التي ترتبت على عقد الامتياز- فقد فتح هذا المشروع باب التدخل الاجنبي في شئون مصر، كما أدى لإرتباك الميزانية المصرية وتورط مصر في الاستدانة من البنوك الاجنبية، ولم تستفد مصر اقتصاديا شيئا من القناة التي عادت ارباحها للشركة الاجنبية.

هذا وقد حاولت إنجلترا عرقلة تنفيذ المشروع وحرضت تركيا على عدم التصديق على الامتياز - ومع ذلك فقد بدأ دى ليسبس في أعمال الحفر في ٢٥ أبريل عام ١٨٥٩ رغم عدم تصديق الباب العالي على الإمتياز ، وقد سار العمل في تنفيذ المشروع، وفي عهد سعيد تم حفر المنطقة من البحر المتوسط حتى بحيرة التمساح، وقد اكتمل المشروع بعد أن أجرى تعديل في شروط الامتياز وافتتحت القناة للملاحة في ١٧ نوفمبر ١٨٦٩ في عهد الخديو اسماعيل.

وفاة سعيد:

توفي في ١٨ يناير ١٨٦٣ ، وخلفه على عرش مصر اسماعيل ابن ابراهيم– وبذا فقد كانت مدة حكمه ثماني سنوات وتسعة أشهر.

عصر الخديوي إسماعيل

(١٨٦٣-١٨٧٩م)

تولية اسماعيل الحكم :

اسماعيل هو ابن ابراهيم بن محمد على ، ولد بالقاهرة في ديسمبر ١٨٣٠م وبعد أن أتم تعليمه بها سافر الى فيينا عاصمة النمسا ليعالج بها وليكمل تربيته، وبعد عامين سافر الى باريس حيث نال قدراً من العلوم الهندسية والرياضية والطبيعية كما أتقن اللغة الفرنسية، وقد عاد لمصر في عهد ولاية أبيه ابراهيم باشا ، ولما تولى عباس وكان يضمر الكراهية لعمه، رحل إسماعيل الى الإستانة ولم يعد لمصر إلا بعد مقتل عباس وتوليه سعيد، وقد أصبح اسماعيل وليا للعهد حسب نظام وراثة العرش لسبب حادث أودى بحياة أخيه الأكبر الأمير أحمد رفعت في عام ١٨٥٨ – وقد ناب اسماعيل عن عمه سعيد في إدارة البلاد أثناء غيابه في الشام عام ١٨٥٩ وفي الحجاز عام ١٨٦١ – وخلفه على عرش مصر بعد وفاته في ١٨ يناير ١٨٦٣وكان عمره آنذاك ٣٢ عام.

أولاً سياسته الداخلية :

ان إسماعيل كان صاحب تجربة تنموية طموحة لتطوير مصر ويعد عصره عصر تقدم ونهضة علمية وثقافية، يمثل عصر اسماعيل فترة من أزهى الفترات وأكثرها تقدما وعمرانا في تاريخ مصر الحديث، فلم يكن همُّ إسماعيل قاصرًا على الوصول إلى جعْل الوراثة لأكبر أنجال الخديوي، بل كان يبذل همته في أن يمنح استقلالًا إداريًّا يتصرف به في شئون البلاد الداخلية، لذلك قضى إسماعيل سنوات عديدة من حياته يبذل في أثنائها المال الوفير للوصول إلى هدفه، حتى منحه الباب العالي استقلالًا داخليًّا في عام ١٨٧٣ ، ولما أصبح إسماعيل صاحب النفوذ والسلطان في مصر أخذ ينظِّم إدارتها الداخلية؛ لكن عهده كما يمثل حقبة من أخطر ما تعرضت له البلاد بسبب الأخطاء التي يسرت للدول الأجنبية فرصة التدخل في شئون مصر فقد تصدع استقلال مصر المالي وتبعه انهيار استقلالها السياسي، وأهم ما تم من وجوه النهضة والإصلاح في عهد اسماعيل:

التعليم والحياه الثقافية:

رأى إسماعيل باشا — كما رأى جده محمد علي من قبله — أنه لا يتسنى له القيام بإصلاحاته ومشروعاته في البلاد إلا بتعليم أبناء الأمة، وأهم مدارسه العالية والخصوصية مدرسة الهندسة، ومدرسة الطب والولادة، ومدرسة الحقوق، ومدرسة الفنون والصنائع، ومدرسة اللغة المصرية القديمة، ومدرسة الألسن والمعلمين — قلم الترجمة — ومدرسة دار العلوم — المعلمين الناصرين. وكان التعليم في كل هذه المدارس بالرغبة، لا بالإكراه كما كان في عصر محمد علي.

ولم تقف همته عند تعليم الشبان من أبناء الأمة، بل وجَّه عنايته إلى تعليم البنات فأقام مدرستان للبنات بالقاهرة مدرسة السنية، ومدرسة القربية، كما اهتم أيضا بالتعليم الصناعي والزراعي والمساحة والمحاسبة وكذلك بالمدارس الابتدائية والثانوية، وبلغ من رعاية إسماعيل للتعليم، والتشجيع على الالتحاق به، الاهتمام بإقامة حفلات مدرسية لاختتام نهاية العام الدراسي، يحضرها كبار رجال الدولة، وتوزع فيها الجوائز والمكافات على الناجحين والمتقدمين.

أما عن الحياه الثقافية فقد انفتح المجال واسعا لحركة ثقافية متنوعة فكان له تأثير قوي في بناء شخصية مصر الثقافية، فأنشأ عدة جمعيات مثل جمعية المعارف (١٨٦٨م) لنشر الثقافة عن طريق التأليف والنشر بالاكتتاب العام، وتولت طبع طائفة من أمهات الكتب في التاريخ والفقه والأدب، بالاضافة إلى الجمعية الجغرافية (١٨٧٥م) للعناية بالأبحاث الجغرافية، والجمعية الخيرية الإسلامية (١٨٧٨م) للقيام بإنشاء مدارس خاصة لتعليم البنين والبنات وإعانة الفقراء، وكان الهدف من إنشاء هذه الجمعية مواجهة طغيان المدارس الأجنبية التي انتشرت في مصر، كما قام بتأسيس دار الكتب عام ١٨٧٠م

وقد اهتم بإنشاء الصحف العلمية والأدبية والسياسية، وقد أطلقت للصحف حرية الكتابة وخاصة في أواخر عهد إسماعيل حين اصطدم بالمطامع الأوربية، وشعر بوطأة التدخل الأجنبي، وكان لهذه الصحف الفضل في إثارة الأذهان ونشر العلوم والمعارف، كما ظهرت أيضا بعض الصحف الأجنبية.

وبهذا المناخ التعليمي والثقافي ارتقى مستوى الوظائف العامة، إذ تولاها المتخرجون في المدارس والمعاهد وأعضاء البعثات وكانت البيئة المناسبة لبروز العلماء في تخصصات مختلفة، ونتيجة لوجود الأجانب ومؤسساتهم بكثرة هائلة، حدث ميل عام إلى محاكاة الأوربيين في نمط الحياة واقتباس عوائدهم، في مختلف ألوان الحياة في المسكن والملبس والمأكل ...الخ.

الحياه النيابية:

كان عصر إسماعيل من ناحية الحكم يعد من عصور الحكم المطلق، وكان مجلس النظار الذي أنشأه (١٨٧٨م) عبارة عن سلطة تنفيذية لما يقوله الخديوى، وكذلك الحال بالنسبة لمجلس شورى النواب (١٨٦٦م) لم يكن أكثر من هيئة استشارية وليست تشريعية ، ويبدو أن إسماعيل أراد من وراء إنشائه أن يكون مجرد واجهة تضفي على الحكم رونقا وبهاء، وذلك للأسباب التالية:

١. أن المجلس لم يتكون بناء على مطالبة جماهيرية بل كان منحة من الحاكم .
٢. حصر حق الترشيح للمجلس في شرائح اجتماعية معينة فجاء معظم أعضاء المجلس من العمد والمشايخ والأعيان، وقليل من أصحاب المصالح التجارية والصناعية.
٣. لم يكن للمتعلمين من غير الأعيان نصيب في عضوية المجلس.

الجيش والبحرية:

اهتم بالنواحي الحربية والتجارية، وتمثل ذلك فيما يلى:

– إرسال بعثة حربية إلى فرنسا من خيرة ضباط الجيش لاقتباس الخبرات اللازمة.

– إحضار بعثة حربية فرنسية من الضباط لتنظيم المدارس الحربية المصرية، وقد تولى هؤلاء الضباط نظارة بعض المدارس الحربية في البداية.

– تجديد الأسطول وأعاد النشاط إلى ترسانة الإسكندرية، وجدد المدرسة البحرية بها، وأقام أخرى بجوار الترسانة.

– إصدار صحيفتين للشئون العسكرية إسهاما في تثقيف عقول العكسريين (١٨٧٣م) .

أما عن البحرية فاهتم بالأسطول التجاري وأنشأ شركة للملاحة التجارية، قامت بدور أساسي في تنشيط حركة التجارة الخارجية لمصر، وسهلت مواصلاتها البحرية مع الأقطار الأخرى ، غير أن الجيش ضعف بشكل عام في أواخر عصر إسماعيل بسبب الأزمة المالية، وارتباك شئون الحكومة حتى وقع تحت سيطرة الإنجليز بعد احتلالهم مصر في ١٨٨٢م .

في مجال الزراعة والرى:

ازادادت مساحة الأرض الزراعية نتيجة لتوفير مياه الرى اللازمة وزاد الأعمال العمرانية، فقام إسماعيل باشا بعدة مشروعات وأعمال عامة تمَّت في عصره فأفادت البلاد، وجعلتْها تضارع البلاد الأوروبية في المدنية والحضارة.

ومن بين هذه المشروعات مدُّ السكك الحديدية في جميع أنحاء البلاد، وقد أنفق عليها الأموال الطائلة، وكان طول ما أنُشئ من السكك الحديدية قبل توليته لا يزيد عن ٣٣٠ ميلًا، فازدادت في مدته حتى بلغت ١٣٣٠ ميلًا، أنفق عليها مبالغ طائلة.

وقد شرع في مدته أيضًا في مد خط حديدي يخترق أواسط أفريقيا مبتدئًا من دنقلة، فكان تصميمه أن يبلغ ١١٠٠ ميل، إلا أن العمل أُوقف لقلة المال بعد أن دُفع من نفقاته ٤٠٠٠٠٠ جنيه، على أن هذا الخط لو تمَّ لأتى بنفقاته في مدة سنين قلائل، لمروره في وسط سهول فيها الأنواع الكثيرة من الحيوان؛ مما يكفي لسد حاجات مصر.

وأنشأ إسماعيل باشا أيضًا ما لا يقل عن ٥٢٠٠ ميل من خطوط الأسلاك البرقية عام ١٨٦٥م، واشترى مصلحة البريد من أحد الغربيين، وأسس ما يزيد على ٢١٠ من مكاتب البريد في طول البلاد وعرضها، وأنار أيضًا أمهات المدن — كالإسكندرية والقاهرة — بالغاز ومدَّ بها أنابيب المياه، وأنشأ الشوارع الفسيحة بالقاهرة والإسكندرية والسويس، وزيَّنها على النمط الغربي الحديث.

قناه السويس:

كانت قناة السويس من أول المسائل السياسية التي واجهت اسماعيل، وقد أتجه اسماعيل الى تعضيد المشروع بكل قوته لكن هالته فداحة المزايا التي نالتها الشركة في عقد الإمتياز فسعى جهده في تخفيفها .

ومما يؤثر عنه قوله : «إني أريد أن تكون القناة لمصر، لا أن تكون مصر للقناة) وكان اعتراضه على أربعة من شروط الإمتياز:

١ – تعهد الحكومة بتقديم العمال الذين تحتاج إليهم الشركة لغاية ٢٠,٠٠٠ عامل.

٢ – ملكية الشركة لترعة المياه العذبة، وتقاضيها أجراً من الأهالي حسب تقديرها – نظير ري الأراضي المملوكة لهم منها.

٣ – ملكية الشركة لجميع الأراضي التي يحتاجها المشروع، وملكيتها للأراضي التي تستصلحها وتزرعها، وأعفاؤها من دفع الأموال الاميرية عنها.

٤ – نزع ملكية الاطيان المملوكة للأفراد – اذا احتاجت اليها الشركة لاستغلال امتيازها .

وقد تقدم نوبار باشا وزير الخارجية المصرية للشركة بإقتراحات الحكومة المصرية وتتلخص في :

١ – إنقاص عدد العمال الذين تلتزم الحكومة بتقديمهم للشركة الى ٦.٠٠٠ لان تسخير ٢٠,٠٠٠ عامل لأعمال الحفر يضر بالبلاد والزراعة.

٢ – زيادة أجور العمال ليعوض الفلاح مايخسره من ترك بلده وأرضه وما يبذله من جهد.

٣ – تقوم الحكومة المصرية بإتمام الترعة العذبة، على أن تعوض الشركة عن قيمة النفقات التي بذلتها في القسم الذي أنشأته منها .

وقد عارضت الشركة في هذه المطالب وأرتضى الخديو أخيرا تحكيم الامبراطور نابليون الثالث إمبراطور فرنسا– وأصدر نابليون الثالث حكمه في ٦ يوليو سنة ١٨٦٤ وهو يقضي بأن تلتزم الحكومة المصرية بدفع تعويضات بلغ مجموعها ٨٤ ٠٠٠,٠٠٠ فرنك(٣.٣٦٠.٠٠٠جنيه) نظير هذه التعديلات في شروط الإمتياز وهذا المبلغ يبلغ على التقريب نصف رأس مال الشركة.

ولاشك في أن حكم الإمبراطور كان فوزاً كثيرا للشركة كفل لها إتمام المشروع على حساب مصر.

وفى ٣٠ يناير ١٨٦٦ عقد اسماعيل إتفاقا لتسوية النزاع مع الشركة في ضوء حكم الامبراطور، وفى ٢٢ فبراير ١٨٦٦ عقد اتفاقا كاملا مع الشركة يتضمن ماورد في عقد الامتياز الأول مع التعديلات التي اتفق عليها، وفي ١٩ مارس ١٨٦٦ صدر الفرمان السلطاني بالتصديق على اتفاق ٢٢ فبراير ١٨٦٦

وعقد اسماعيل إتفاقا آخر مع الشركة في ٢٣ ابريل ١٨٦٩ الغي فيه شروط إعفاء ما تستورده من الخارج من رسوم جمركية مقابل تعويض مناسب.

وانتهى العمل في حفر القناة، واتصلت مياه البحرين المتوسط والأحمر وافتتحت القناة للملاحة في ١٧ نوفمبر ١٨٦٩، وأقام اسماعيل حفلات فضة بمناسبة افتتاح القناة كلفت خزانة مصر مالا طائل لها به في وقت كانت تئن فيه الحكومة والبلاد من ضروب الضيق المالي.

وكان لمصر نصف اسهم الشركة البالغ عددها ٤٠٠.٠٠٠ سهم وفي عام ١٨٧٥ عرض اسماعيل بيع أسهم مصر لسداد الديون واشترت انجلترا هذه الاسهم بأربعة ملايين من الجنيهات الانجليزية وكانت مصر تنازلت عن ١٠٪ من أرباح القناة.

وهكذا أدى اسراف اسماعيل الى أن يحرم مصر من هذه الثروة الضخمة ، كما أن شراء إنجلترا لأسهم مصر ترتب عليه أن اصبح لها نفوذ كبير وكلمة مسموعة في إدارة القناة واستمر هذا الوضع الى أن اممت مصر القناة في عام ١٩٥٦م

ثانيًا سياسة مصر الخارجية في عهد إسماعيل :

كانت سياسة مصر الخارجية في عهد إسماعيل تتلخص في توسيع نطاق استقلال مصر وكسب أكثر مما يمكن من الحقوق والمزايا من الحكومة العثمانية حتى يصل بالبلاد إلى استقلال تام، كان هذا في الوقت الذي تسبب بسياسته الخاطئة إلى تطويق البلاد بسلاسل التدخل الأوروبي، وربما يرجع ذلك إلى نزعة إسماعيل الأوروبية التي تجعله يثق بأوروبا ثقة عمياء ولا يفطن إلى أطماعها الاستعمارية، ففتح أبواب البلاد على مصراعيها للتدخل الأجنبي وسمح

للأوربيين أن يتغلغلوا في مرافقها ويتولوا المناصب والمراكز الرفيعة في حكومتها وبلغت به الثقة حدا جعله يفترض القروض الجسيمة بلا حساب من البيوت المالية الأجنبية حتى صار للأجانب في عهده نفوذا ماليا وسياسيا لم يكن لهم من قبل.

سياسة إسماعيل تجاه الدول العثمانية:

كانت خطة إسماعيل ترمي إلى توسيع نطاق استقلاله في حكم البلاد، والتخلص من قيود معاهدة لندن ١٨٤٠م وفرماني ١٨٤١م وكسب أكثر ما يمكن من حقوق ومزايا من الحكومة العثمانية، وصولا إلى الاستقلال التام، لكن كان هذا على حساب الخزينة المصرية، فقد اعتمد على سلاح المال والرشوة فبذلها لرجال الأستانة، ليحصل على الفرمانات التي وسع بها نطاق الاستقلال، وكان ذلك من الأسباب التي دعت إسماعيل إلى الاستدانة من البيوت المالية الأجنبية، فكانت من هذه الناحية من العوامل التي أدت إلى تصدع بناء الاستقلال الحقيقي.

بذل إسماعيل تضحيات مالية جسيمة في سبيل الحصول على الامتيازات التي نالها، إذ لم تكن حكومة الأستانة تصدر فرمانا إلا في مقابل الأموال الطائلة من الرشـــاوي والهدايا، يقدمها إسماعيل لرجال الآستانة، على اختلاف مراتبهم، ولا يستثني منهم السلطان ذاته، والصدور العظام فبلغت هذه الأموال طوال حكمه نحو ١٢ مليونا من الجنيهات، وقد بدأ إسماعيل حكمه بالتودد إلى السلطان عبد العزيز، ورجال حكومته، فلما تولى الحكم ذهب إلى الأستانة ليقدم له فروض الولاء، وانتهز هذه الزيارة لأحكام روابط الود بينه وبين الدولة العثمانية، ودعا السلطان إلى زيارة مصر، فوعده بقبول الدعوة، وبالفعل حضر السلطان عبد العزيز إلى مصر، وكان بذلك السلطان العثماني الوحيد الذي جاء مصر زائرا بعد السلطان سليم الذي دخلها فاتحا ، فكانت هذه الزيارة تكريماً كبيراً لإسماعيل وتعظيما لشأنه، واستغل هذه الفرصة ليكسب من الدولة العثمانية حقوق ومزايا جديدة، واستخدم إلى جانب ذلك المال ببذله بسخاء فغمر السلطان وحاشيته بالهدايا والتحف ملأت سفينة كاملة ، كما منح الصدر الأعظم فؤاد باشا وحده ستين ألف جنيه رشوة ليتخذ منه عونا في مساعيه لدى الحكومة العثمانية لاستصدار الفرمانات اللازمة.

فرمان تغيير توارث العرش (٢٧ مايو ١٨٦٦م):

كان أول ما وجه إليه إسماعيل جهده هو العمل على تغير نظام توارث العرش، فقد كان النظام القديم الذي فرضه فرمان عام ١٨٤١ يقضي بأن يؤول عرش مصر إلى أكبر أفراد الأسرة العلوية سنا، كالنظام المتبع في الدولة العثمانية، فسعى إسماعيل جاهدا إلى أن يؤول العرش إلى أكبر أنجاله، ونجح في مسعاه، بفضل المثابرة، وبفضل الأموال الطائلة التي بذلها في الأستانة، وقد بلغت ثلاثة ملايين من الجنيهات فكان هذا السعي من الأسباب الأولى لديون إسماعيل.

والحقيقة أن هذه التضحية المالية لم تكن توازي الفائدة التي نالتها مصر من هذا التغيير، فطريقة توارث العرش لم تكن مسألة جوهرية تهم البلاد حتى تبذل في سبيلها هذه الملايين، هذا إلى جانب أنها كلفت مصر تضحية مالية أخرى، فالدولة العثمانية اشترطت مقابل هذا التغيير زيادة الجزية السنوية من ٤٠٠ ألف جنيه عثماني إلى ٧٥٠ ألف، أي إلى ما يقرب من الضعف وهي زيادة فادحة، بلغت تقريبا ١٥ مليون جنيه مصري ، كنات مصر تدفعها حتى عام ١٩١٤، وهو العام الذي زالت فيها السيادة العثمانية عن مصر.

أسفرت مساعي إسماعيل عن صدور فرمان ٢٧ مايو عام ١٨٦٦ القاضي بانتقال ولاية مصر وملحقاتها وقائمقاميتي(حكم)سواكن ومصوع إلى أكبر أولاده، ونص هذا الفرمان :

- تغيير وراثة العرش لتصبح في أكبر أبناء إسماعيل الذكور سنا .
- زيادة عدد الجيش المصري إلى ثلاثين ألف جندي بدلا من ثمانية عشر ألفا.
- حق مصر في ضرب النقود.
- منح الرتب المدنية إلى الرتبة الثانية.

لقب خديوي (فرمان ٨ يونيو ١٨٦٧م):

توالى حصول إسماعيل على الفرمانات التي حققت له بعض مزايا الاستقلال مثل فرمان (يونية ١٨٦٧م) حصل إسماعيل بمقتضاه على لقب « خديوى» بدلا من لقب «والي» و(الخديوى) لقب تركي ومعنى (المعظم)، وبمقتضى هذا اللقب الجديد تمتع إسماعيل ببعض

الاستقلال في إدارة شئون البلاد الداخلية والمالية وعقد المعاهدات الخاصة بالبريد والجمارك ومرور البضائع والركاب في داخل البلاد وشئون الضبط للجاليات الأجنبية.

تطور العلاقة بين مصر والدولة العثمانية:

على أن علاقة مصر بالدولة العثمانية ما لبثت أن اعتراها الفتور والجفاء ثم الخصام والعداء، ويرجع السبب الجوهري في هذا التحول إلى رغبة إسماعيل في الانفصال عن الدولة العثمانية، والظهور بمظهر العاهل المستقل، وقد ذكرت المصادر أنه في خلال حملة كريت طلب إسماعيل من الباب العالي أن يخوله حق تعيين سفراء لمصر لدى الدول الأجنبية، فرأي الباب العالي أن مقصده الاستقلال والانفصال عن الدولة العثمانية فرفض طلبه، وكان من نتائج الرفض أن غضب إسماعيل، وهدد الحكومة العثمانية بسحب جنوده من جزيرة كريت، أو أن يستحوذ على الجزيرة إذا لم تجب طلباته، ولما وقع هذا الخلاف أوعز الخديوي إلى شاهين باشا قائد الجيش المصري في حملة كريت أن يعمل على ترغيب سكان الجزيرة في الانضمام لمصر، فأخذ شاهين يتودد إلى زعماء الجزيرة، ويجتذبهم بالمال والهدايا، فلما علمت الحكومة العثمانية بذلك طلبت إلى الخديوي عزل شاهين باشا من قيادة الجيش المصري في كريت، فاضطر إلى استدعائه، وجعل مكانه قائدا أخر هو الفريق إسماعيل سليم باشا وزير الحربية وقتئذ.

تعددت الوقائع التي تدل على سعي إسماعيل للانفصال عن الدولة العثمانية، فمن ذلك مفاوضته الدول الأوروبية رأسا في صدد إنشاء النظام القضائي المختلط، دون وساطة الباب العالي، واشتراكه في معرض باريس العام عام ١٨٦٧، وظهوره فيه بمظهر الملك المستقل، وإقامته به قسما خاصا لمصر جمع فيه صنوف البهجة والعظمة، ثم توصيته المعامل الفرنسية على صنع ثلاث بوارج حربية مصفحة وعدة آلاف من البنادق الحديثة الطراز لتسليح الجيش المصري، مما جعل الحكومة العثمانية تتوجس خيفة من مقاصد إسماعيل، وتتوقع أن يستعد ويتأهب لإعلان الاستقلال التام.

انتشرت الأنباء بأن الدول العثمانية عازمة على إرسال جيوشها إلى مصر بعد إخماد ثورة كريت، وخشي إسماعيل أن تنفذ الدولة العثمانية وعيدها، فاستعد للدفاع والحرب، وأنشأ حصونا

جديدة بين الإسكندرية وبورسعيد، وجدد الحصون القديمة، وابتاع من معامل أرمسترونج بإنجلترا نحو مائتي مدفع من المدافع الضخمة، حصن بها تلك القلاع.

فرمان ٢٩ نوفمبر ١٨٦٩ وتقييد حق الخديوي في الاقتراض:

ازدادت العلاقات فتورا بين البلدين لدعوة إسماعيل ملوك أوروبا ورؤساء حكوماتها إلى حضور حفلات افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩، دون وساطة الدولة العثمانية، فاعتبر السلطان هذه الدعوة إغفالا لواجب الولاء نحوه، واحتج لدى الدول على مسلك الخديوي .

لم يكترث إسماعيل لهذا الاحتجاج، واستمر ماضيا في دعوته، وأقام حفلات القناة برئاسته، وحضرها ملوك أوروبا وأمراؤها، وكان معتزما إعلان استقلال مصر التام في تلك الحفلات، ولكن الحكومات الأوروبية لم تسايره في غرضه، ونصحته أن يعدل عن عزمه، وانتهت حفلات القناة والجفاء مستحكم بين إسماعيل والباب العالي.

كان من نتائج هذا الجفاء صدور فرمان ٢٩ نوفمبر عام ١٨٦٩م، حمله رسول من الباب العالي إلى مصر أثناء انفضاض حفلات القناة ، فجاء صدمة لآمال إسماعيل، إذ بينما يأمل لمناسبة تلك الحفلات أن يصل إلى الاستقلال التام، كانت النتيجة صدور فرمان ينتقص من سلطته حيث قيد السلطان بهذا الفرمان حقوق الخديوي، فنص فيه على أنه لا يجوز له أن يقترض قروضا جديدة دون أن يبين وجه الحاجة إليها ، ويحصل على أذن من السلطان بعقدها.

كان السبب الظاهر لهذا التقييد غيرة الباب العالي على مصالح مصر، واستياءه من تورط إسماعيل في الديون الباهظة التي استدانتها، وفي حقيقة الأمر أنه كان من الصواب أن يجد إسماعيل من يغل يده عن الإسراف في الاستدانة، ويقيده في تصرفاته المالية، حبذا لو أن هذا القيد جاء من ناحية الأمة، أو بعبارة أخرى من ناحية مجلس شورى النواب ، الذي كان ينعقد كل عام، على أننا لا نعتقد أن الباب العالي كان يقصد مصلحة مصر في تقييد إسماعيل بهذا القيد، بل أغلب الظن أنه كان يرمي إلى استرداد حقوق جديدة لكي يكيد للخديوي ويسئ إليه وقد استاء الخديوي من هذا الفرمان.

فرمان سبتمبر ١٨٧٢م:

اشتدت حاجة إسماعيل للقروض، وزادت ورطته المالية، فأخذ يسعى إلى تحسين علاقاته بالدولة العثمانية بعد أن خذلته الدول الأوربية، ونجح في إعادة المياه لمجاريها ، فنال في عام واحدة فرمانا في ٤٠ سبتمبر عام ١٨٧٢ يثبت الامتيازات السابق منحه إياها، وينسخ القيود الواردة في فرمان ١٠سبتمبر ويخول إسماعيل صراحة حق الاستدانة من الخارج دون قيد أو شرط، وكان من نتائج صدور الفرمان والخط الشريف المذكورين، عقد قرض عام ١٨٧٣ ذلك القرض المشئوم الذي كان طامة كبرى على البلاد.

الفرمان الجامع(٨ يونيه ١٨٧٣م):

لم يكتف الخديوي إسماعيل بهذا الفرمان، بل أراد أن يحصل على فرمان جامع للمزايا التي نالتها مصر منذ تولية محمد علي حكم مصر بطريق التوارث إلى ذلك العهد، فقصد إلى الأستانة في صيف عام ١٨٧٣ متسلحا بالأموال يرشو بها رجال الحكومة العثمانية، حتى صدر ما يعرف بالفرمان الشامل في (يونيه ١٨٧٣م) الذي ثبت لمصر حقوقها الكاملة في الاستقلال، ونص على:

١- توارث عرش مصر في أكبر انجال الخدير وهكذا.
٢- حددت أملاك الخديوية المصرية بمصر وملحقاتها وقائمقاميتي سواكن ومصوع وملحقاتها .
٣- حق الحكومة المصرية في سن القوانين على إختلاف أنواعها .
٤- حقها في عقد المعاهدات التجارية والإتفاقات الجمركية
٥- حق الاقتراض من الخارج دون إذن من الباب العالي.
٦- حق زيادة الجيش
٧- حق بناء السفن الحربية ماعدا المدرعات

خلاصة القول إن هذا الفرمان الجامع قد ثبت لمصر حقوقها الكاملة في الاستقلال التام، فيما عدا الجزية السنوية وقدرها ٧٥٠ ألف جنيه عثماني، وعدم عقد المعاهدات السياسية وحق التمثيل الخارجي، وعدم صنع المدرعات الحربية، وبالرغم من ذلك وقفت الدولة العثمانية إلى جانب الدول الأوربية، ولم يكن يتبين لها رغبتهم في التخلص من إسماعيل حتى بادر الباب العالي برسالته التلغرافية القاضية بخلع إسماعيل من منصب الخديوي وتعيين نجله توفيق باشا

خلفا له، وكانت تلك أول مرة يخلع فيها الوالي أو الخديوي بناء على رغبة الحكومات الأوربية ومساندة الباب العالي لها.

سياسة إسماعيل تجاه الدول الأوروبية:

يبدو الفرق جليا بين محمد علي واسماعيل، فمحمد على كان يقتبس من التمدن الأوروبي وسائل النهضة والقوة والتقدم، ويستعين بخبرة علماء أوروبا ومهندسيها، ولكنه في الوقت نفسه يحاذر من تدخل الأوروبيين حكومات وجاليات في شؤون البلاد ولا يطمئن إليهم، ولذلك بقيت في عهده سليمة من تدخل النفوذ الأوروبي، سواء من الوجهة السياسية أو من الوجهة المالية والاقتصادية، ويكفي دليلا على بعد نظره وحكمته أنه لم يقبل تنفيذ مشروع قناة السويس، رغم ضغط الماليين والسياسيين الأجانب عليه، وكذلك لم يقبل أن يلجأ إلى الاقتراض من البيوت المالية الأجنبية، كل ذلك لكي يثني البلاد من أخطار التدخل الأجنبي.

لكن إسماعيل كانت لديه نزعة أوروبية، جعلته لا يحسب حسابا لهذا التدخل ولعله كان يتوهم حسن نية الدول الأوروبية نحو مصر، فظل الوهم متسلطا عليه حتى أدرك خطاه في آخر عهده، إذ رأي الدول والجاليات الأوروبية، التي طالما تودد إليها ومكنها من مرافق البلاد تضطره إلى بيع أملاكه عائلته لديونه، ورأي النفوذ الأوروبي يشل سلطته، فحاول عبثا أن يقاومه أو يضع له حدا، ولكن هذا النفوذ كان قد طغى واستفحل فلم يستطيع له دفعا، وانتهى الأمر بان اقتلعته إرادة الدول الأوربية عن الأريكة الخديوية.

فيما يتعلق بفرنسا فقد تربى إسماعيل تربية فرنسية وتأثر بالسنوات التي قضاها في باريس كما ربطته صداقة مع الإمبراطور نابليون الثالث ويتجلى مبلغ النفوذ الفرنسي، في أنه عند حدوث الخلاف بين إسماعيل وشركة قناة السويس في أوائل عهده بالحكم، أرتضى تدخل الإمبراطور نابليون الثالث لحسم الخلاف، ورضي أن يجعله حكما بينه وبين الشركة، مع انه يعلم بالبداهة أن إمبراطور الفرنسيين لا يمكن أن يكون حكمًا عادلا في مثل هذا الخلاف، وأن حكمه لا يمكن أن يخلو من المحاباة للشركة الفرنسية، وقد أصدر نابليون الثالث فعلا حكمه بإلزام الحكومة المصرية بتعويضات باهظة للشركة تبلغ عدة ملايين من الجنيهات، ويبدو هذا النفوذ

أيضا في استخدام إسماعيل لطائفة من الفرنسيين في كثير من معاملات المالية وقروضه، وإسناد كثير من مشروعات العمران إلى أخصائيين من الفرنسيين.

وقد بلغ هذا النفوذ أقصى مداه في حفلات افتتاح القناة عام ١٨٦٩ فالقناة في ذاتها عمل فرنسي، وفاتحها "فرديناند ديليسبس" يمثل كفاءة فرنسا المالية والهندسية، وكانت أوجيني إمبراطورة الفرنسيين تمثل الدولة الفرنسية في أوج مجدها، وهي التي رأست حفلات الافتتاح، متقدمة ملوك وأمراء أوروبا وأقطابها في السياسية والعلوم والفنون، فكانت هذه الحفلات الفخمة دليلا على ما بلغه النفوذ الفرن مصر من القوة وسمو المنزلة.

على أن النفوذ الفرنسي في مصر أخذ في الاضمحلال عقب الحرب السبعينية عام ١٨٧٠-١٨٧١، فانتصار الألمان في هذه الحرب زلزل سيطرة فرنسا السياسية في أوروبا والشرق، وشل عرش الإمبراطورية، وكان من أولى نتائجها سقوط نابليون الثالث صديق إسماعيل الذي كان يعتمد عليه في مهمات الأمور، ومن ثم أخذ النفوذ الفرنسي يتضاءل في مصر، وكان إضعاف نفوذ فرنسا في مصر قد مهد لإنجلترا الطريق لتكون صاحبة النفوذ الأول ومكنها من الانفراد بالتدخل في شؤون مصر حتى انتهى الأمر بالاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢، وقد كان التنافس على أشده بين الدولتين على كسب النفوذ في مصر واشتد هذا التنافس في فترة إنشاء قناة السويس، ولو بقيت فرنسا على قوتها ونفوذها قبل الحرب السبعينية لكان من تنافسها هي وإنجلترا في المسألة المصرية ما يكفل لمصر التخلص من مطامع الدولتين، ولكن التوازن بينهما قد اختل بعد هزيمة فرنسا عام ١٨٧٠، فأخذت كفة إنجلترا ترجح في شؤون مصر، وأخذ إسماعيل من ناحيته ينصرف عن فرنسا لم أصابها من الضعف، ويتجه ببصره تجاه إنجلترا ويتودد إليها.

وفيما يتعلق بإنجلترا: فمنذ افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩ بدأت فعلا العمل على تثبيت مركزها في مصر تمهيدا لاحتلالها، وأخذت في الوقت نفسه تتطلع إلى السودان، وتمد أصبعها إليه تمهيدا لفصله عن مصر، والدليل على ذلك سلسلة من الأعمال ترمي إلى تحقيق تلك المطامع فمنها أنها أوعزت إلى الخديوي إسماعيل أن يعين السير صمويل بيكر الرحالة الإنجليزي الشهير حاكما لمديرية خط الاستواء، ولما انتهت مدته، عملت على أن يخلفه في هذا

المنصب إنجليزي آخر وهو الكولونيل غوردون باشا وسعت لتخويله سلطة كبرى لا رقابة عليه فيها للحاكم المصري العام، وفي عام ١٨٧٠ عهد الخديوي إلى شركة إنجليزية تدعى شركة جرينفلد إنفاذ مشروع توسيع ميناء الإسكندرية والقيام بأعمال الإصلاح في مقابل عدة ملايين من الجنيهات، وانتهزت إنجلترا فرصة هي ارتباك إسماعيل المالي لكي تزيد في ورطته وتجلت هذه النية واضحة في شرائها أسهم مصر في قناة السويس عام ١٨٧٥، فكانت هذه الصفقة الضربة الأولى التي صوبتها إنجلترا إلى استقلال مصر، وفي عام ١٨٧٧ أوعزت إلى الخديوي أن يعين غردون باشا حكمدار (حاكما) عاما للسودان، وهو منصب من أكبر مناصب الدولة وأعظمها خطرا، وتلك أول مرة في تاريخ مصر أسند فيها هذا المنصب السامي إلى أجنبي.

لم تقع عبثا هذه الحوادث ، بل كانت مظاهر لامتداد النفوذ الإنجليزي في بلاط الخديوي منذ ١٨٧٠، في المقابل توثقت العلاقات هذه الحقبة من الزمن بين الخديوي وإنجلترا، وتعددت مظاهرها ، فعقدت إنجلترا ومصر في ١٨ مايو عام ١٨٧٣ معاهدة لتسهيل تبادل البريد، وفي ٤ أغسطس عام ١٨٧٧ معاهدة للتعاون على إبطال الرقيق، الودية في ويظهر مبلغ حرص إسماعيل على كسب رضاء إنجلترا، وتجنب مجافاتها ، انه لما جرد عام ١٨٧٥ حملة إلى شواطئ الصومال الواقعة على المحيط الهندي لبسط نفوذ مصر في شرق أفريقية والوصول من هذه الجهة إلي خط الاستواء ، استاءت إنجلترا من هذه الحملة وأرسلت إلى إسماعيل تعترض على إنفاذها، فبادر الخديوي إلى الاستجابة لاحتجاجها، واسترجع الحملة إلى مصر لاستبقاء العلاقات الود بينهما، وفي ٧ سبتمبر عام ١٨٧٧ عقد وأياها معاهدة اعترفت فيها إنجلترا بسلطة مصر في بلاد الصومال الشمالية، فكانت هذه المعاهدة مظهرا من مظاهر "العلاقات الودية" بين مصر وإنجلترا، على أن هذا "الود" لم يمنع إنجلترا من أن تضمر الشر لمصر، وتعمل على إخضاعها للرقابة الأجنبية، ولما اشتد الخلاف بين الخديوي والدائنين سعت سعيها في خلعه ونجحت في مسعاها عام ١٨٧٩.

ولم تهدأ انجلترا إلا بعد أن تم لها إحتلال مصر عام ١٨٨٢ ثم ضغطت على مصر لسحب قواتها من السودان والأقاليم العامة المطلة على البحر الأحمر واقتسمتها مع غيرها من الدول الاستعمارية.

الامتيازات الاجنبية والمحاكم المختلطة:

كانت الامتيازات الاجنبية في البداية منحة اعطتها تركيا لبعض الدول إلا أنها تطورت واستفحل خطرها.

ولم يكن للجاليات الأوروبية في عهد محمد على وعباس أهمية ما لكنهم نالوا شأنا عظيما في عهد سعيد واسماعيل، وبلغ عددهم في سنة ١٨٧٩ مائة ألف نسمة – وكان القناصل يتدخلون لتأييد مطالب رعاياتهم ويكرهون سعيد باشا على إجابتها.

وحسب أوضاع الأجانب في تركيا:

١–لم يكن لهم حق امتلاك العقارات في بلاد السلطنة العثمانية

٢–يرجع رعايا الدول الاجنبية في شئونهم التجارية والمدنية والشخصية الى قناصلهم.

٣–تختص المحاكم العثمانية بنظر قضايا الأجانب المدنية والتجارية اذا كانت القضايا تمس صالح وطني.

٤–تسرى أحكام القوانين العثمانية الخاصة بالعقوبات على الرعايا الأجانب كما تسرى على الأهلين.

المحاكم القنصلية:

لما ضعفت الحكومة في مصر في عهد سعيد ثم في عهد اسماعيل نال الأجانب مزايا متعددة منها:

١ – انتزع القناصل سلطة الحكم فيما يقترفه رعاياهم من جرائم

٢ – التزم الاهالي عندما يقاضون الأجانب أن يرفعوا دعاواهم أمام المحاكم القنصلية.

٣ – اصبحت المحاكم القنصلية تفصل في القضايا التي يرفعها رعاياها على الأهالي.

٤- اصبحت المحاكم القنصلية تفصل في القضايا التي يرفعها الرعايا الأجانب على الحكومة.

وقد ساعت الحالة من جراء انتقال السلطة القضائية وهي ركن من اركان السيادة الاهلية للبلد الى المحاكم القنصلية، وقد كان كل قضاء قنصلي يحكم طبقا لقانون بلاده.

المحاكم المختلطة:

فكر اسماعيل في إصلاح هذا الفساد لكن بدلا من أن ترجع السلطة للقضاء الاهلى، فاعطى وزيره نوبار باشا سلطة مفاوضة الدول الأوروبية لانشاء نظام قضائي مختلط بدلا من القضاء القنصلي- وانتهى الأمر بالاتفاق في عام ١٨٧٥ على إنشاء المحاكم المختلطة.

وهكذا يمكن القول أن مصر خسرت بإنشاء القضاء المختلط استقلالها التشريعي ، ولم يعد في مقدور الحكومة المصرية أن تصدر قانونا نافذا على الأجانب إلا اذا صدقت عليه الجمعية التشريعية للمحاكم المختلطة، وهكذا أصبح هذا النظام لايمثل العدالة بل الهدف منه أولا وقبل كل شيء رعاية المصالح الاجنبية واهدار حقوق الاهلين والدولة اذا تعارضت مع مصالح الأجانب واطماعهم.

وقد ظلت الاوضاع كما هي حتى عقدت معاهدة ١٩٣٦ وتنفيذا لهذه المعاهدة دعت الحكومة المصرية الى عقد مؤتمر دولي في (مونترو) بسويسرا حضره ممثلو حكومات الدول صاحبة الامتيازات في مصر وقد عقد المؤتمر في ١٢ ابريل ١٩٣٧ واصدر قراراته في ٨ مايو من العام نفسه بموافقة جميع الدول المشاركة على إلغاء الامتيازات في مصر إلغاء تاما، وأن يخضع جميع الاجانب للقوانين المصرية دون تمييز وان تصفى المحاكم المختلطة والقنصلية عملها وتؤول اختصاصاتها الى المحاكم الوطنية.

التدخل الاجنبي في شئون مصر المالية:

كانت النتيجة الحتمية للقروض التي أخذها إسماعيل من الدول الأجنبية، ان استندت الدول على واجبها في حماية حقوق رعاياها فبدأت تتدخل في شئون مصر المالية وكان معنى هذا التدخل السياسي.

وكان بداية هذا بيع أسهم مصر في قناة السويس لإنجلترا في نوفمبر ١٨٧٥ مقابل اربعة ملايين من الجنيهات ولم يكن هذا المبلغ يجدي في إنقاذ الخزانة المصرية من الهاوية التي إنحدرت فيها.

بعثة كيف١٨٧٥م:

في عام ١٨٧٥ عرض اسماعيل على انجلترا ايفاد موظف مالى كفء يدرس حالة الحكومة المصرية المالية، ويعاون وزير المالية المصرية في اصلاح الخلل ولبت الحكومة الانجليزية نداء اسماعيل اذ وجدت في طلبه فرصة جديدة للتدخل في شئون مصر. وكان اسماعيل – كما يبدو – يعتقد أنه يستطيع التأثير على البعثة ليظفر بتقرير بأن حالة الخزانة المصرية تسمح بالثقة بها.

وجاءت البعثة الى مصر في ديسمبر ١٨٧٥ وفحصت حالة المالية المصرية ولم يأت تقريرها كما رغب اسماعيل فقد أشارت الى سوء الحالة المالية في مصر، وأنه يرجع الى فداحة الشروط التي عقدت بها القروض المتوالية ، والى الاسراف في وجوه لامنفعة منها واقترحت لاصلاح الحالة المالية المصرية أن تخضع للمشورة الاوروبية بأن تنشىء الحكومة مصلحة للرقابة على ماليتها يرأسها شخص قدير على أن يحترم الخديوي قرارات هذه المصلحة ولايعقد قرضا إلا بموافقتها .

وترتب على بعثة كيف منافسة شديدة بين انجلترا وفرنسا، وفي عام ١٨٧٦ توقف اسماعيل عن أداء اقساط الديون مما أدى لسخط الماليين الأوربيين، مما أضطر الخديوى لأن يطلب من وكلاء الدائنين بمصر وضع النظام الذي يرتضونه لضمان حقوقهم.

صندوق الدين (٢ مايو ١٨٧٦م) :

اقترح الدائنون الفرنسيون إنشاء (صندوق الدين) وتوحيد الديون واصدر الخديو مرسوما في ٢ مايو ١٨٧٦ بإنشاء صندوق الدين وهي بمثابة خزان فرعية للخزانة العامة تتولى تسلم المبالغ المخصصة للديون من المصالح المختلة – وخصص له ايراد عدة مديريات وإيراد السكك الحديدية، ورسوم الدخان والكبارى ، وإيراد اطيان الدائرة السنية وغيرها، ويتولى ادارة الصندوق

مندوبون أجانب تنتدبهم الدول الدائنة واشترط الا تقترض الحكومة إلا بموافقة أغلب أعضاء الصندوق.

وهكذا أصبح هذا بمثابة (حكومة أجنبية داخل الحكومة)، وأصدر الخديوي في ٧ مايو سنة ١٨٧٦ مشروعا بتوحيد الديون.

الرقابة الثنائية١٨٧٦م:

لم تقتنع الحكومة الانجليزية بإنشاء صندوق الدين والإجراءات الاخرى التي اتخذتها – واقترحت فرض الرقابة الاوروبية على المالية المصرية ووضع السكك الحديدية ، وميناء الاسكندرية تحت ادارة لجنة مختلطة واضطر الخديوى لاصدار مرسوم فى ١٨ نوفمبر ١٨٧٦ بغرض الرقابة الاجنبية على المالية المصرية، وأن يتولاها مراقبان أحدهما (إنجليزي) لمراقبة الإيرادات العامة للحكومة ، والثاني (فرنسي) لمراقبة المصروفات.

وقضى المرسوم بأن يبقى صندوق الدين كهيئة دائمة الى أن يسدد كامل الدين العام واسند المرسوم ادارة السكك الحديدية وميناء الاسكندرية ورهنت إيراداتها لوفاء فوائد الدين الممتاز الى لجنة مؤلفة من خمسة مديرين منهم اثنان انجليزيان واثنان مصريان وواحد فرنسى.

ونظام الرقابة الثنائية قد خول الرقيبين سلطة مطلقة في إدارة شئون الحكومة المالية – وهو أشبه مايكون (بالحجر) الذي يفرض من المجلس الحسبي على الشخص الناقد الأهلية لكن سلطته عن التصرف في أمواله وينصب رصبا يتولى هذا التصرف عنه، وقد جعلت الرقابة الثنائية من الرقيبين الأوروبيين قواماً على الحكومة المصرية.

لجنة التحقيق العليا الأوروبية (٢٧ يناير ١٨٧٨):

رغم كل ما أتخذ من إجراءات فإن أحوال الحكومة المصرية المالية سارت من سيء الى أسوأ وازدادت ارتباكا– واتفق الرقيبان وأعضاء صندوق الدين – على المطالبة بتأليف (لجنة تحقيق اوروبية) لفحص شئون الحكومة المالية والوصول الى أسباب العجز المستمر في ميزان المدفوعات.

واضطر الخديوي في ٢٧ يناير ١٨٧٨ لأن يصدر مرسوما بتأليف هذه اللجنة وحددت مهمتها بأنها ستحقق في أسباب العجز في أبواب الإيرادات وأوجه النقص في القوانين الخاصة بالضرائب ووسائل إصلاحها وأذن للجنة بالاتصال بجميع المصالح والدواوين وسماع أقوال من تري لزوم سماعه لجمع البيانات اللازمة لها.

وأخذت اللجنة تتولى مهمتها – وقد رفض شريف باشا –وزير الحقانية والخارجية آنذاك– المثول أمام اللجنة واضطر للاستقالة

قد وضعت اللجنة تقريرا يتضمن شرح الحالة المالية وعيوبها–تقترحه لإصلاحها – وطلبت اللجنة أن ينزل الخديوى عن أطيانه وأطيان عائلته، وطلبت اللجنة أن ينزل الخديوي عن سلطته المطلقة وقد أضطر الخديوى لقبول مطالب اللجنة، وهكذا وصل الضعف الذي أصاب مصر نتيجة السياسة المالي التي اتبعها اسماعيل والديون الباهظة التي اقترضها الى أن أصبحت البلاد تحت رحمة الدائنين.

الوزارة المختلطة (بها وزيران اوروبيان):

اتفقت انجلترا مع فرنسا على أن تستبدل مسألة الرقابة الثنائية بتأليف وزارة مختلطة يرأسها نوبار باشا ويدخلها وزيران اوربيان احدهما انجليزى للمالية والثاني فرنسي لوزارة الاشغال.

وفى ٢٨ اغسطس ١٨٧٨ اصدر اسماعيل أمره بإنشاء (مجلس النظار)، وتخويله مسئولية الحكم وعهد لنوبار باشا بتأليف الوزارة ونص على أن(مجلس النظار عبارة عن هيئة مستقلة عن ولى الامر واعضاء المجلس متضامنون في المسئولية، وقراراته بالاغلبية ورأسة مجلس النظار من حقوق رئيس المجلس فلا يرأسه الخديوى)

خلع اسماعيل:

أدت الازمة المالية الى التدخل الأجنبي في شئون مصر بالصورة التي رأيناها فكان طبيعيا أن تزداد الحركة الوطنية قوة، وكان اسماعيل بين نارين هل يرضى الدول الأوروبية أم يرضى الاتجاء الوطني، وأمام التيار الوطني اضطر الخديوى لإقصاء الوزيرين الاجنبيين عن الوزارة

على أن يعيد الرقابة على مالية مصر وزعمت إنجلترا وفرنسا أنها اكتسبت هذا الحق – حق أن يكون لهما وزيران يمثلان في الوزارة المصرية.

وكان خضوع الخديوى للقوى الوطنية وقبوله «اللائحة الوطنية» التي قدمها بعض الأحرار المصريين والتي تطالب بتأليف وزارة وطنية مسئولة أمام نيابي ينتخب على نظام جديد، وما نصت عليه اللائحة من أن البلاد ليست في حالة إفلاس كما تدعى لجنة التحقيق وأنها تستطيع القيام بتعهداتها المالية –سببا للاصطدام بين الخديوي اسماعيل والدائنين ودولهم.

وفي ٢٢ أبريل سنة ١٨٧٩ أصدر الخديوي مرسوما بتسوية الديون طبقا لما قررته اللائحة الوطنية فكان بمثابة القشة التي قسمت ظهر البعير.

فقد رأت فرنسا وأنجلترا أن الوقت قد حان ليضغطا على اسماعيل هو العرش تلقاء نفسه اتباعا لمشورتهما لكنه رفض الخضوع لهذا الضغط فاتجهت الدولتان للاستانة ليصدر امرا بخلع الخديو إجابة لطلب الدول.

وكانت الدولة العثمانية لا تكن تعطف على اسماعيل بسبب نزعته الاستقلالية، وفى ٢٦ يونيو سنة ١٨٧٩ أصدر السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦– ١٩٠٨م) فرمانًا بخلع إسماعيل وتنصيب توفيق باشا خديويا لمصر .

وفي ٣٠ يونيو ١٨٧٩ غادر اسماعيل القاهرة الى الاسكندرية التي غادرها على الباخرة المحروسة الى نابولي بإيطاليا وقضى بها حتى عام ١٨٨٨ وفى ١٨٨٨ عاد الى الاستانة وظل بها حتى وافته المنية في ٢ مارس ١٨٩٥م.

والحق أن عصر إسماعيل يعد نهاية لفترة انتقالية امتدت منذ تقلص نفوذ محمد على بتسوية لندن ١٨٤٠م وفرمان ١٨٤١م، حيث توقفت مشروعات التنمية التي كانت تتم في إطار نظام الاحتكار، وفتحت أسواق البلاد أمام المنتج الأجنبي وخاصة البريطاني تطبيقا لاتفاقية بلطة ليمان ، والتي كان محمد على قد رفض تطبيقها، وبدأ رأس المال الأوربي يدخل مجال الاستثمارات المختلفة، وهذا يفسر توقف أو تجمد التنمية الذاتية للمجتمع المصرى. ومن ناحية أخرى دخل إسماعيل في سلسلة مشروعات التنمية والتوسع أعادت إلى أذهان أوربا عصر محمد

على من حيث بروز قوة مصر مرة أخرى، فقد عمل إسماعيل على بسط نفوذ مصر في الجنوب والجنوب الشرقي على ساحل البحر الأحمر، ولقد وضعه هذا التوسع في مواجهة حتمية مع الحبشة بعد أن حاصرها بتوسعاته عام ١٨٧٥م وانتهت بالهزيمة مع خسارة ثلاثة ملايين جنيه في وقت كانت الخزينة المصرية تعاني ضائقة الديون ، وأدت سياسته في الاقتراض من الدول الأوروبية إلى أن أصبحت مصر تحت رحمة هذه الدول التي استغلت الأزمة المالية ومأساه الديون للتدخل السياسي في شئون مصر.

الفصل الخامس

الثورة العرابية والاحتلال البريطاني لمصر

الثورة العرابية والاحتلال البريطاني لمصر

أولا الأحوال السياسية في مصر قبيل الثورة العرابية:

عندما تولى توفيق الحكم بعد عزل والده إسماعيل عام ١٨٧٩م ، انتهز السلطان العثماني الفرصة لتقييد سلطات ومزايا الخديوية التي سبق إقرارها لإسماعيل بمقتضى الفرمان الشامل لعام ١٨٧٣م، فأصدر فرمانا جديدا في (أغسطس ١٨٧٩م) يقضى بما يلي:

-وجوب إبلاغ الباب العالي بنصوص المعاهدات التي تنوى مصر توقيعها.
- تحديد عدد الجيش مرة أخرى وقت السلم بحيث لا يزيد على ١٨ ألف جندى.
-حظر عقد قروض جديدة إلا إذا كان الغرض منها تسوية الديون القائمة، وبموافقة الدائنين.

غير أن انجلترا وفرنسا طلبتا عدم سحب الامتيازات الخديوية السابقة، ليس عطفا على الخديو، ولكن منعا لطغيان نفوذ السلطان على الخديو فتتعطل مشروعاتهما في مصر، في تلك الأثناء أبدي قنصلا إنجلترا وفرنسا عدم الاطمئنان لوزارة شريف باشا الذي يتمسك بالدستور، وبتشكيل مجلس النواب، ذلك أن الحياة النيابية من شأنها تعطيل مصالح الدائنين عندما تناقش الأمور بمعرفة السلطة التشريعية.

وقد التقت تحفظات القنصلين بميول توفيق الاستبدادية والمعادية للدستور، فبادر بالتخلص من وزارة شريف باشا، وألف وزارة برئاسته في (سبتمبر ١٨٧٩م)، رغم أن هذا كان يتناقض مع نظام تشكيل مجلس الوزراء الذي يقضي بأن يتولى أحد الوزراء رئاسة المجلس(مرسوم ١٨٧٨م).

وكان توفيق قد ألف الوزارة بصفة مؤقتة لحين وصول رياض باشا من أوربا، وكان رياض من أنصار الحكم المطلق ومعاديا للنظام الدستوري، ويخضع للنفوذ الأوربي، فكان إذا خير أداة للدول الدائنة.

أثناء تولى توفيق رئاسة الوزارة أعاد الرقابة الثنائية، وكانت قد توقفت بعد إدخال وزيرين أوربيين (انجليزي وفرنسي) لعضوية الوزارة ثم تألفت وزارة رياض فقامت باعتماد هذا الإجراء بطبيعة الحال.

وتحقيقا لإعادة نظام المراقبة الثنائية، قام القنصلان الإنجليزي والفرنسي بوضع مشروع لائحة لتنظيم الرقابة الثنائية، جعلت للرقيبين نفوذا أكبر من نفوذا وزراء الدولة، إذ أصبح لهما حق حضور جلسات مجلس الوزراء، والاطلاع على بيان الواردات والمصروفات، ورغم أن رأيهما كان استشاريا إلا أنه كان من الناحية العملية نافذ المفعول، لقد كان تنظيم الرقابة الثنائية على ذلك النحو بداية التبرم والسخط من وزارة رياض باشا، ذلك أن سياسات المراقبة أدت إلى:

١-بيع حصة مصر (يناير ١٨٨٠م) في أرباح القناة وقدرها ١٥% لاتحاد الماليين بباريس وفاء للديوان وكان إسماعيل قد اضطر لبيع أسهم مصر في القناة قبل ذلك وفاء للديون أيضا فأصبحت مصر لا تملك أي شي في قناة السويس.

٢- إلغاء قانون المقابلة: وذلك في يناير ١٨٨٠م وبالتالي يقوم الفلاح بإعادة دفع الضريبة كاملة للحكومة وبذلك تتمكن الحكومة من جمع أكبر قدر من أموال الضرائب لتسديد الديون وكان اصداره سبب لتذمر ملاك الأراضي الزراعية .

٣- تأليف لجنة دولية في (مارس ١٨٨٠م) من الدول التي لها معظم الديون(فرنسا وإنجلترا وألمانيا والنمسا وإيطاليا) لبحث الحالة المالية وتحديد علاقات كل من الحكومة والدائرة السنية (أملاك إسماعيل شخصيا)، وأملاك الدومين(أملاك الأسرة) بالدائنين وطريقة تصفية الديون السائرة، وعرفت باسم لجنة التصفية، وهي التي أصدرت قانون التصفية في (يولية ١٨٨٠م) أي تصفية الدين وأصبح قانون التصفية أساس نظام مصر المالي حتى عام ١٩٠٤م ، وكانت أهم أحكام هذا القانون مايلي:

-تحديد نفقات الحكومة السنوية باقل من نصف الإيرادات، وتخصيص الباقي لحساب الدين العام.

-تخصيص أملاك الدائرة السنية والدومين لضمان دين الدائرة السنية التي تم الاقتراض باسمها ووضعها تحت إدارة دولية.

ثانيا: الحركة الوطنية والثورة العرابية:

أدت سياسة التدخل الأجنبي في شئون البلاد المالية، وخضوع الخديو توفيق للأجانب إلى إثارة مشاعر الكراهية ضد الأجانب والخديو معا، ومن ثم الاحتجاج على التدخل الأجنبي ولقد حمل لواء المعارضة والاحتجاج صفوة من أعيان المصريين من كبار ملاك الأراضي الزراعية، ومن المتعلمين، وانضم إليهم العسكريون.

تسببت الأزمة المالية والواقع السياسي في تذمر أعيان المصريين بشكل عام من سوء نظام الحكم ، وأبدوا اعتراضهم على سياسة رياض باشا رئيس الوزراء الذي كان يعارض إقامة حياة نيابية، وينحاز للنفوذ الأوربي، ويضطهد الوطنيين، ويعطل الصحف التي تنتقد تصرفات الحكومة، وأدرك المثقفون أن الإصلاح يأتي بتطبيق الدستور الذي سبق أن وضعه شريف في أواخر حكم إسماعيل (دستور ١٨٧٩م) وإنشاء مجلس النواب.

وأمام سياسة رياض باشا والخديو توفيق الاستبدادية الخاضعة للنفوذ الأجنبي، تألفت جمعية في حلوان من الناقمين على سياسة رياض اشتهرت باسم (الحزب الوطنى) وقد نشرت أول بيان سياسي لها في (نوفمبر ١٨٧٩م) وعندما زاد تغلغل النفوذ الأوربي في الحكومة، طالب الحزب في منتصف ١٨٨١م بما يلي

١-تعاد إلى الحكومة المصرية جميع أملاك الخديو(الدائرة السنية) وأملاك الأسرة (الدومين).

٢-إلغاء النص الخاص بتخصيص إيراد السكك الحديدية لحساب الدين.

٣- توحيد مختلف الديون في دين واحد بفائدة قدرها ٤% فقط.

٤-تكوين إدارة مراقبة وطنية خاصة مؤقتة بديلة للمراقبة الثنائية الأجنبية، يكون فيها ثلاثة من الأجانب تعينهم الدول الأجنبية وتوافق عليهم الحكومة المصرية.

ولقد حاول رياض باشا معرفة أفراد هذا الحزب لنفيهم إلى السودان، لكنه لم يستطع، كما تأسست جمعية أخرى في الإسكندرية عرفت باسم (مصر الفتاة) أصدرت جريدة بالاسم نفسه، حيث طالبت الخديو بالحريات العامة.

الأسباب التي أدت إلى قيام الثورة العرابية:

١-ازدياد التدخل الأجنبي وخضوع الخديو للأجانب.

٢- الحكم المطلق المستبد للخديو ورياض باشا رئيس الوزراء

٣-سوء الأحوال الاقتصادية عامة وانهيار الخدمات بسبب تخصيص أكثر من نصف موارد الميزانية لحساب الديون، وكان هذا معناه حرمان الأهالي ثمرة جهودهم

٤-تذمر حائزو الأرض بسبب إلغاء قانون المقابلة، وكانوا قد استدانوا لدفع ستة أمثال الضريبة أملا في الإعفاء من نصف الضريبة مستقبلا وامتلاك الأرض ملكية قانونية.

٥-تذمر ضباط الجيش المصري بسبب

-إحالة كثير من الضباط للتقاعد توفيرا للنفقات، دون تدبير وظائف أخرى مدنية لهم، فانضموا إلى جيش الناقمين من الأهالي.

- سوء معاملة رؤسائهم الأتراك لهم، وخاصة وزير الحربية عثمان رفقي باشا، وقصر الترقية العسكرية على المتخرجين من المدارس الحربية (وفقا لمرسوم صدر في ٣ يولية ١٨٨٠م) ، فكان هذا يعنى عدم وجود فرصة لترقى غالبية العسكريين المصريين.

وكان المناخ العام السياسي والمالي والاقتصادي ينذر بالاحتجاج والثورة، وكان العسكريون في مصر أكثر تأهلا للقيام بالثورة نظرا لقدرتهم التنظيمية التي يتميزون بها عن المدنيين، حيث كانوا يعانون داخل الجيش من تعسف القيادات التركية الشركسية وحرمانهم من تولى أمور القيادة والرتب العالية، ولما كان العسكريون جزءا لا يتجزأ من المجتمع المصري، فقد تأثروا أيضا بالمناخ العام المنذر بالثورة، وهذا ما أعطى الثورة العرابية بقيادة العسكريين طابعا مدنيا وشعبيا عاما.

أما السبب المباشر لتذمر وتجمع العسكريين المصريين، فكان يتمثل في نقل الأميرلاي عبد العال بك حلمي قائد آلاي طره إلى ديوان الحربية (مقر الوزارة)، وتعيين أحد الشراكسة مكانه فكان هذا يعد تنزيلا لمرتبته.

وعلى أثر ذلك تجمع الضباط المصريون في منزل أحمد عرابي في (يناير ١٨٨١م) لمناقشة وضعهم داخل الجيش، وأسفر الاجتماع عن تزعم أحمد عرابي لحركة مطالب الضباط، وكتبوا عريضة تطالب رئيس الوزارة بعزل وزير الحربية التركي(عثمان رفقي)، وتعيين مصرى مكانه.

حادثة قصر النيل(مظاهرة عابدين الأولى) (يناير –فبراير ١٨٨١ م):

لم تستجب الحكومة لمطلب الضباط وتقرر اعتقال زعمائهم وتقديمهم للمحاكمة العسكرية وهم أحمد عرابي، وعلى فهمي، وعبد العال حلمي، وأثناء المحاكمة في قصر النيل كان زملاء الضباط الثلاثة قد خرجوا على رأس فرقهم العسكرية وهاجموا مقر المحاكمة، فهرب المجلس العسكرى وخرج الضباط الثلاثة إلى ميدان عابدين لمقابلة الخديو، وأمام التجمهر في عابدين اضطر الخديوي إلى عزل عثمان رفقي وتعيين محمود سامي البارودي وزيرا للحربية في فبراير ١٨٨١م.

ونتيجة لهذه الاستجابة شعر الضباط بقوتهم وبالثقة في قدرتهم ، وبدأوا في تقديم مطالب فنوية لتأمين وضعهم داخل الجيش وتحسين حياتهم ولقد تمت الاستجابة لمعظم هذه المطالب.

ولم يكن لواقعة قصر النيل اثرها في الجيش فحسب، بل كان لها أثر بالغ في الأهمية، اذ جعلت لعرابي مكانة كبيرة في البلاد، والواقع أن الحادثة وماتنطوي عليه من الجرأة على الحكومة واطلاق سراح المسجونين وعزل وزير الحربية وتعيين وزير يؤيد الجيش في مطالبة، كل هذه الأعمال جعلت من عرابي زعيما قوميا اتجهت اليه الأنظار لتحقيق أماني الشعب.

مطالب مايو ١٨٨١م :

–طالب الضباط بزيادة عدد الجيش إلى ثمانية عشر ألف جندي حسب فرمان ١٨٤١م، وكان قد وصل عمليا إلى اثني عشر ألف جندي فقط، بالاضافة إلى إنشاء حصون جديدة .

أضافوا إلى مطالبهم العسكرية مطلبا سياسيا لأول مرة، ألا وهو تكوين مجلس نواب تكون الوزارة مسئولة أمامه، عملا بالنظام النيابي: وقد أثبت هذا المطلب في حد ذاته توحد حركة الجيش مع الحركة المدنية السياسية العامة ضد نظام الحكم.

موقف الخديو من مطالب مايو ١٨٨١م:

وجد الخديو أن نفوذ الضباط أخذ في الازدياد، فبدأ يعمل على تحجيم وضعهم، وتحديد نفوذهم بمختلف الوسائل، من ذلك أنه بدأ يحرض الجنود تحت رئاستهم بكتابة تقارير ضدهم وبدأت شكوك الضباط تزداد نحو الخديو، وقد تمثل ذلك في رفضهم تنفيذ بعض الأوامر العسكرية؛ مثل رفضهم الذهاب للسودان لإخماد ثورة المهدي اعتقادا منهم أن الغرض من ذلك إبعادهم عن مجرى الحوادث في مصر، وامتناعهم أيضا عن إشراك جنود الفرق العسكرية في حفر الرياح التوفيقي اعتقادا أيضا بأن الغرض من ذلك جمع السلاح من أيدي جنودهم.

وتتابعت الحوادث، ففي تلك الأثناء حدث أن صدمت عربة أحد الأوربيين أحد الجنود المصريين بالإسكندرية وقتلته في (يوليو ١٨٨١م) وطلب الجند من الخديو التدخل لمعاقبة الجاني وحملوا القتيل إلى سراى الخديو بالمدينة، وقد استاء الخديو من ذلك المسلك، وحوكم المشاركون في هذه المظاهرة وتم تفيهم إلى السودان.

تقدم عبد العال حلمي بتقرير يتضرر من الأحكام الصادرة على الجند وقام البارودي برفعه إلى رئيس الوزراء، وقد استاء الخديو مرة أخرى من هذا الأسلوب، فقدم البارودي استقالته، فما كان من الخديو إلا أن عين صهره داود باشا يكن وزيرا للحربية، وقام داود باشا بالتشديد على رقابة الضباط والتضييق عليهم ومنعهم من الاجتماعات.

على كل حال أدرك الخديو من سير الحوادث مدى نفوذ الضباط الثلاثة داخل الجيش، وبدأ يعد خطة لتفريق شملهم وتقل كلا منهم لمكان بعيد عن الآخر، وفي الوقت نفسه كانت ثورة عرابي ومكانته تزداد بين الضباط وبين المدنيين على السواء، وبدأ يوجه الاتهامات للحكومة من حيث عدم الوفاء بوعدها في إصلاح حال العسكريين، واتفق عرابي مع زملائه على حشد الجيش لمواجهة الخديو في ميدان عابدين يوم ٩سبتمبر ١٨٨١م.

مظاهرة عابدين ٩ سبتمبر ١٨٨١م:

وفي ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ احتشدت جميع آلايات الجيش الرابضة بالقاهرة في ميدان عابدين لتقديم طلبات الامة الى الخديو، وقوامها اسقاط الوزارة وتأليف المجلس النيابي وزيادة

عدد افراد الجيش، وفي هذا اليوم المشهود ، دارت تلك المناقشة الشهيرة بين عرابي والخديو توفيق ووصلت المناقشة ذروتها عندما تساءل الخديو عن مطالب الجيش والأمة فأجابه عرابى هي عزل رياض باشا وتشكيل مجلس النواب وزيادة عدد الجيش الى العدد المعين في الفرمانات السلطانية ، فقال الخديو ، كل هذه الطلبات لاحق لكم فيها، وأنا خديو البلد، وقد ورثتها عن أبائي وأجدادي وما أنتم إلا عبيد إحساناتنا، فكان رد عرابي حاسما وجريئا وقال قولته التاريخية المشهورة ((لقد خلقنا الله أحراراً ولم يخلقنا تراثاً أو عقاراً ، فوالله الذي لا اله الا هو إننا سوف لا نورث ولا نستعبد بعد اليوم)).

وهكذا تراجع الخديو ، وابدى موافقته على مطالب الجيش والأمة ، وسقطت وزارة رياض، وكلف شريف باشا برئاسة الوزارة بعد أن وافق عرابي على هذا التغيير ويعد هذا أوج الثورة العرابية، وتعد وزارة شريف (وزارة الامة)، وقد ابتهجت الامة ابتهاجا كبيرا بتأليفها ، وبناء على توصية عرابي تقلد البارودي وزارة الحربية ومصطفى فهمي باشا الخارجية، وفي مجال الاصلاح الدستوري، عمدت وزارة شريف الى اجراء الانتخابات العامة، طبقا لنظام مجلس شورى النواب القديم الذي يجعل انتخاب النواب موكولا الى عمد البلاد ومشايخها في المديريات وجماعة الاعيان في القاهرة والاسكندرية ودمياط.

في تلك الأثناء قدم عددا من أعيان البلاد مذكرة بإنشاء مجلس النواب على غرار مجالس أوربا، وقد افتتح المجلس بعد الانتخابات في ٢٦ ديسمبر ١٨٨١م، وكان يتألف من ذوى العصبيات في الأقاليم من الأعيان، وخلا من التجار أو الصناع أو المتعلمين تعليما عاليا، وبالتالي لم يختلف عن مجلس شورى النواب أيام حكم إسماعيل.

ومن أهم اصلاحات الوزارة بعد الاصلاح الدستوري هو انشاء المحاكم الاهلية ووضع نظامها الجديد، ففى ١٧ نوفمبر ١٨٨١م صدر القانون المعروف بلائحة ترتيب المحاكم الأهلية ، وهي تتضمن معظم القواعد العامة للنظام القضائي الحالي.

التدخل الأجنبى (المذكرة المشتركة الأولى):

رأت انجلترا وفرنسا في تشكيل مجلس النواب ما يمثل خطورة على مصالحهما، وعلى هذا فقد أرسلت الدولتان مذكرة مشتركة في (يناير ١٨٨٢م) توحى كلماتها بالاستياء من قيام نظام

برلماني في مصر، وتذكر صراحة أن الأحداث توجب التدخل لحماية عرش الخديو، وقد احتج شريف باشا رسميا على هذه المذكرة لدى قنصلي الدولتين، واستاء الضباط من لهجة المذكرة واعتقدوا أنها موجهة إليهم.

وبعد فشل الدولتان في إلغاء مجلس النواب، طلبنا ألا تتضمن لائحة المجلس حقه في مناقشة الميزانية وإقرارها، لأنها أمور تتعلق بالديون، فتحرج موقف شريف باشا، وعرض على النواب تأجيل النظر في الميزانية حتى يفوت الفرصة على التدخل العسكري للدولتين، غير أن العرابيين تشبثوا بحق المجلس في إقرار الميزانية باعتبار أن ذلك حق من حقوق الأمة الممثلة في المجلس المنتخب، وبدا للعرابيين أن شريف يعمل على إقصائهم من الميدان كعسكريين، ومن ثم بدأوا يفكرون في إقصائه عن رئاسة الوزارة وتولية البارودي بدلا منه.

استقالة شريف ووزارة الثورة:

وأمام إصرار الطرفين على موقفهما بالنسبة لمناقشة الميزانية، استقال شريف باشا وتألفت الوزارة برئاسة البارودي واعتبرت وزارة العرابيين، حيث عين عرابي وزيرا للحربية وبادرت الوزارة بإعلان الدستور في (فبراير ١٨٨٢م)، وإقرار حق مجلس النواب في مناقشة الميزانية، وهنا احتج الرقيبان الانجليزي والفرنسي، وطالبا قنصليهما بالتصرف .

مؤامرة الضباط الشراكسة:

من ناحية أخرى كان الموقف العام يزداد سوء من حيث تخاذل الخديو توفيق وخضوعه للنفوذ الأجنبي، ففي إبريل ١٨٨٢م وقعت حادثة زادت الموقف توترا، فقد اكتشفت مؤامرة لاغتيال عرابي والضباط الوطنيين (أربعون ضابطا) بمعرفة بعض الضباط الشراكسة.

وأجرى التحقيق مع المتآمرين حيث حكم عليهم بالنفى المؤيد إلى السودان، وتجريدهم من الرتب العسكرية والنياشين والامتيازات، رفض الخديو التصديق على الحكم بناء على نصيحة القنصلين حتى لا تزداد قوة العرابيين، فأهاج ذلك العرابيين، ثم تم التوصل إلى حل وسط حيث وافق الخديو في (مايو ١٨٨٢م) على نفى المتآمرين خارج مصر دون تحديد الجهة، مع عدم التجريد من الرتب والنياشين.

المذكرة المشتركة الثانية (مايو ١٨٨٢م):

شعر القنصلان أن الحالة تنذر بالثورة ويخلع الخديو خاصة، وقد نسب إلى العرابيين أنهم يسعون إلى عزل الخديو توفيق وتعيين الأمير حليم، وبناء على تقارير القنصلين أرسلت انجلترا وفرنسا قطعا من الأسطول في مظاهرة حربية أمام الشواطئ المصرية، بحجة حماية مصالح رعاياهما إذا ما تعرضوا للخطر بسبب الأزمة القائمة في مايو ١٨٨٢م.

طلبت الدولتان استقالة وزارة البارودي، وابعاد عرابي عن مصر، وتحديد إقامة علي فهمي وعبد العال حلمي في ريف مصر، تسريح الجيش المصري ولا يبقى منه سوى عدد قليل للمحافظة على الحدود الجنوبية، وكان تقديم الطلب للعرابيين ، قد تم بشكل ودى بواسطة سلطان باشا رئيس مجلس النواب، ومن هنا فقد سلطان باشا ثقة زعماء الثورة وعرف بالخائن فيما بعد.

وكان من الطبيعي أن ترفض وزارة البارودي الاستقالة بناء على طلب الأجانب ، بل إن هذا الطلب زاد من تماسك العرابيين حيث أقسم الجميع (البارودي مع الضباط) يمين الدفاع عن البلاد والولاء للثورة، وقام الشيخ محمد عبده بمهمة تحليف الضباط اليمين.

لكن الخديو توفيق قبل مذكرة الدولتين، فما كان من الوزارة إلا أن استقالت احتجاجا في (مايو ١٨٨٢م)، وقام توفيق بتشكيل وزارة برئاسته، إلا أنه لم يستطع التخلص من عرابي حيث عينه وزيرا للحربية والبحرية ورئاسة الجيش تحت ضغط الضباط.

بدأت انجلترا تتجه نحو الانفراد بالعمل بعيدا عن فرنسا، وجاءت الفرصة عندما انسحبت قطع من الأسطول الفرنسي وبقيت القطع الإنجليزية، وأخذ قائد الأسطول الإنجليزي يطالب الحكومة المصرية بعدم إقامة أية تحصينات، كل هذا والخديو لا يحتج، والسلطان العثماني لايحرك ساكنا .

مذبحة الإسكندرية:

وقعت مذبحة الإسكندرية في يونيه ١٨٨٢م على أثر شجار بين رجل مالطي من رعايا بريطانيا وبين مكارى مصرى عربجي حول أجرة الركوب، فما كان من المالطي إلا أن طعن المصرى طعنة قاتلة، وتحول الأمر إلى معارك متبادلة بين الأجانب خاصة والمصريين عامة.

ويبدو أن هذا الحادث الغامض في تاريخ مصر الحديث كان مدبرا، ذلك أن المالطي أخذ جولة كبيرة بالعربة على غير المعتاد، وتعمد أن يدفع أجرة قليلة لا تتناسب مع طول الجولة على كل حال اضطربت الأمور واختل الأمن، وتألفت وزارة جديدة برئاسة راغب باشا في ٢٠يونية ١٨٨٢م.

مؤتمر الأستانة:

أدركت فرنسا أن انجلترا تريد الانفراد بحكم مصر واحتلالها، ومن ثم بادرت بدعوة الدول الكبرى لعقد مؤتمر للنظر في المسألة المصرية، ووافقت انجلترا وألمانيا وإيطاليا والنمسا، وانعقد المؤتمر بالآستانة عاصمة الدولة العثمانية في مقر السفارة الإيطالية (يونية ١٨٨٢م). وأبرم المجتمعون فيما بينهم (ميثاق النزاهة) تعهدوا بمقتضاه ألا تنفرد إحداها بالعمل تجاه المسألة المصرية، سواء باحتلال جزء من الأراضي أو الحصول على امتياز معين دون أن تتمتع به كافة الدول.

ثالثا: الاحتلال البريطاني لمصر:

أدرك المندوب البريطاني أثناء المؤتمر ماينطوى عليه هذا الميثاق فاضاف إلى تعهد عدم الانفراد عبارة: " إلا إذا حدث ما يؤدي إلى ذلك..." وقبل أن يبلغ المجتمعون السلطان العثماني بقرارهم، كانت إنجلترا قد أعدت للأمر عدته، وقامت بضرب مدينة الاسكندرية في يوم ١١يولية استنادا إلى أن مصر تقوم بتحصين الإسكندرية، وتعتزم غلق الميناء وحصار البوارج الإنجليزية الرأسية فيه، وهكذا ذهب ميثاق النزاهة سدى.

نزلت القوات الإنجليزية الإسكندرية، واضطرب الموقف بشكل عام وتلاحقت الحوادث تجاه هزيمة الجيش المصري واحتلال انجلترا البلاد، فقد أعلنت الأحكام العرفية وحاصر الجيش قصر الخديو بالإسكندرية ، وربط الخديو مصيره بانتصار الإنجليز بل إنه كلفهم بالمحافظة على النظام بالإسكندرية وانسحب عرابي مع وحدات من الجيش إلى كفر الدوار لإقامة خط دفاع ثان.

طلب الخديو من عرابي وهو بكفر الدوار الكف عن الاستعدادات الحربية، وأمره بالحضور إلى قصر رأس التين، غير أن عرابي رفض ووجه إلى الخديو تهمة الخيانة العظمي، وطلب من

الأعيان والعلماء النظر في أمر ولايته على البلاد، وعلى هذا تم تشكيل مجلس عرفي لإدارة شئون البلاد بعيدا عن سلطة الخديو.

وإزاء ذلك قرر الخديو عزل عرابى من وزارة الحربية، لأنه لم يتوقف عن التحصينات والاستعدادات الحربية فقرر المجلس العرفي بقاء عرابي في منصبه، واكتسب عرابي تأييدا شعبيا جارفا وأطلق عليه "حامى حمى الديار المصرية"، واعتبر بقاء الخديو بالإسكندرية بعد احتلال الإنجليز لها تواطؤا معهم ورد الخديو على ذلك بإصدار منشور يحذر فيه المصريين من الانضمام إلى عرابي باعتباره مسئولاً عما جرى من حوادث، وبينما الطرفان في هذه المناوشات الكلامية، دخل الإنجليز إلى قناة السويس، وقد حاول عرابي قبيل ذلك إعاقة الملاحة فيها، إلا أن إدارة الشركة طمأنته بأنه لن يسمح للبوارج الحربية من أي نوع بالدخول في القناة، وكان عرابي قد انتقل بقواته إلى القصاصين في الشرقية تحسبا لدخول الإنجليز من الناحية الشرقية، وأخيرا وقع الصدام بين الجيش البريطاني والجيش المصري في التل الكبير انتهى بهزيمة الجيش المصري، وأصبح الطريق مفتوحا أمام الجيش الإنجليزي إلى القاهرة حيث دخلها في١٤سبتمبر ١٨٨٢ م ويرفقتهم الخديو توفيق الذي قام باستعراض "الجيش الإنجليزي في ساحة عابدين" وبهذا انتهت الثورة العرابية.

أسباب اخفاق الثورة العرابية:

يمكن تلخيص الأسباب فيما يلى:

-الانقسام في صفوف الأمة بين الفريق المؤيد لعرابي من ناحية، والفريق المؤيد للخديو توفيق والعناصر التركية الشركسية من ناحية أخرى؛ بسبب قيام السلطان العثماني بإصدار فرمان العصيان ضد عرابي، وقد ساعد ذلك الإنجليز على الاستفادة من التناقضات بل وتعميق الخلافات والظهور بمظهر حماة سلطة الخديو.

-اختلاط هدف التخلص من التدخل الأجنبي وتحدى سلطة الخديو والتهديد بعزله، ذلك أن العناصر التي تريد التخلص من التدخل الأجنبي لا تريد في الوقت نفسه تحدى سلطة الخديو باعتباره ولي الأمر الفعلي، وكان من شأن هذا الخلط تفتيت وحدة الحركة الوطنية.

-ظهور عناصر انهزامية في صفوف الوطنيين كانت ترى الانصياع لرغبات الخديو والإنجليز وإيقاف الثورة، ووصل الأمر بهؤلاء إلى الاقتناع بطلب الإنجليز مغادرة عرابي للبلاد.

-عدم تكافؤ القوة العسكرية بين الطرفين، وتواطؤ إدارة شركة قناة السويس الأجنبية مع قيادة الجيش الإنجليزي وتسهيل دخول الأسطول الإنجليزي مياه القناة.

- معاداة الدول الأوربية الكبرى لأي ثورات وطنية من شأنها تغيير ميزان القوى وأوضاع الحكم القائمة على الملكيات المستبدة.

رابعا: أحوال مصر تحت الاحتلال الإنجليزي:

أولا: من الناحية السياسية:

فقدت مصر استقلالها بعد دخول الجيش الإنجليزي وتم حل الجيش المصرى وتشكل جيش جديد تحت إشراف إنجليزي، وقام اللورد دافرين سفير إنجلترا بالاستانة بوضع خطوط الإدارة الإنجليزية لمصر بعد الاحتلال، فيما عرف بالقانون الأساسي لعام ١٨٨٣م، وكانت أفكاره على النحو التالي:

١-ألا تتولى إنجلترا حكم مصر مباشرة، بل تبقى السلطة في يد الخديو ووزرائه تحت إشراف الإنجليز وكان هذا يعني وجود سلطتين في البلاد، سلطة صورية يمثلها الخديو وسلطة فعلية يمثلها الاحتلال الإنجليزي.

٢- استمرار تبعية مصر للدولة العثمانية منعا لإثارة السلطان.

٣-العمل على طبع الإدارة المصرية بالطابع الإنجليزي، وهو ماعرف بسياسة (النجلزة).

٤-إلغاء بعض الإدارات ذات الصبغة الدولية في مصر وفي مقدمتها نظام المراقبة الثنائية حتى تنفرد إنجلترا بالحكم، وكان هذا سببا في عداء فرنسا لإنجلترا الذي استمر حتى تم توقيع (الوفاق الودي) بينهما في عام ١٩٠٤م.

٥-إلغاء مجلس النواب: الذي شكل على غير رغبة إنجلترا وفرنسا كما سبق الإشارة، وحرصت على تشكيل هيئات هزيلة مثل مجالس المديريات ومجلس شورى القوانين، وكان الغرض من

انشاء تلك المجالس مجرد التنفيس، اذ أن الحكومة لم تكن في الواقع تلتزم بقرارات تلك المجالس، وتم تعيين السير ايفلن بارنج (اللورد كرومر فيما بعد) أول معتمد بريطاني في مصر(سبتمبر ١٨٨٣م)، وقد ظل كرومر رمزا للوجود الإنجليزي في مصر حتى رحل عنها في ١٩٠٧م.

اما في الوزارات والمصالح الحكومية، فقد عينت الحكومة عددا من المفتشين الانجليز ولم يكن هؤلاء من طراز ممتاز في العلم أو في الكفاية . وكانت كلمة المستشار البريطاني اقوى من كلمة الوزير المصرى، وكان لكل وزارة مستشارها ، وقل نصيب المصريين في الوظائف الكبيرة ، واصبحت الوزارات المصرية تأتمر بأوامر الانجليز، واستمر ذلك تقريبا بالنسبة لجميع الحكومات المصرية التي تعاقبت في سنوات الاحتلال، وذلك منذ ارسل اللورد جرانفيل وزير الخارجية البريطانية برقيته المشهورة في عام ١٨٨٤ بشأن ازمة السودان وجاء فيها(مادام الاحتلال قائما فلابد من اتباع النصائح التي ترسلها حكومة جلالة الملك الى الخديو ويجب على الوزراء والمديرين المصريين أن يكونوا على بينة من ان الحكومة الانجليزية تصر على اتباع السياسة التي تراها ومن الضروري ان يتخلى عن منصبه كل وزير يعارض هذه السياسة).

سيطرة الانجليز على الجيش المصرى:

بادر الانجليز الى الغاء الجيش الوطني منذ الساعات الاولى للاحتلال واستعاضوا عنه بجيش هزيل وضع تحت اشراف ضباط انجليز ليكون أداة مسخرة في ايدي الاحتلال، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل حرص الانجليز على أن يعرقلوا اى سبيل النهوض بالجيش من جديد، فبادروا الى الغاء المدارس الحربية العليا، كما أغلقت المصانع الحربية وبيعت سفن الاسطول المصرى، وهبط عدد الجيش الى أقل من عشر آلاف جندى .

وكان الضباط المصريون لايضمنون البقاء في مناصب الجيش الا اذا ابدوا ولاهم للاحتلال، اما اذا بدت منهم روح وطنية، كان جزاؤهم الاحالة الى لاستيداع، وبذلك مسخ الاحتلال روح الجيش، ونزل به الى مستوى متدنى من لضعف والانهيار.

ومنذ عام ١٨٨٦ وضع نظام البدل النقدى (البدلية)، للإعفاء من التجنيد، وأدى هذا النظام إلى امتهان الجيش واعتبار التجنيد تكليفا تختص به الطبقات الفقيرة التي لايستطيع الفرد منها ان يفتدي نفسه بدفع البدل العسكري، وهذا النظام خرج بالجندية في عهد الاحتلال من

معناها السامي في أنها فرض واجب على كل مواطن للدفاع عن بلاده الى اعتبارها عبئا يقع على كاهل الفقراء، وبذلك حرمت البلاد طيلة عهد الاحتلال روح الجندية الاصيلة المبنية على الشجاعة والتضحية، كما حرم الجيش من الفئة المثقفة التي تستطيع أن تنهض بالجيش.

ثانيًا: الأوضاع الاقتصادية:

كان من أهم أهداف الاحتلال البريطاني الاستغلال الاقتصادي، فكان أول ماجاهر به أن مصر بلد زراعي ولا يمكن أن تنهض فيه الصناعة، ومن أجل ذلك أغلق الانجليز المصانع التي كانت موجودة بالفعل، حتى تظل مصر في حاجة دائما الى المصنوعات البريطانية، ونظرا لاهمية القطن بالنسبة لمصانع الغزل والنسيج في (لانكشير) اهتم الانجليز بزراعته في مصر حتى أصبح عمود اقتصادها القومي، ثم جعلوه في ايديهم باعتبارهم المستوردين له، وبذا صار اقتصاد البلاد خاضع لسيطرتهم.

يضاف إلى ذلك أن الانجليز عملوا على إيجاد طبقة من الملاك ترتبط مصالحهم بمصالح بريطانيا وشجع الانجليز انشاء الملكيات الكبيرة، وفعلا ارتبطت مصالح هؤلاء بالاحتلال؛ لان مصالحهم أصبحت في أيديهم.

وكان يختار من بين هؤلاء الملاك ممثلو البلاد في مجلس شورى القوانين وفي الجمعية العمومية؛ لانهم كانوا هم المسيطرين على الحياة في الريف، وبذلك اختل البناء الاجتماعي في الريف المصرى اختلالا شديدا، إذ أصبحت غالبية الارض الزراعية في يد قلة من كبار الاقطاعيين ، وهناك بعض الفلاحين ممن يمتلكون مساحات ضئيلة ، بينما الغالبية العظمى منهم لا يمتلكون شيئا يستحق الذكر.

وكان أبرز هذه المشروعات الاستثمارية وأخطرها على الاقتصاد المصرى، إنشاء البنك الأهلي في (يونيه ١٨٩٨ م)؛ وهو مشروع انجليزي احتكر إصدار الأوراق المالية المصرية وكافة الأعمال المصرفية، مما أدى إلى ارتباط العملة المصرية بالعملة الإنجليزية، بحيث كانت أية هزة في العملة الإنجليزية تؤثر على العملة المصرية.

ثالثًا: التعليم:

كان هدف التعليم في عهد الاحتلال هو المحافظة على الأوضاع السياسة التي قامت، ومعنى هذا اقرار الامن وجعل النظام مستتبا بحيث لا تستشرى دم الوطنية في النفوس، ولذلك كان التعليم في بداية عهد الاحتلال تابعا لنظارة الداخلية، ولاشك أن هذه التبعية توضح ما كان يريده الانجليز من التعليم، وهو ابعاده تماما عن دائرة التعليم الوطني الذي يرمي الى تكوين المواطن الحر الصالح.

والهدف الثاني للسياسة التعليمية في عهد الاحتلال، كان تخريج الموظفين الصغار الذين تحتاجهم وزارات الحكومة، وقد انعكس هذا الهدف على السياسة التعليمية، بحيث نلاحظ أن المدارس كانت تفتح أبوابها وتغلقها بطريقة موسمية وحسب حاجة وزارات الحكومة الى الموظفين.

أما الهدف الثالث فهو تعميق الفوارق الطبقية بين أبناء الوطن الواحد واتخاذ تعدد نظم التعليم وسيلة لتحقيق ذلك، فقد شجع الاحتلال قيام المدارس الاجنبية والخاصة لتحقيق هذا الهدف.

أما الهدف الرابع، فكان نشر الثقافة الانجليزية وجعلها أداة من أدوات الاستعمار وبذلك يصبح الشباب على ولاء للثقافة التي تعلموها

وكان مجموع ما أنفقه الانجليز على التعليم في الخمسة وعشرين عاماً الاولى لعهد الاحتلال لم يتجاوز من ١ – ٣٪ من الميزانية، والغيت المجانية وزيدت مصروفات المدارس الثانوية، وبذلك خلق الانجليز مايسمى بالارستقراطية العلمية، بل جعلوا من التعليم فجوة بين المتعلمين وعامة الشعب واصبحت اللغة الانجليزية لغة الدراسة في المدارس حتى في المدارس الابتدائية ، اما الكتب الدراسية فكانت خالية من كل نزعة وطنية بل كان الاهتمام بتاريخ اسيا وجغرافيتها اكثر من الاهتمام بتاريخ مصر وجغرافيتها حتى يفصل الانجليز بين حاضر البلاد وماضيها الثقافي وبنك يقضوا على الانتماء الوطني.

ومما يدل على عدم اهتمام كرومر بالتعليم أنه حين احس في أواخر عهده بالمناداة باستعمال اللغة العربية والاهتمام بالتعليم العالي، بدأت أبواقه تذيع أن نشر التعليم الأولي بين طبقات الشعب أجدى على البلاد من انشاء الجامعة، وان الحكومة حينئذ اخذت تشجع انشاء الكتاتيب وتعينها بالمال، وترتب على هذا أن ابناء الاثرياء وحدهم هم الذين كان بوسعهم تلقى التعليم الفنى والعالي بالسفر الى الخارج.

خامسا: الحركة الوطنية في عهد الاحتلال البريطاني:

مرت الحركة الوطنية بعد الاحتلال البريطاني لمصر بمرحلتين هما :

أولا: مرحلة الخمود :

طوال عشر سنوات من الاحتلال (١٨٨٢ م – ١٨٩٢م) خمدت الروح الوطنية بسبب وقوع مصر تحت الاحتلال البريطاني ونفى بعض زعماء الثورة العرابية واعتقال البعض الآخر، فأصبحت السلطة الفعلية في مصر للمعتمد البريطاني، وبدأت سياسة إخضاع الإدارة في مصر للعناصر الانجليزية في كل مصلحة حكومية، في الجيش، والشرطة، والمالية، والأشغال، والحقانية (العدل) ولم تجد هذه السياسة أدنى اعتراض خلال سنوات الاحتلال الأولى أيام حكم الخديو توفيق، خاصة وأن الإنجليز هم الذين حموه من الثورة العرابية.

كانت الشخصيات البارزة في مصر قد تفرقت وخلعت ثوب المقاومة وانشغل بعضها بالوظائف الحكومية، وانصرف البعض إلى الأعمال الخاصة في المحاماة والزراعة والتجارة بل أن البعض صانع الإنجليز، ولا يذكر في هذا إلا:

– قيام جمعية سرية "جمعية الانتقام" وكانت تهدف إلى تحرير الوطن باغتيال الإنجليز لكن ما لبث أن قضى على أفرادها في وقت قصير(يونية ١٨٨٣م)

–تأسست جريدة" العروة الوثقى" على يد جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده لمهاجمة الاحتلال

–تأسست جريدة المؤيد" (١٨٨٩م) في إطار الجامعة الإسلامية.

فلما تولى عباس حلمي الثاني في يناير (١٨٩٢م) العرش بعد وفاة وهو شاب لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره وكان جرئيا واسع الامل كبير الحماس ميالا للحكم الشخصي معتد بنفسه يعتقد في حقه الصحيح في ان يحكم البلاد دون مساعدة من جانب انجلترا او توجيه متها وتحدوه تلك الرغبة" في ان يتولي مقاليد الحكم والسلطة لا ان يكون مجرد دمية في يد سلطات الاحتلال، لذا تطلع إلى مزاولة سلطاته كاملة بعيدا عن سيطرة وتوجيه المعتمد البريطاني، فأوقعه هذا التطلع في أزمات متتالية مع السلطات البريطانية التي لم تكن تسمح بذلك، وحتى لا تخرج أمور مصر من يدها وكانت أبرز هذه الأزمات عندما أقدم الخديو عباس على إقالة مصطفى فهمي من رئاسة الوزارة، وكان معروفا بخضوعه التام للإنجليز، وتعيين حسين فخري باشا وذلك دون استشارة المعتمد البريطاني (يناير ١٨٩٣م). وقد اعترض كرومر على ذلك، وأبرق إلى حكومته في لندن وفي النهاية اضطر الخديو إلى المهادنة، وتم التوصل إلى حل يحافظ على كرامته إلى حد ما، وهو الإيعاز إلى حسين فخرى بتقديم استقالته وتكليف رياض باشا برئاسة الوزارة.

ولقد وعى الخديو هذا الدرس، ولم يفكر في المواجهة مع كرومر مرة أخرى إلى أن غادر كرومر البلاد في عام (١٩٠٧م) وعلى العكس فقد تراجع عباس عن مواقفه المتشددة تجاه الاحتلال إلى الوفاق مع الإنجليز على حساب الحركة الوطنية بعد رحيل كرومر وتعيين جورست عام ١٩٠٧م.

وعلى حين كانت السلطة الفعلية للإنجليز في مصر، كان السلطان العثماني يقاسم الخديو السلطة القانونية الإسمية والتي تتمثل في إصدار فرمانات التولية، وفي الوقت نفسه كان هناك وجود دولي لبعض الإدارات كان من شأنه الإخلال بمبدأ السيادة للدولة، وقد تمثل هذا الوجود في صندوق الدين وإدارة السكك الحديدية والتلغراف والدائرة السنية والدومين وميناء الإسكندرية فضلاً عن الإمتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة.

ولقد وثق الخديو علاقاته بالسلطان العثماني حتى يستند إليه إذا ما دعت الحاجة لمواجهة السيطرة الإنجليزية، وحتى لا تتفق الدولة العثمانية مع انجلترا ضده، ومن ناحية أخرى أخذ يتقرب إلى الشعب فأفرج عن بعض مسجوني الثورة العرابية، وعين بعضهم وظائف خارج

الجيش، وأعاد إليهم نياشينهم التي جردوا منها، وعفا عن عبد الله النديم خطيب الثورة العرابية وسمح له بمزاولة نشاطه علنا، وقد كان مختفيا هاربا من السلطات.

لقد شجعت مواقف عباس حلمي الثاني المتشددة في البداية ضد الاحتلال روح المقاومة والمعارضة لدى المصريين، فبدأ مجلس شورى القوانين يهتم بالأمور السياسية وكان ممنوعا من مناقشتها؛ لأن المجلس في عرف السياسة الانجليزية كان صوريا فقط، فطالب المجلس بمناقشة الميزانية، وطالب بوضع نظام جديد للضرائب، وطالب بحل مشكلة الديون العقارية، والتوقف عن تعيين الأجانب في الوظائف العليا، ولقد تأثر المصريون بمواقف الخديو، وجرت في عروقهم دماء المقاومة التي كانت قد جفت منذ الاحتلال.

ثانيا: مرحلة الازدهار:

رغم توقف الحركة الوطنية سياسيا إلا أن المناخ الثقافي والفكري العام ساعد على نمو الروح الوطنية وبلورة المواقف السياسية، فقد انتشرت صحافة الرأي التي كانت تزخر بالمقالات والدراسات من كل نوع، وبدأت سياسة البعثات من أيام إسماعيل تؤتي ثمارها حيث عاد المبعوثون يفرضون وجودهم على ساحة الحياة الفكرية والثقافية وقد تأثروا بطبيعة الحياة الأوربية التي أطلوا عليها من حيث حرية الرأي في ظل حياة نيابية دستورية كانوا يتطلعون إليها في بلادهم المحتلة، وقد وجد هؤلاء طريقهم إلى الصالونات الفكرية والمنتديات الأدبية التي انتشرت في مصر.

مصطفى كامل(*) ودوره في الكفاح ضد الاحتلال البريطاني:

(*)تخرج مصطفى كامل في مدرسة الحقوق المصرية والفرنسية، لأنها مدرسة الكتابة والخطابة ومعرفة حقوق الأفراد والأمم على حد قوله في أحد خطاباته في عام١٨٩٤م، ولكنه لم يترافع في أية قضية مدنية، ووهب نفسه لخدمة قضية استقلال مصر، وقبل أن يتخرج بعام كان قد انضم لصالون لطيف سليم باشا، فقد انتشرت الصالونات المصرية في مصر خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر مثل: صالون لطيف سليم باشا (١٨٩٣م) الذي كان يحمل أفكار العرابيين والمنتدى الأفغاني الذي كان أكثر المنتديات تأثيرا في الحياة الفكرية والعمل السياسي، وفي أحضانه ظهرت بعض الشخصيات العامة، ومنتدى السيد البكري وصالون أحمد تيمور

كان هذا المناخ مناسبا لانتعاش الحركة الوطنية بزعامة مصطفى كامل حيث نسق أفكاره مع الخديو عباس وتفاهم معه حتى لايقع تناقض بينهما كما حدث بين عرابي والخديو توفيق، كما نسق حركته مع السلطان العثماني نظرا لتبعية مصر لتركيا، وفي هذا الخصوص اقترح على السلطان عام (١٨٩٧م) أن يوافق على جلاء الجيش العثماني عن بلاد اليونان مقابل جلاء الإنجليز عن مصر.

رأى أيضا الاستفادة من اعتراض فرنسا على بقاء انجلترا في مصر فاتصل بالسياسيين والمثقفين والصحفيين الفرنسيين وعقد معهم علاقات شخصية وفي مقدمتهم مدام جولييت آدم الأديبة السياسية، وسافر أكثر من مرة إلى فرنسا وغيرها من مدن أوربا يكتب في صحفها ويخطب في الاجتماعات العامة من أجل المطالبة بجلاء الإنجليز عن مصر.

حادثة فاشودة ١٨٩٨م:

في تلك الأثناء حدث ما جعل الخديو يتراجع عن سياسة التشدد تجاه الاحتلال، والتودد إلى انجلترا، ومن ثم تجاهل الحركة الوطنية ونقصد بهذا حادثة فاشودة (١٨٩٨م) وتتلخص هذه الحادثة في أن انجلترا وفرنسا وإيطاليا اقتسمت مناطق جنوب السودان وشرق افريقيا بعد خروج الجيش المصري من السودان(١٨٨٤م) في أعقاب الثورة المهدية، وفي اطار السباق الاستعماري لافريقيا احتلت بعض الدول الاستعمارية مناطق افريقيا حيث احتلت :

* انجلتر : أوغندة والجزء الجنوبي من مديرية خط الاستواء المصرية

* ايطاليا : اريتريا وجرد فوى

* فرنسا : تاجورة وجيبوتي

غير أن فرنسا اعتزمت صد توغل تيار الاستعمار الإنجليزي في قلب إفريقيا فأرسلت حملة لاحتلال فاشودة في أعالي النيل الأبيض قرب التقائه بنهر السوباط وصلت في (يولية

باشا للأدب والثقافة والفن وصالونات السيدات الشهيرات مثل صالون عائشة التيمورية ، وصالون نازلى هانم فاضل، وصالون الأميرة الكسندرة.

١٨٩٨م) واحتجت انجلترا باسم مصر على احتلال فرنسا لفاشودة باعتبارها أرضا مصرية ومن ثم أرسلت حملة عسكرية هي الأخرى لقاشودة وصلت في (سبتمبر ١٨٩٨م) ولكن انتهى الأمر عند حد المواجهة غير المسلحة وانسحبت القوات الفرنسية من فاشودة بعد اتصالات دبلوماسية بين الدولتين في (ديسمبر ١٨٩٨م).

نتائج حادثة فاشودة على الخديو:

كان الخديو ومعه الوطنيون يعتقدون أن فرنسا أقدمت على احتلال فاشودة لفتح باب المسألة المصرية وإجبار انجلترا على مناقشة موضوع الجلاء عن مصر فلما تراجعت فرنسا وعادت قواتها دون صدام، دب الياس في النفوس، وكان الخديو عباس أول المنهزمين، وبدأ يعيد ترتيب حساباته السياسية، وركن إلى أسلوب المسالمة.

كانت أول مظاهر المسالمة توقيع اتفاقية الحكم الثنائي للسودان بين مصر وانجلترا في (يناير ١٨٩٩م) التي رسمت الحدود بين مصر والسودان من خلال المادة الأولى من هذه المعاهدة التي نصت على أن دائرة عرض ٢٢ هي التي تفصل بين مصر والسودان بحيث يكون السودان جنوبها ومصر في شمالها وكانت انجلترا قد رتبت للأمر عدته في أعقاب فاشودة حتى تستطيع مواجهة فرنسا أو غيرها من الدول باسمها مباشرة باعتبارها شريكة لمصر في حكم السودان.

– كان ثاني مظهر للمسالمة زيارة لندن عام ١٩٠٠م.

– انتهت سياسة المهادنة والمسالمة هذه إلى ما عرف بسياسة الوفاق بين عباس وجورست المعتمد البريطاني الذي خلف كرومر (١٩٠٧م . ١٩١١م).

نتائج حادثة فاشودة على مصطفى كامل :

أدرك بعد حادثة فاشودة استحالة الاعتماد على الخديو عباس في مناوئة الإنجليز وتحقيق الجلاء وعلى حين دب الياس في نفوس الكثيرين لم ييأس مصطفى كامل وهو صاحب القول المأثور، لا يأس مع الحياه ولا حياة مع اليأس، فبدأ في تكثيف نشاطه من

أجل إيقاظ الوعي وتنمية العواطف الوطنية وتبصير الناس بخطورة الاحتلال وجريمة التعاون معه والاستسلام له.

وعمل على تكوين حزب وطني مناوىء لانجلترا بتشجيع من الخديو فتم تأسيس هذا الحزب عام ١٩٠٠، وقام بتأسيس جريدة «اللواء» عام(١٩٠٠م) لتنطق باسم الجلاء ودعا إلى وضع الدستور، كما اعتمد أكثر على الدولة العثمانية لمواجهة الإنجليز في إطار حركة الجامعة الإسلامية، وتحقيقا لذلك أصدر جريدة أسبوعية باسم العالم الإسلام في (١٩٠٥م).

وقد نجح مصطفى كامل بأسلوب المحاماة في تنبيه الضمير العام إلى حق مصر في الاستقلال، وجلاء القوات الإنجليزية، لكن سياسة المصالح المشتركة الدولية، وسياسة الوفاق بين السلطة الصورية (الخديو) والسلطة الفعلية (الإنجليز) أدت إلى تغييب الضمير وتكسير الوعي.

الوفاق الإنجليزي – الفرنسي ١٩٠٤ م (الوفاق الودي)ونتائجه:

كانت فاشودة مقدمة لسياسة من الوفاق بين انجلترا وفرنسا بديلا عن المواجهة المسلحة، والتحالف معا ضد قوة ألمانيا المتنامية، وكان ملك انجلترا وراء هذه السياسة، حيث قام بزيارة لباريس (١٩٠٣م) وانتهت المفاوضات بين الدولتين إلى إبرام ما يعرف بالوفاق الودي في إبريل ١٩٠٤م وقد تم هذا الوفاق في إطار تحالف انجلترا وفرنسا ضد تحالف ألمانيا والنمسا وإيطاليا، وكانت فرنسا تسعى لبسط سيطرتها على مراكش (المغرب) بعد أن احتلت الجزائر من قبل(١٨٣٠م) وتونس(١٨٨١م)، وكانت أنجلترا تعارض مد نفوذ فرنسا إلى مراكش مثلما كانت فرنسا تعارض بقاء انجلترا في مصر.

وعلى هذا جاء الوفاق الودى ليعلن عن نية انجلترا عدم تغيير الحالة السياسية في مصر، بمعنى أن (تطلق انجلترا يد فرنسا في مراكش مقابل أن تطلق فرنسا يد انجلترا في مصر).

وعند ذلك اطمأنت انجلترا لعدم المعارضة الدولية لها واشتدت سلطات الاحتلال في التضييق على الوطنيين ومواجهتهم بشدة وقسوة فنجد أن كرومر يطعن المصريين بعدم

الكفاية للحكم الذاتي، وعندما وقعت حادثة دنشواى(يونية ١٩٠٦م) [*] كانت الأحكام شديدة وقاسية لا تتناسب مع الحادثة لكن كان المقصود إخماد صوت الوطنيين إلى الأبد وقد استغل مصطفى كامل الحادثة في التنديد بالاحتلال في كل من مصر وأوربا وأدركت الحكومة الإنجليزية صعوبة ما تتعرض له إدارتها في مصر، فقامت بسحب كرومر من مصر (إبريل ١٩٠٧م) لتهدئة الموقف، غير أن الموقف أدى إلى اشتداد ساعد الحركة الوطنية على عكس ما كان يرمي إليه الاحتلال، وقد أدرك مصطفى كامل ضرورة تنظيم الجهود الوطنية بعد الحادث فأنشأ نادي المدارس العليا، والحزب الوطني(ديسمبر ١٩٠٧م) وأصدر من قبل طبعتين إنجليزية وفرنسية من جريدة اللواء للقارئ الأوربي.

دور محمد فريد في الكفاح ضد الاحتلال الانجليزي:

بعد حادثة دنشواى توفى مصطفى كامل في فبراير ١٩٠٨م وخلفه في زعامة الحزب الوطني محمد فريد، وكانت سياسة الوفاق الإنجليزي الفرنسي إزاء المسألة المصرية قد نضجت ومن ناحية أخرى كان الخديو عباس قد أمن بعدم معاداة انجلترا ولجأ إلى ترتيب أوضاعه مع الاحتلال ، وتنكر للحركة الوطنية، وبدأ ذلك بوضوح عندما جاء جورست خلفا لكرومر كمعتمد بريطانى(١٩٠٧م – ١٩١١م) [*]، وفي إطار سياسية الوفاق اختلفت سياسة جورست عن كرومر من حيث تخفيف الرقابة على تصرفات الخديو وتوسيع سلطات مجلس

---

[*]تتلخص حادثة دنشواي في قيام ضباط انجليز برحلة لصيد الحمام في قرية دنشواي احدى قرى المنوفية، وهناك صرح أحد الفلاحين محذرا بعدم إطلاق النار على الحمام حتى لا يحترق جرن القمح، وكان الوقت وقت حصاد المحصول ولم يعية الضباط الذين أصروا على إطلاق الرصاص فأخطأت الحمام وقتلت امرأة هاج الأهالي على الضباط وطاردوهم ومات أحدهم من ضربة شمس لكن الإدارة البريطانية انتقمت أشد الانتقام وأحالت ٥٢ منهما للمحاكمة فضلا عن محاكمة سبعة غيابا وانتهت المحاكمة الصورية بشنق أربعة ومعاقبة اثني عشر بالأشغال الشاقة لمدد متفاوتة، وجلد خمسة.

[*] كان الخديو عباس متفاهما مع جورست قبل أن يكون معتمدا بريطانيا وذلك عندما كان جورست مستشارا ماليا للحكومة المصرية، إذ أنه سمح للخديو أن يشترى أملاك الحكومة في مريوط بثمن زهيد (١٩٠٣م)، كما عاونه على الإثراء بوسائل أخرى على حساب الحكومة، مقابل أن يوافق الخديو على منح امتياز خطوط السكك الحديدية لشركة انجليزية (١٩٠٤م)، وبعض المصالح الأخرى.

النظار، وإطلاق يد المصريين في إدارة شئون بلادهم إلى حد ما، وتمصير الإدارة تدريجيا، وإيقاف سياسة الجلنزة، وفي الوقت نفسه زاد تباعد الوطنيين عن الخديو وأصبح العداء صريحا، وفي ذلك المناخ قاد محمد فريد الحزب الوطني حيث عمل على توسيع دائرته حيث لا تقتصر على عضوية المثقفين من أبناء المدن، بل إنه عمل على ضم النقابات العمالية إلى الحزب.

كان محمد فريد قد أسهم في تكوين نقابة عمال الصنائع اليدوية ١٩٠٩م، كما عمل على تثقيف عامة الشعب وتعليمهم في مدارس ليلية.

في تلك الأثناء مات جورست وخلفه كتشنر عام ١٩١١م، وقد أعاد كتشنر سياسة القبضة الحديدية والحكم المطلق، فعادت سياسة الجلنزة مرة أخرى، وعادت سياسة مطاردة الوطنيين، وحدث أن كتب محمد فريد مقدمة لديوان شعر بعنوان "وطنيتي" فتم الحكم بحبسه لمدة ستة أشهر، وأخذت السلطات الإنجليزية تتعقب نشاطه حتى قررت اعتقاله في مطلع عام ١٩١٢م وهنا أثر محمد فريد أن يترك مصر اختيارا في مارس ١٩١٢م ليواصل نضاله ضد الاحتلال البريطاني في المحافل الأوربية إلى أن مات في ١٩١٩م بألمانيا.

الأحزاب السياسية الأخرى في مصر:

لم يكن الحزب الوطني وحده في ميدان النضال ضد الاحتلال البريطاني وإن كان أعلاها صوتا وأوضحها موقفا؛ ولكن كانت هناك أحزاب أخرى بعضها نشأ في احضان الاحتلال وبعضها الآخر نشأ في أحضان الخديوية، ويعد عام ١٩٠٧م عام نشأة الأحزاب السياسية في مصر، فظهر في ذلك العام العديد من الأحزاب السياسية مثل: حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية (ومؤسسه الشيخ على يوسف) الذي قام بتأييد الخديو، وحزب الأحرار (محمد بك وحيد) الذي نشأ في أحضان الاحتلال ، والحزب الدستوري (إدريس بك راغب) الذي يؤيد السلطتين الصورية والفعلية، وحزب النبلاء (حسن حلمى زاده) الذي كان يعبر عن عودة السيادة للعناصر التركية الشركسية، والحزب المصرى(لويس أخنوخ)، وحزب الأمة (لطفي السيد) الذي كان يعبر عن مصالح كبار الملاك الزراعيين وصاحب شعار مصر للمصريين، ثم أخيرا الحزب الجمهورى (محمد غانم).

وكانت كل تلك الأحزاب تناضل ضد الانجليز، وتطالب بالجلاء والدستور والحياة النيابية الحقيقية، لكن كلا منها بالكيفية التي كان يرى أنها مناسبة ولما يعبر عنه من مصالح وقوى سياسية، وقد استمر الحال كذلك بين مد وجزر إلى أن قامت الحرب العالمية الأولى عام (١٩١٤م) حيث أخذت الأمور مجرى آخر.

الفصل السادس

ثورة ١٩١٩

ثورة ١٩١٩

أسباب الثورة

اولا : الاسباب السياسية

ترجع الثورة إلى تذمر الشعب من حالتة السياسية، وتطلعه إلى ما يصبو إليه من حرية واستقلال .

ظل الشعب المصرى السنين الطوال يعانى احتلالا أجنبياً، اصيبت به البلاد منذ ١٨٨٢ ولم تكن مصر أقل من غيرها من الامم المتمدنة شعوراً بالجياة القومية ، وكان الشعب يسمع من الحكومة البريطانية بين حين وآخر وعوداً وعهوداً بالجلاء عن البلاد، ولكنه شهد على مر السنين نقض هذه الوعود والعهود .

شهد التغلغل فى شنون الحكومة كبيرها وصغيرها، وشهد السعى لفصل السودان وسلخه عن جسم الوطن، واستئثار إنجلترا بحكمة وشهد إلغاء الجيش المصرى وتجريد البلاد من كل قوة حربية ث وشهد تعيين المستشارين الإنجليز فى مختلف الوزارات ، وشهد مصرع الحكومة الاهلية، وأصدر الإستقلال ، وإلغاء مجلس النواب ، وإبطال النظام الدسورى الذى نالته من قبل ، والذى كان أداة لمقاومة التدخل الاجنبى، فلقد الغاه الإحتلال عام ١٨٨٣ وإنشاء بدلاً منه نظام صوريا قوامه مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ثم الجمعية التشريعية منذ ١٩١٣ » ولكها هيئات شورى صورية .

تعاقبت هذه الاحداث على البلاد ، بينما كانت الامة ترتقب أن تنجز إنجلترا وعودها وعيودها فى الجلاء إذا بالإحتلال يتفاقم ويزداد رسوخا بإعلان إنجلترا حمايتها على مصر فى ديسمبر ١٩١٤ فصار إحتلالاً مقرونا بحماية ، وبذلك ساء مركز مصر السياسي وازدادت بعداً عن أهدافها القومية .

ومع إعلان الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ أعلنت السلطات البريطانية تأجيل اجتماع الجمعية التشريعية إلى أجل غير مسمى وضماناً لعذم حدوث رد فعل لهذا التأجيل، ونظرا لعدم وجود نص فى القانون النظامى يمنع أعضاءها من الإجتماعات الخاصة صدر قانون منع التجمهر فى أكتوبر ١٩١٤ فى ١٨ اكتوبر ١٩١٤ وفى ١٨ ديسمبر تم وضع مصر تحت الحماية الإنجليزية وزوال السيادة التركية -

وعلى الرغم من إعلان إنجلترا أن مصر لن تتأثر بالمجهود الحربى بمناسبة إعلان الحرب بينها وبين تركيا، لأنها أخنت على عاتقها وحدها جميع أعباء الحرب دون أن تطلب من الشعب المصرى أية مساعدة .

إلا أنه فى عام ١٩١٤ أرسلت مدفعية مصرية للمساهمة فى الدفاع عن قناة السويس، وفى يناير ١٥ أستطاعت فصيلة من الجنود المصرين هزيمة القوات التركية فى موقعة الطور بسيناء وفى فبراير وصلت القوات التركية إلى قناة السويس و أشترك المصريين والإنجليز فى ردها .

واستجابة لطلب الحملة العسكرية الإنجليزية للبجر المتوسط فى أغسطس ١٩١٥ تم جمع نحو ٥٠٠ عامل من صعيد مصر لان لديهم قدرة كبيرة على الإحتمال وأرسلو إلى جزيرة مودروس وقد أى نجاحهم فى هذه الجزيرة إلى طلب أعداد أخرى من العمال المصريين الذين بلغ عددهم يوم الإنسحاب من غاليبولى نحو ٣٠٠٠ رجل من الصعيد حققوا هناك نجاحا عظيماً خاصة فى حفر الخنادق تحت وابل من القنابل ، كما ساهمت قوات مصرية أخرى فى صد زحف السنوسيين فى نوفمبر وطرد قواتهم من مطورح والسلوم مساعدة للبريطانيين .

ليس هذا فحسب فإن " مكماهون " المندوب السامي البريطانى شرع فى اول نوفمبر فى إجراء أكتتاب عام لصالح جرحى الحرب البريطانية وفرسان القديس يوحنا لبريطانيين واسر جنود الحلفاء المنكوبين يدفع باسم الصليب الأحمر، وصدرت الأوامر لرجال الإدارة بجمع هذه الأموال . وجار العمد والموظفين على الأفراد العاديين .

أضاف إلى ذلك هذه الأسباب ترجع ألى سوء معاملة الإنجليز للمصرين ، فقد أرتكب الإنجليز أسوأ الأخطاء إذ أتوا بجنود من المستعمرات إلى البلاد المصرية من غير أن يذكروا لهم شيئاً عن السكان الذين سيعيشون بينهم، وقد بلغ من جهل هؤلاء الجنود أن كانوا يظنون أن مصر بلاد إنجليزية ،وأن المصريين قوم دخلاء ويعجبون كيف سمح لهؤلاء العبيد أن يأتوا إلى هذه الديار » ويقول أحد الأستراليين " لو كان الامر بيدى لما أبقيت عل واحد من المصريين فى هذه البلاد " وكان يعامان المصربين بأشد أنواع القسوة والاحتقار .

كما قامت السلطات البريطانية بجميع الآلاف من العمال المصريين وسخرتهم في الإمداد لحملة فلسطين ، كما ازداد الطلب الحربى البريطانى على المصريين بالإكراه وكانت حملة المتطوعين ى وذلك عندما أراد الإنجليز أقتحم مضيق الدردنيل عنوة وكلف العمد فى بعض المديريا بالقبض على الناس وتسيرهم إلى ميادين القتال المختلفة مثل سيناء وفلسطين وجزيرة غاليبلى على ضفة الدردنيل والعراق وفرنسا حيث أدت هذه الفرقة أعملاً لا يمكن تقدير قيمتها ٠ وقد أغضب المصريين أستخدام العمال فى إنشاء سكة حديد سيناء والذي صحبه استيلاء السلطات البريطانية على دواب الحمل ووسائل " النقل وعلف الدواب رغم انف المصريين .

ليس هذا فحسب ففى ٢٠ يناير ١٩١٦ طلبت السلطات البريطاية بمصر جميع أفراد الرديف من جميع الفرق للخدمة العسكرية ما عذا الموجودين منهم فى خدمة الحكومة، وقد وافق مجلس الوزراء على ذلك ، كما كان لمبادئ الرئيس الامريكى ولسن خاصة مبدأ حق الشعب فى تقرير المصير أثر كبير من إنهاض الشعب ،وثورته .

ثانيا: الاسباب الاقتصادية

إن أهم أسباب الأزمة الاقتصادية التى كانت تعانى منها مصر فى وجود قوات الإحتلال البريطانى تضخم الإمتيازات الأجنبية ويكفى أن نقول أن نسبة الأجانب أرتفعت بشكل كبير، الخبراء الأجانب فى كل التصالح الحكومية ، المدرسون الأجانب

فـى كافـة مراكـز التعلـيم وفـى الوقـت الـذى كـان مرتـب سـعد زغلـول لا يزيـد علـى ٢٥ جنيـه كان مرتب أحد المدرسين الأجانب أربعين جنيها .

وفــى ظــل اتبــاع سياســة البــاب المفتــوح وإفســاح المجــال، لمزيــد مــن غــزو رأس المـال الاجنبـى قضـى علـى الصـناعات المصـرية والتـى تعمـد المسـتعمر ان يقضـى عليهـا وفـى. أحـد تقـارير اللـورد كرومـر عـن الحالـة الماليـة والإدارة فـى مصـر كـان يفخـر بـأن المقــاهى المصــرية كانــت مليئــة بالعمــال العــاطلين وأن الصــناعات المصــرية قــد قضــى عليها وحلت محلها الصناعات الأجنبية .

وفـى خـلال عـام ١٩١٥ كانـت حالـة مصـر سـيئة للغايـة حيـث أنقـع ورود ال١ب الـذى كـان يصـل إليهـا كـل. عـام فـي المواسـم التجاريـة بسـبب إغـراق السـفن التـى كانـت تجلبــه مــن الخــارج بواســطة الغواصــات المعاديــة التــى كثــر ظهورهــا فــى كــل البحــار وهبطـت أسـعار القطـن إلـى حـد كبيـر ممـا ادى إلـى الركـود الشـام فـى السـوق التجاريـة وتحديـد مسـاحة الأراضـى المزروعـة قطنـا وتـأليف لجنـة إنجليزيـة لمراقبـة تصـدير القطـن بأسـعار منخفضـة إلـى إنجلتـرا وارتفعـت أسـعار السـلع الإسـتهلاكية وأجـور المواصـلات » بينمـا لـم يـزد دخـل أفـراد الطبقـة الوسـطى رغـم زيـادة تكـاليف الحايـة وذلـك بسـبب جعـل مصـر قاعـدة للمخـابرات البريطانيـة والعمليـات الحربيـة فـى الشـرق الأدنـى . كمـا تعـذر اسـتيراد كثيـر مـن المـواد المصـنوعة ، ممـا سـاعد علـى إنشـاء عـدة مصـانع قـام بهـا أصحاب رؤوس الأموال لإنتاج ما كانت تستورده البلاد قبل الحرب .

واشـتدت الحكومـة فـى جمـع الضـرائب لصـالح الإسـتعمار بقسـوة وعنـف ، ومـع انخفـاض سـعر القطـن اضـطر الفلاحـون إلـى بيـع مصـاغ زوجـاتهم وحلـيهم ثـم الماشـية والـدواجن ، أو الإسـتدانه مـن المـرابين بالربـا الفـاحش لأداء المـال المطلـوب وكانـت فرصـة إنتهزهـا العمـد والمـديرون وتجـاز الغـلال حيـث أسـتولوا علـى المحاصـيل بأسـعار رخيصـة ثـم باعوهـا للفلاحـين مـرة أخـرى بأسـعار باهظـة ، ممـا زاد احسـاس الفلاحـين بـالظلم النـاجم مــن تشــكيل فرقــة العمــل المصــريين وجــع المحاصــيل للجــيش وقيــام الســلطة العســكرية بتحديـد أسـعار هـذه المحاصـيل بنفسـها لنفسـها، وتلـزم النـاس قبولهـا وتأخـذها بأثمانهـا

الضئيلة وتبيعها للدول الأخرى بالأثمان العالمية وضغط الموظفون الأنجليز على المصريين وسجنوا الكثير منهم بدعوى أنهم قد يناوءون الاحتلال .

وأنت الأزمة فى بعض الجهات إلى صدام بين الفلاحين والحكومة بعد ان بات الفلإحون مضطرين إلى مقاومة الحجز على اقطانهم فلجأوا إلى رمى البوليس بالحجاة وإقامة المتاريس وقطع خطوط الهاتف ، وكان مصرح إحدى هذه الأحداث " منشية الاخوة " بالدقهلية.

وليس ادل على استفحال الأزمة فى الريف المصرى واستهانة رجال الإدارة بالفلاحين من لجوء الإدارة إلى خلع بيوت الفلاحين بالقوة والهجوم على محاصيلهم وبيعها استيفاء للضرائب -

وبلغ الدين العام الذى على مصر للماليين الأجانب نحو ٩٩ مليون جنية وإذا كانت سنى الحرب فرصة لنمو الرأسمالية المصرية على حساب الرأسمالية الأجنبية فعنه ما أن وضعت الحرب أوزارها حتى عادت الأمور إلى سابق عهدها وبالتالى خشيت الرأسمالية المصرية ضياع مكاسبها فرات فى الثورة فرصة للقضاء على العنصر الأجنبى أو على الأقل للحد منه وهذا يفسر لنا تأييد الرأسمالية المصرية لثورة ١٩١٩ .

وساعد على نمو البرجوازية الناشئة فى مصر إبان الحرب حاجة الجيش البريطانى وقد تضخم عدده إلى صناعات الغذاء والكساء والذخيرة وصيانة الإسلحة ة لا سيما وقد زادت نفقات هذا الجيش بنحو خمسة ونصف مليون جنية ، وبجانب ذلك تزايدت حاجة السوق الوطنية إلى بعض النسائج الشرقية التى توقف وردوها من الشام نتيجة للحرب و أصبحت تنسج فى القاهرة .

ونتيجة لنمو البرجوازية الوطنية فقد زاد حجم الطبقة العاملة المصرية أيضاً، ورغم ذلك أنتكست الحركة النقابية بدلا من نموها بنمو الطبقة العاملة ى وذلك أن الأحكام العرفية زادت ظروف العمل سوءا فإذا اخذنا فى الإعتبار أن الرخاء النسبى الذى جلبته الحرب لم يستفد منه إلا التجار ملاك الأراضى الزراعية ، اما العمال فلم

تـزداد دخـولهم بـرغم أرتفـاع تكـاليف المعيشـة ، ومـن ثـم كـان اشـتراك العمـال فـى ثـورة ١٩١٩.

وسـاعد حلـى ثمـو البرجوازيـة التاشـئة فـي مصـر إبـان الحـرب حاجـة الجـيش البريطـاني وقـد تضـخم عـدده إلـى صـناعات الغـذاء والكسـام والأخيـرة وصـيانة الإسـلحة، لا سـيما وقـد زادت نفقـات هـذا الجـيش بنحـو خمسـة ونصـف مليـون جنيـة، وبجانـب ذلـك تزايـدت حاجـة السـوق الوطنيـة إلـى بعـض النسـائج الشـرقية التـى توقـف وردوهـا مـن الشـام نتيجة للحرب وأصبحث تنتج فى القاهرة .

ونتيجـة لنمـو البرجوازيـة الوطنيـة فقـد زاد حجـم الطبقـة العاملـة المصـرية أيضـا، ورغـم ذلـك أنتكسـت الحركـة النقابيـة يـدلا مـن نموهـا بنمـو الطبقـة العاملـة ؛ وذلـك أن الأحكـام العرفيـة زادت ظـروف العمـل سـوءاً ، فـإذا اخـذنا فـى الإعتبـار أن الرخـاء النسـبى الـذى جلبتـه الحـرب لـم تقـد متلـه إلا التجـار ومـلاك الاراضـي الزراعيـة، أمـا العمـال فلـم تـزداد دخـولهم بـرغم ارتفـاع تكـاليف المعيشـة، ومـن ثـم كـان اشـتراك العمـال فـي ثـورة ١٩١٩.

وأكثـر مـن ذلـك فقـد احتكـرت الحكومـة البريطانيـة بـذرة القطـن جميعهـا مـن محصـول عـام ١٩١٧ بسـعر أقـل مـن سـعرها الحقيقـى وألغـت الحكومـة فـى نلـك السـنة اوامـر تصـدير القطـن، وحصـرتها فـى عـدد مـن بيـوت التصـدير، وكلهـا أجنبيـة، فكـان الإحتكـار وسـيلة للـتحكم فـى أسـعار مـا تشـترية مـن المحصـول وبـذلك ربحـت هـذه البيـوت الملايين من الجنيهات على حساب المنتج البائس.

وأصـيبت مصـر بخسـارة إقتصـادية فادحـة فـى موسـم ١٩١٨ إذ احتكـرت البريطانيـة محصـول القطـن جميعـه فـى ذلـك العـام ويـدخل فـى سـباق الأسـباب الإقتصـادية للثـورة مصـادرة السـلطة العسـكرية لأرزاق النـاس وحاصـلاتهم ومواشـيهم ودوابهـم ممـا سـبق عنـه الكـلام ثـم تخفـيض مسـاحة الأراضـى المنزرعـة قطنـا طيلـة مـدة الحـرب تـوفيرا لمئونـة الجيـوش البريطانيـة وحلفائهـا ، وجملـة القـول أن الأسـباب الاقتصـادية كـان لهـا دخـل كبيـر فى قيام الثورة .

ثالثا: الأسباب الاجتماعية

كثر الأوربيون الذين جاءا مصر يغترفون من أموالها وكفل لهم نظام الإمتيازات الأجنبية حرياتهم فجمعوا الثروات الضخمة على حساب الشعب وشيدوا القصور وعاشوا عيشة الامراء ، واصبوا من أصحاب المصانع الكبرى فى الدولى ، فراح الألمان يتسللون إلى بعض الوظائف العلمية ورضى الإنجليز بذلك ، و أخذ الفرنسيون ينشرون ثقافتهم فى المحاكم ودور التعليم والشركات ، واقتفى اثرهم فى ذلك الإيطاليون واليونانيورن حيث تمادوا فى الإستغلال حتى فى أصغر الوظائف الإجتماعية .

واستولى الإنجليز على أهم المراكز والمناصب فى مصر، إذ قامت السياسية الإنجليزية على اتساع نطاق الوظائف لهم فى الحكومة، وأصبح الموظف المصرى آلة فى يد الإنجليز علية حق الإصغاء وفى الحقيقة الأمر فقد خضعت المناصب الدنيا للمصريين ، وقصرا المناصب العليا على غير المصريين بصفة عامة -

وكون الارمن جالية خالصة بعم ومارسوا العمل الإقتصادى ومنهم الذين أحنلوا مكانة مميزة فى المجتمع المصرى ، فقاموا بالأعمال والصرف وصناعة السجائر والتجارة والسياسية ى وكان لهم دور بارز فى النشاط الشيعى فى مصر ، وأنهم أول من أنشاء أول حركة اشتراكية ظهرت فى مصر عام ١٨٩٥ بإنشاء نقابة عمال الأحذية بالإسكندرية، وقد شاركهم اليونانيين . وزاد عددهم بقيام الحرب حيث قاسوا من الإضطهادات فى تركيا والشام مما.أضطرهم إلى الهجرة إلى مصر .

واستفاد اليهود منظروف الحرب وذلك لدرايتهم وكفاءتهم من الشئون الإقتصادية، حيث كانوا يطوفون فى الأسواق بمصر والأقاليم لالتقاط الجنيهات الذهبية التى يجدونها بين يدى الجمهور أو لدى ويدفعون عن كل جنية أربعة أو خمسة مليمات زيادة على سعره الرسمى (٩٧٥ مليماً) -

إن ظروف الحرب أدت إلى إنقطاع سيل رؤوس الأموال الاجنبية وتصفية عمال الرأسماليين، الأجانب من رعايا ألمانيا وحلفائها . وإغلاق بعض البنوك أبوابه وإشتداد الحاجة إلى صناعات مختلفة لسد حاجة الشعب والجيش المرابط فى أرض

مصـر، كـل هـذا اتـاح للرأسـمالية المصـرية الفرصـة للنـزول إلـى الأسـواق ارتفعـت رؤوس الأمـوال المصـرية فـى البنـوك ارتفاعـا سـريعا وخاصـة فـى البنـك الأهلـى الإنجليـزى التضـرى - كما ظهرت الصناعات الوطنية بسبب قلة الوارد من الخارج .

أمـا عـن المثقفـين فقـد ارتفعـت أصـوات المفصـولين مـن وظـائفهم بسـبب إلغـاء تلـك الوظـائف أثنـاء فتـرة الحـرب وأصـبح الحـال بالنسـبة للعمـال ، امـا الفلاحـون فقـد عـانوا أشـد القسـوة والعنـف أثنـاء الحـرب كمـا سـبقت الأشـارة إلـى ذلـك ن وكـل ذا أدى إلـى كثيـر مـن الفقـر والجهـل والجـرائم والسـرقات ، وعـانى المجتمـع المصـرى أبـان هـذه الفتـرة مـن الـدعارة وتجـارة الرقيـق الأبـيض بسـبب الضـائقة. الإقتصـادية خاصـة بـين اليهـود والأرمـن خاصـة بعـد وجـود الأعـداد الـوفيرة مـن الجنـود التـابعين للأمبراطوريـة البريطانيـة واغـداقهم علـى هـذه الوجـوه وانتشـرت البيـوت السـرية فـى القـاهرة و لاإسـكندرية وحواضـر المـديريات ، حيـث سـوء سـلوك جنـود الإمبراطوريـة ، لـذا كـان لكـل هـذه المسـاوئ أثرهـا فـى انهـاض الشـعب المصر ضدها ومشاركة فى ثورة ١٩١٩ .

رابعا: الأسباب الفكرية:

كـان لصـدور قـانون المطبوعـات أثـره فـى الحـد مـن حريـة الكلمـة كمـا كـان لأغـلاق صـحف الحـزب الـوطنى أثـر أكبـر فـى حرمـان الشـعب مـن منـارة الوطنيـة التـى قـدمت للجمـاهير الكثيـر لمـت الشـعب لـم يحـرم مـن الـزاد القـرى فـى الكثيـر ممـا كتـب سـواء فـى صـحف وطنيـة أو مـا حملتـه نفـوس المصـريين الـذين شـاركوا فـى الأعمـال الحربيـة ' داخـل مصر وخارجها ثم عدوا لبلادهم .

وفـي الوقـت الـذي كانـت فيـه الثقافـة والتعلـيم يتـدهوران فتحـرم الجامعـة المصـرى التـى جاهـدت الأمـة مـن أجلهـا، تحـرم مـن الإعانـة السـنوية للأوقـاف ' كمـا تحولـت المدارس المصرية إلى مستشفيات عسكرية لجرحى الحرب من الإنجليز وحلفائهم .

وكـان للحـرب أثرهـا غيـر المقصـود فـى اسـناد بعـض وظـائف التـدريس فـى المـدارس العليـا للمدرسـين المصـريين ودائمـاً تطعـن إنجلتـرا فـى كفـاءة النصـريين فمنعـوا مـن التـدرس فـى مدرسـة الطـب إلـى ان تغيـب المدرسـين الإنجليـز بسـبب الحـرب اسـندت كثيـر

مـن الوظـائف التدريسـية إلـى بعـض المصـريين، كمـا الغيـت لمجانيـة مـن مدرسـة المعلمـين السلطانية، وكذلك في مدرسة الحقوق السلطانية وغيرها .

مقدمات الثورة :

اعتقـدت إنجلتـرا أن الشـعب المصـرى مـادام لـم يثـر بسـبب الغـاء الحمايـة التـى فرضـت عليـه فلـن يثـور أبـدا، وقـد اسـتغرب وينجـت مـن طلـب سـعد زغلـول وصـحبه الحريـة والإسـتقلال لمصـر ، ورغـم أن الثلاثـة كـانوا أعضـاء فـى الجمعيـة التشـويعية وهـى الهيئـة البرلمانيـة الشـرعية وكـانوا منتخبـين " لأن بعـض أعضـائها كـانوا معينـين " إلا ان المعتمـد البريطـانى تعجـب مخاطبـأ رئـيس وزراء مصـر ، هـؤلاء الثلاثـة مـن يمثلـون الوفـد ؟ اولقـد بـدأت حركـة جميـع العـرائض فـى مصـر لإثبـات شـرعية تمثيـل الوفـد للشـعب المصـرى بكافة طبقاته ، ورفض وينجب أن يعترف باى صفى تمثيلية لسعد وزميليه .

وقـد تكـون الوفـد فـى بـادئ الأمـر مـن (سـعد زغلـول وعلـى شـعراوى ومحمـد محمـود وعبـد العزيـز فهمـى ولطفـى السـيد ومحمـد علـى علويـة وعبـد اللطيـف المكبـانى) وكانـت تجمعهـم رابطـة العضـوية فـى الجمعيـة التشـريعية عـدا محمـد محمـود وأحمـد لطفـى السيد .

عمـل الوفـد علـى أن يثبـت لهيئـة صـفة التحـدث عنالأمـة ، ورأى أن الوسـيلة العمليـة فـى ذلـك الوضـع صـيغة توكيـل يوقعهـا أعضـاء الهيئـات النيابيـة القائمـة ذلـك الحـين، كالجمعيـة التشـريعية ومجلـس المـديريات والمجلـس عمـل الوفـد علـى أن يثبـت لهيئـة صـفة التحـدث عـن الأمـة ، وراى أن الوسـيلة العمليـة فـى ذلـك الوضـع صـيغة توكيـل يوقعهـا أعضـاء الهيئـات النيابيـة القائمـة ى ذلـك الحـين ، كالجمعيـة التشـريعية ومجلـس المـديريات والمجـالس البلديـة وغيرهـا وأكثـر عـدد ممكـن مـن نـوى الـرأى والأعيـان وسـائر طبقات الشعب -

طبعـت التـوكيلات وأذيعـت الصـيغة بـين أعضـاء الهيئـات النيابيـة والجماعـات المصـرة علـى إخـتلاف طبقاتهـا للتوقيـع عليهـا ، فأقبـل النـاس عـن طيـب خـاطر وحماسـة

يوقعون عليها فى مختلف الأوساط ، وانتشرت من العاصمة إلى الأقاليم، فصادفت نفس الحماسة التى قوبلت فى القاهرة .

ولما كانت وزارة رشدى مؤيدة للوفد فقد أصدرت تعليماتها إلى مديرى الأقاليم بعدم التعرض لحركة التوقيع على توكيل الوفد ، فساعد ذلك على انتشار الحركة واتساع مداها .

وفى الوقت نفسة عندما رأت سلطات الإحتلال أن حركة التوكيلات أخذه فى الاتساع فى المدن والأقاليم ، وأن ذلك أساس لحركة عامة للمطالب بالإستقلال التام ، فقد خشيت من ذلك وعملت على احباطها فأصدر المستشار البريطانى لوزارة الداخلية ' هينز " اوامره إلى مديرى الأقاليم بمنع تداول التوكيلات أو التوقيع عليها، وما ساعد على نمو الحركة هو خلاف الوزارة الرشدية مع السلطة البريطانية .

ثم ضم الوفد غليه أعضاء آخرين لاستكمال بعض العناصر التى تمثل طبقات الامة وهم " حمد الباسل واسماعيل صدقي ومحمود أبو النصر وسنوت حنا وجورج خياط وواصف غالى وحسين واصف وعبد الخالق مدكور " .

وفى ٢٠ نوفمبر ١٩١٨ طلب سعد زغلول بصفته رئيسا للوفد من قيادة الجيش الإنجليزى جوازا له ولأعضاء الوفد بالسفر إلى انجلترا ، ولكن السلطة العسكرية ردت _ بعد أن استعجل سعد زغلول طلب هذا برسالة أخرى فى ٢٨ نوفمبر _ بما يدل على نيتها فى تعطيل سفره فكتب سعد إلى وينجت فى ٢٩ نوفمبر رسالة يطلب اليه فيها التوسط ، وجاء الرد فى أول ديسمبر وفيه:

أولا : أن المندوب السامى ، بعد استشارة حكومية جلالة الملك لا يستطيع التوسط لدى السلطة العسكرية في هذا الموضوع .

ثانيا : يدعوه المندوب السامى الىأن يقدم إليه كتابة، ما يريد تقديمة من اقتراحات بخصوص كيفية الحكم فى مصر ، بشرط " ألا يخرج ذلك عن الخطة التى رسمتها حكومة جلالة الملك وأعلنتها من قبل " يقصد بذلك الحماية ، وبذلك حددت

انجلترا موقفها من الوفد وهذا الموقف الذى تشبثت به إلى أن زحزحتها عنه ثورة ١٩١٩ ، وهو يقوم على أساسين : الاول : عدم تمكين الوفد من السفر إلى الخارج وحصر نشاطة فى دائرة ضيقة لا تتعدى القيام بمخابرات بسيطة مع دار المندوب السامى، والثانى التشبث بالحماية .

وفى ٢ ديسمبر قدم رشدى استقالته حيث سجل منها رفض الحكومة البريطانية سماع أقواله وتسويقها فى سفره ، ولكن سعد تأم لان رشدى لم يسجل في استقالته منع الوفد من السفر، واعتذر رشد عن هذا ، ووعد بأن يفعل فى المرة القادمة لأن السلطان رفض استقالته كما رفضها المندوب السامى ، والواقع أن رشدى قدم هذه الإستقالة يأسا من تقديم السياسة البريطانية لأية تنازلات بشأن الحكم الذاتى وتنظيم الحماية فان " برونبيت " الذى ترأس اللجنة الخاصة بالإصلاح الدستورى والأمتيازات فى أخر ١٩١٧ قدم مقترحاته – بعد انتهاء اللجنة من علمها إلى رشدى ولحلفها الأخير فى الآتى :

أولا : تأليف مجلس نواب من المصريين وله سلطة استشارية ومجلس أعيان له السلطة التشريعية والفعلية ويتكون من :

أ) الوزراء المصريين والمستشارين الانجليز ومن مرتبتهم من الموظفين الإنجليز وهؤلاء يمثلون الأعضاء الرسميين .

ب) ثم أعضاء منتخبين منهم ١٥ أجنبيا و ٣٠ مصرياً، وبالتالى فإن أغلبية مجلس الأعيان تكون للإنجليز والأجانب وحدهم بل فيما يسرى على المصريين أنفسهم.

ثانيا أجاز مشروع " برونييت " فى الحالات العاجلة تقديم مشروعات القوانين مباشرة إلى " مجلس الأعيان " وذهب برونييت إلى أن حق الشعوب الصغيرة فى حكم نفسها بنفسها وتولى إدارة شئونها هو أمر مقبول بالنسبة للشعوب التى تتألف منها أمة متجانسة وليس هذا حال مصر . وقد اعتبر رشدى ان ذا المشروع " ضم واستلحاق " وقلب للحماية إلى " ضم مجرد بسيط ' الفرض من هذا المشروع هو اقناع الأجانب بالنزول عن امتيازاتهم حتى تنحصر السلطة كلها فى أيدى بريطانيا ولا تكون مصر إلا

بمثابة مستعمرة بريطانية ، وهو الامر الذى أغضب المصريين ووحد بين المتطرفين و المعتدلين .

وفى ٦ ديسمبر أرسل الوفد نداء إلى معتمدى الدول الأجنبية بمصر احتجاجاً على الخطة التى اتخذت من جانب انجلترا لمنع الوفد من السفر ولمنع نشر أخذ رأى الأمة المصرية فيه ، ثم توالت النداءات والبيانات ومنها برقيات من الوفد للدكتور ولسن بباريس فى ١٤ ديسمبر ، ٢٦ ديسمبر ، ٣ يناير ١٩١٩ بالإحتجاج بشدة على كل اعتداء على حقوق مصر الشرعية وذلك بالمساعدة فى سفر الوفد كما أرسل إلى كل من رئيس وزراء فرنسا " كلمنصو " رئيس وزراء ايطاليا" اورلندو" .

اختمرت فكرة الحرية الكاملة فى أذهان المصريين، وأصبح كل مضرى يتساءل عما وصلت إليه الحركة وما يراد لها فى المستقبل ولم تكن أعمال الوفد المصرى حتى ذلك الوقت تعلن للى الأمة المصرية بصفة رسمية بل كانت تنقل إليها أخبارها بطرق غير مباشرة ، ورأى الوفد أن المسألة قد وصلت إلى الحد الذى يجب عليه فيه أن يعلن أعماله إلى الأمة بصفه رسمية ، فتزاد بذلك التفافاً حول الوفد.

وكان الوفد يرمى إلى غرض آخر وهو أن يزيد الأجانب المقيمين فى مصر علماً بحقيقة الحركة المصرية وأغراضها ووسائلها حتى يطمننوا اليها ولا تؤثر فيها الدعاية السيئة التى كان يبثها بينهم أعداء الحركة لذلك دعا " حمد الباسل باشا " عضو الوفد نفراً كبيرا من أعضاء الجمعية التشريعية والهيئات النيابية الأخرى والعظماء وكبار ذوى الآراء للاجتماع بمنزله فى ١٣ يناير ٩ لسماع كلمة الوفد فيما يعمل لتحقيقه من الحصول على استقلال البلاد كاملاً وحريتها تامة . وقد ألقى سعد زغلول خطاب ها فى هذا الاجتماع .

تفاقمت الحالة السياسية فى مصر واشتد هياج الخواطر بسبب إجراءات العسف التى اتبعتها السلطة العسكرية حيال الأمة ومنع الوفد من السفر ، وزاد الحالة تفاقماً استقالة حسين رشدى تضامنا مع الوفد ، قررت الحكومة البريطانية استدعاء السير وينجت المندوب السامى إلىلندن لتقف منه على الحالة تفصيلا تمهيدا لوضع

الخطة التى تراها ناجحة ٠ وقد غادر ونجت القاهرة مساء ٢٠ يناير وناب عنه فى غيبته السير ملن شيتهام ، وقد استمرت الحركة فى الأشتداد بعد رحيل وينجت واستمر الوفد فى عودته واعتزم عقد اجتماع عام فى بيت الأمة (بيت سعد زغلول) حدد له يوم ٣١ يناير » ولكن السلطة العسكرية قزرت منعه .

ان تشبث رشدى كما ذكرت خطاب استقالته فى ١٠ فبراير ١٩١٩ بسفر الوفد " كشرط أساسى " لسحب استقالته، ليس سبب ازدياد قوة الوفد فى مصر ، لأمنه لو كان قد سمح له بالسفر منذ البداية بدون الوفد لرفض أيضاً وأصر على ضرورة سفر الوفد وذلك لسببين : الأول : أن الخطة بين الوفد ورشدى كانت منذ بداية نقوم على هذا الأساس ، ولم يكن فى وسع رشد أن ينقض هذا التعاون ويسنافر" حده دون أن يعوض نفسه لهجوم الوفد علية ومحاربة أى اتفاق يتوصل إليه على أساس الحماية . وهو ما سوف تؤيده الاحداث عندما يتخاذل السلطان، ويقبل استقالة رشدى نهائيا وثانيا : أن رشدى نفسه كان يعلم أن وزارته لا تقوم. على اسس دستورية ومن ثم فلم يكن ليستطيع أن يبرم اتفاقا مع انجلترا بخصوص مستقبل مصر وارء ظهر الوفد الذى وكلته الأمة .

وعلى كل حال أرسل وينجب فى ١٦ يناير إلى حكومته يؤيد طلبات رشدى ويحثها على قبولها ، وعندئذ رأت الحكومة البريطانية استدعائه اليها ليشرح الموقف بنفسه ، فسافر إلى باريس فى ٢١ يناير » وصلها فى يوم ٢٩ منه على هذا الموقف كان سفر وينجب سابقة الذكر.

وبسبيب رفض الحكومة البريطانية السماح للوفد للسفر إلى الخارج جدد رشدي استقالته فى أول مارس ١٩١٩ فقبلها السكان هذه المرة ى وكان ذلك نقطة تحول فى الموقف كله ، ومعناه طى قضية الإستقلال وتثبيت الحماية، وحرمان مصر من عرض قضيتها على مؤتمر الصلح.

وفى خطاب سعد زغلول الذى ألقاه فى ٢٧ فبراير بقاعة الجمعية المصرية للإقتصاد والتشريع أعلن بطلان الحماية بطلاناً تاماً وقرر امام المجتمعين أن الشعب

يـرفض هـذه الحمايــة ويطلــب الاســتقلال وحــاول ســعد أن يصــبغ علــى حركتــه مزيــد مــن الشـرعية فأرسـل إلـى الملـك فـؤاد " السـلطان فـؤاد وقتئـذ خطابـاً إليـه فيـه أن يؤيـد شـعبه ولكـن فؤاد لم يرد -

أحداث ثورة ١٩١٩

ان ثورة ١٩١٩ تنقسم في الحقيقة إلى مرحلتين: الثورة العنيفة التي حدثت في مارس أثر نفي سعد زغلول وصحبه الثلاث إلى مالطة، وهي مرحلة قصيرة المدى من الناحية الزمنية، وهي الثورورة التي قاومتها القوات العسكرية البريطانية بكل عنف، وهي المرحلة التي اشترك فيها الفلاحون اشتراكا فعالا، وفيها ظهرت الحكومات الوطنية المستقلة عن القاهرة في زفتى والمنيا والمجالس الوطنية المستقلة في كثير من المراكز، وهي أخر المرحلة التي كان يمكن أن تتطور من ثورة سياسية إلى ثورة اجتماعية غير واعية.

ثم تلتها المرحلة الثانية للثورة التى بدأت من أبريل وهى مرحلة طويلة المدى تتميز بخروج الفلاحين من العمل الثورى الايجابى وانحصار الثوراة فى القاهرة ومدن القطر ولعبت فيها عناصر المدن من طلبة وموظفين ومحامين وعمال الدور الاساسي هذه هي مرحلة الكفاح السلمي.

لما أغرقة محمد سعيد فى وزارته الرابعة بعد وزارة رشدي على الموظفين من علاوات ودرجات ، كما أن اضطرار الموظفين كان بعد تسلمهم مرتباتهم ، والجدير بالذكر أن ثورة ١٩١٩ كانت ثورة شعبية شملت جميع طوائف الشعب وان كان للطلبة الدور البارز فيها، ولكن لا نستطيع أن نفعل دور الفلاحين والعمال .

وقد نظم الطلبة أنفسهم فى لجان لتنظيم أعماليم وتحركئاتهم فى الثورة واعتمدت عليهم قيادة الوفد البرجوازية فى كثير من الأعمال » فإلى جانب المظاهرات قام الطلبة بدور البوليس الوطنى لحفظ النظام أثناء المظاهرات والإجتماعات وتوزيع المنشورات وتنظيم وسائل المقاومة وهو عمل ايجابى على مقياس واسع وكبير ، وهذا بخلاف الفلاحين الذين لم يكن هناك من ينظمهم أو لم تكن هناك قيادة تقود هذه الفة من الشعب .

وفى ٨ مارس ١٩١٩ ألقت السلطات البريطانية القبض على سعد زغلول وثلاثة من صحبه، وهم محمد محمود باشا واسماعيل صدقى باشا وحمد الباسل باشا

وساقتهم إلى ثكنة قصر النيل حيث قضوا الليل بها، وفي ٩ مارس نقلوا الى بورسعيد ثم إلى جزيرة مالطة التي اختارتها السلطة العسكرية منفى لهم ومعتقلا .

وفى ٩ مارس بدأت الثورة بمظاهرات الطلبة كما سبقت الإشارة، وان كانت المظاهرات سلمية ، اذ أضربوا عن تلقى الدروس وخرجوا من مدارسهم ، وكان طلبة مدرسة الحقوق او المصربين، وفى اليوم التالى الأثنين ١٠ مارس كان جميع طلبة المدارس والازهر قد أضربوا عن دروسهم وأعلنوا الإضراب العام ، وألقوا مظاهرة كبرى ، أنضم إليهم فيها من صادفهم من أفراد الشعب مخترقين شوارع القاهرة وميانينها ومروا بدور المعتمدين السياسيين هاتفين بحياة مصر والحرية والوفد ، ومنادين بسقوط الحماية .

واشترك العمال فى الثورة وسقط منهم فئات من القتلى والجرحى ، وفى يوم ١١ مارس أضرب عمال الترام ، واستمر اضرابهم ثمانية أسابيع ولم يعودوا إلى عملهم إلا بعد الإفراج عن سعد إثر اعتقالة الأول ، كما أضرب عمال العنابر يوم ١٥ مارس، وكان عددهم يزيد على أربعة آلاف ، ولم يعودوا ل ١٩١٩، واضرب عمال الفنارات والأحواض وورش الحكومة في الاسكندرية.

قد عمل عمال العنابر إلى اتلا مفاتيح قضبان السكة الحديد، ثم قطعوا الخط الحديدى بالقرب من امبابة فتعطلت قطارات الوجة القبلى دفى يوم ١٦ مارس اعتصم عمال شركة النور فباتت العاصمة فى ظلام حالك ، واخذت المظاهرات تسير ليلا تحمل المشاعل، وفى ١٨ مارس اجتمع عمال العنابر وفريق من الصناع فى شار ع بولاق ثم ساروا إلى الأزهر للإنضمام إلى المتظاهرين فيه ، وقد اشتبكوا مع القوات العسكرية البريطانية بالقرب من كوبرى العلا، وسقط كثير من القتلى والجرحى .

وكانت نقابة المحامين قد أعلنت الإضراب انقطع المحامون عن المحاكم إلا من كان يوفدهم المجلس اليها لطب تأجيل القضايا و استشارت القسوة فى قمع المظاهرات غضب الناس وحنقهم فكثرت المظاهرات بدلا من ان تقل ، وقد دعا عمل المحامين هذا إلى اجتماع رئيس محكمة الإستئناف (وكان وقتند يحيى باشا ابراهيم)

والمستر شيلدون ايموس نائب مستشار الحقانية فى ١٥ مازس للنظر فى اضرب المحامين فكتبا للنقابة المحامين يرجونها العدول عن الإضراب » فلما لم يكن تحويل المحامين عزمهم اعلن القائد العام فى ١٧ مارس منشوراً بتهديد المحامين .

أنشأت القيادة العسكرية البريطانية محكمة عسكرية فى قسم "الأزبكية لمحاكة المقبوض عليهم فى اليوم الأول للثورة واستمرت فى الأيام التالية تحاكم من يقبض عليهم فى المظاهرات » وكانت أحكامها تصدر بالحبمن أوالجلد أو أيهما معا أو الغرامة.

انتشرت النقابات فى كل مكان ومالي صناعة وحرفة حتى قيل أن عدد النقابات فى الإسكندرية وحدها زاد إلى ٢٣ نقابة وفي القاهرة إلى ٣٨ وفى القنال إلى ١٧ ، وفادت هذه النقابات حركات اضطراب كثيرة أحتلت فيها المصانع وتحقق للطبقة العاملة بعض الزيادة فى الأجور لتقابل بعض الشئ فى الزيادة الضخمة فى تكاليف المعيشة، كما قامت بتنظيم الصفوف وقادت الإضتطراب ، وطالبت بساعات عمل اقل.

وفى ٢٠ مارس أجتمع طلبة مدارس الأمريكان وويصا والجمعية الخيرية والثانوية الأميرية والنهضة والأقباط العالية والمعهد الدينى بأسيوط بفناء كلية الأمريكان ، وقاموا بمظاهرة سلمية وقام جمهور من الأهالى معهم على اختلاف طبقاتهم طافوا شوارع المدينة ولم يحدث ما يكدر صفو الأمن العام مما يبرهن أن المصريين أمة مسالمة .

وعن أخبار الثورة فى أسيوط يضح " فكرى أباظة " أن المواصلات قطعت بين أسيوط والقاهرة وبين أسيوط وغيرها من المدن الأخرى ، وبذلك يوضح أن أسيوط انعزلت أو انفصلت عن باقى المدن المصزية » وان أخبار الثورة في القاهرة أثارت حماس الناس فى أسيوط كشرت عن أنيابها وانشدت الأغانى وطبع منها أكثر من ٢٠,٠٠٠ نسخة ووزعوهاعلى الجماهير وقد غناها المسلمون والأقباط ، فقد كللت الثورة تفوق عن ستة آلاف نسمة .

والواقـع أن الكثيـر مـن الكتـاب يركـزون علـى الأحـداث فـى اسـيوط بأنهـا مـن أعنـف الحـوادث فيـذكر "أحمـد بهـاء الـدين " هجـم الثـوار علـى مراكـز البـوليس واسـتولوا علـى السـلاح ، وتكونـت لجـان مـن المحـامين تحـافظ علـى الأمـن وتباشـر مسـئوليات الحكـم ، والأهـالى يشـنون علـيهم الهجمـات المسـلحة يـوم بعـد يـوم وكـان مـن أهـم هـذه اللجـان " اللجنـة الوطنيـة المحليـة " التـى أصـدرت بتشـجيع مـن مـديرها منشـورات تنـادى بالإسـتقلال وتستنكر العنف .

الجدير بالذكر أن مطالب الأقاليم بالإجقتقلال انتشرت بسرعة فى الأقاليم -

واقامـت لهـا حكومـات وطنيـة محليـة ٠ كمـا حـدث فـى زفتـى والاسـكندرية و الزقـازيق وبنهـا وقليوبيـة وسـمنود ودميـاط والمنصـورة والفيـوم والمنيـا وقنـا وأسـوان بجانـب أسـيوط ويـرى الـبعض بحـق أن قيـام هـذه الحكومـات المحليـة أو المجـالس الوطنيـة كـان محاولـة مـن جانـب الطبقـة البورجوازيـة المصـرية لحمايـة ممتلكاتهـا مـن جمـوع الشـعب ‘ وانهـا قامـت بغـرض المحافظـة علـى أوضـاع الملكيـة الفرديـة بعـد أن افلـت زمـام الموقـف مـن حكومـة القـاهرة فعلـى سـبيل المثـال ، أوشـك الثـائرين مـن اشـعال النـار فعمـارة محمـود باشـا سـليمان وولـده محمـد باشـا محمـود أحمـد المنفيـين فـى مالطـة ومـن أجلهـم قامـت الثـورة حيـث رصـت صـفائح البنـزين المنهـوب مـن مخـازن مجـاورة حـول العمـارة وحينمـا قيـل لهـم إنـه منـزل محمـد محمـود المنفـى مـن أجـل حريـة الـبلاد » فقـال أحـدهم وعـل وزع محمـود باشا سليمان أرغفة العيش على الجائعين نحن طلاب قوت .

ويمكننا القول ان الفلاحين لم يكونوا على درجه كافيه من الوعي الاجتماعي والسياسي الذي كان للطبقة البرجوازيه كما كان ينقصهم التنظيم، ومع ذلك لم تظل تلك الاشياء من اهميه الدور الخطير الذي قام به الفلاحون، الذين كانوا يعانون من ظلم اجتماعي في ظل الاوضاع القائمه التي تعمل تحت سلطات الاحتلال على الابقاء وعليها وتدعمها.

ولمـا سـاءت الحالـه فـي اسـيوط، وصـلت فـي ٢٤ مـارس طائرتـان حربيتـان عائـدتين الـى اسـيوط فاشـتركتا فـي عمـال الـدفاع وفـي القـاء بعـض القنابـل علـى الاهـالي،

كم ساءت التحدات الحربيه من القاهره الى اسيوط بطريق البواخر النيليه وقد لقيت في طريقها مقاومه عنيفه من جماعات الثوار على ضفاف النيل بين ديروط واسيوط

لم تقتصر الثورة فى الأقاليم على اسيوط قط وانما كانت جميع الأقاليم المصرية كانت عنيفة بالفعل مثل "أسيوط ا بل واشد ولما لم نستطع سرد هذة الأحداث كاملة فسنقتصر على امثلة قليلة بجانب ما طرحناه عن أسيوط فالمثال التالي عن زفتى حيث قامت مظاهرة ضخمة في ١٨ مارس ١٩١٩ برئاسة يوسف الجندى / وأعلنت الإستقلال وأنزلت العلم الذي يرفع على المركز ورفعت بدل منه علما اخر وطنيا وازاعت منشورا بان الجنة تولت الأمر فى المدينة للمحافظة على الامن واصدرت جريدة أسمتها الجمهورية – فما كان من السلطة العسكرية إلاأن أرسلت إلى زفتى قوة من الجنود الاستراليين لقمع الثورة ، فأخذ الأهالى يحفرون الخنادق لمقاومتها وخلعوا قضبان السكة الحديدية، واعلنت الجمهورية وتختلف الراى حول هذه الظاهرة التاريخية فهى فى تقيمها النهائي ثورية ولكنها محدودة فى هذه الثورية، أما الطابع الثور فيمثل فى اعلانها الاستقلال، اما الطابع النورى المحدود فيتمثل فى اقامة حكومة للمحافظة على الملكية الزراعية فى زفتى أن لم يكن فى المديرية كلها .

وبينما انتشرت الإضطرابات فى انحاء الدلتا وفى الصعيد يوم ١٥ مارس حدثت اضطرابات خطيرة بنى سويف ، ولا سيما فى الواسطى بينما اقتضرا الإضطرابات فى المدن الواقعة جنوبهما على المظاهرات السليمة فنظم بعض المسيرات فى اسيوط وسوهاج وقنا .

وفى اسوان قطع التاثزون – بتشجيع من ناظر المدرسة القبطي – خطوط السكة الحديدية واسلاك التلغراف وحبسوا المدير ورفعوا علم الصليب والهلال ، وفى مديرية المنيا حدثت اعمال عنف دمرت فيها وسائل المواصلات واحرقت المخازن وصورت كميات الغلال التي جمعت لتسليمها الى الجيش واحداث الثورة في الاقلية كثيرة.

مما لا شك فيه أن اشتراك الفلاحين نى ثورة ١٩١٩ لم يكن اشتراكا منظما ولم يكن بفرض سياسى تابع عن رغبتهم في الاستقلال أو مساعدة البلاد فى الحصول على دستورها، ولم يكن اشتراكهم واندماجهم فى الثورة كان تحريضا من احد او انها حركة منظمة مذفو عة الأجر أوحركة بلشفية موجهة من الخارج كما كانت السلطات البريطانية فى مصر تنظر إلى الموقف انذاك ٠ وانما اشتركهم فى الثورة قدم بطريقة تلقائية، وكانت لهم دوافع خاصة تختلف عن دوافع قياده الثوره لقد كانوا يتحركون ظاهريا تحت قياده الوفد، ولكنهم من الناحيه الواقعيه كانوا يمارسون انتفاضه خاصه بهم هي التعبير عما اصابهم من الظلم الاجتماعي كما سبقت الاشاره. كان لقتالهم في سبيل لقمه العيش والدافع الاساسي لانتفاضتهم، اما العنف الذي مارسوه وبالشكل الذي حدث فقد كان اهم دافع له الانتقام من الاحتلال والاجانب والسراي، وكبار الملاك بصفه عامه، وان البعد الاجتماعي الذي اغرى الاجانب في كتابه المساله المصريه بان ما حدث في مصر بتأثير الثوره السوفيتيه التي حدثت عام ١٩١٧ هو غير صحيح بسبب البعد الجغرافي واختلاف القياده المصريه التي تنتمي منه في اوسطي وكبار الملاك.

وقد استعمل انجليز شتى اساليب الارهاب لكنه انقاس الناس، وقبضوا على كثير من الوجهاء والمحامين واعيان البلاد وزجوا بهم في السجون، وتعرضوا للاهانات الشديده، ومنهم على سبيل المثال معمور اسيوط الذي اتهم بالتحريض الثوره وتسليمهم الاسلحه، وقد شكلت لذلك المحاكم العسكريه التي حكمت بالاعدام على كثير من التكاثر بين، من كان رئيس الوزراء(محمد سعيد باشا) في تلك الوقت قد طلب التدخل في هذه الاحكام كما طلب من القائد العام الغاء المحاكم العسكريه واحالة الباقي لديها من القضيه الخاصه بحوادث الاضطرابات على السلطات المدنيه، والمحاكم العاديه خاصه ان بعد اعادة الهدوء في البلاد، وليس هذا فحسب فقد صورت الاوامر بالتهديد وتخريب البلاد حيث صدر انذار القائد العام في ٢٠ مارس بان كل حادث جديد من حوادث تدمير محطات السكك الحديديه والمهمات الحديدية يعاقب عليها باحرامة القريه التي هي اقرب من سواها الى مكان تدمير.

ناهيك عما قام به الجنود الانجليز في كثير من البلدان من فظائع لقمع الاضطرابات، فعلى سبيل المثال ما قام به الانجليزي في قريه العزيزيه بالبدرشين في ٢٥ مارس من الحوادث المؤلمه تشمئز منها النفوس، حيث قاموا بضرب الناس ونهب اموال و تمزيق ثياب النساء حتى تركوا عاريات بحجة التفتيش.

استقر رأي السلطات الانجليزية على نفى سعد وصاحبي الى جزيره سيشل شمال شرطه جزيره مدغشقر في ٢٩ ديسمبر ١٩٢١ حتى ١٨ اغسطس ١٩٢٢ حيث نقل الى جبل طارق مراعاة لصحته وعلم الوفد على دعم صفوفه في تقدم الى عضويته في ٣ يناير ١٩٢٢ علا من(علي الشمسي و علوي الجزار و مراد الشريعي و مرقص حنا وعبد القادر الجمال) وقد اصدر الوفد قرارا بتنظيم المقاومه السلميه كما سبقت الاشاره نص على نوعين: عدم التعاون والمقاطعه.

و اعتقلت السلطة العسكريه الاعضاء الذين وقعوا قرار المقاومه وهم: محمد الباسل، وانت واصف، وعلى ماهر، وجورج خياط، ومرقص حنا، وعلوي الجزار، مراد الشريعي، واصف بطرس غالي، واودعهم ثكنات قصر النيل كما عطلت الصحف التي نشرت هذا القرار وهي الاخبار المحروسه والنظام والامه والمقطم، ثم عادت فأذنت لهم بالظهور.

وفي ٢٨ يناير قبض البوليس على اعضاء جماعه من الطلبه واتهموا بتدبير اعتداء على عبد الخالق ثروت الذي كان يعمل على تشكيل الوزاره الجديده مؤيدا من المندوب السامي.

١- عدم قبول مشروع كيرزون والمذكره تفسيريه الملحقه به.

٢- تصريح الحكومه البريطانيه بالغاء الحمايه والاعتراف باستقلال مصر.

٣- اعاده وزاره الخارجيه والتمثيل الخارجي بسفراء وقناصل.

٤- انشاء برلمان تكون له السلطة العامه وتكون الحكومه مسؤوله امامه

٥ – اطلاق يد الحكومة بلا مشارك فى جفيع اعمال الدولة .

٦- لا يكون للمستشارين الإنجليز فى الوزارات إلا رأي استشارى وإلغاء حق المستشار المالى فى حضور جلسات مجلس الوزراء .

٧- حذف وظائف المستشارين ما عدا مستشار المالية ومستشار الحقانية .

٨- استبدال الموظفين الأجانب بموظفين مصريين .

٩- رفع الأحكام العسكرية والإفراج عن المعتقلين. وإعادة المبعدين .

١٠- الدخول فى مفاوضات جديدة مع الإنجليز بعد تشكيل البرلمان .

١١- يكون قبول الشروط بمقتضى وثائق مكتوبة من الحروب الإنجليزية .

ثالثا: تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢م:

رفع اللنبى شروط ثروت لتأليف الوزارة التي سبق ذكرها ، مع انجلترا عن طريق هيئة معتمدة من البرلمان الذي سيكون له القول الفصل فى نتيجة المفاوضات على ان تستبقي فقط للتسوية أربع مسائل هى :

١- تأمين المواصلات الأمبراطورية البريطانية .

٢- الدفاع عن مصر ضد أى أعتداء أو تدخل اجنبي مباشر وغير مباشر .

٣- حماية المصالح الأجنية وحماية الأقليات .

٤- السودان

وقد اختتم المشروع المعدل على وثيقتين هامتين :

الأولى : تصريح بإنهاء الحماية على مصر مع تحفظات أربعة .

الثاني : كتاب مفصل إلى السلطان والكتاب المفصل يشتمل على أحدى عشر فقرة تستهدف الأربع الأولى منها إزالة سوء التفاهم فيما يتعلق بتبليغ ٣ ديسمبر ، وتتناول الخمسة الدفاع عن الموارد التى وردت فى مشروع كيزون بشأن المستشارين

البريطـانيين فـى وزارتـى الماليـة والحقانيـة » وان اصـدق رغبـات الحكومـة البريطانيـة واخلصـها هـو أن تتـرك للمصـريين إدارة شـئونهم، علـى عكـس مـا بقيـت عليـه هـذه الفقـرة الخامسـة والسادسـة أيضـا، أمـا الفكـرة السـابعة فتسـوع التـدابير الاسـتثنائية التـى اتخـذت ضـد سـعد زغلـول بـان الغـرض منهـا لـم يعـد وضـع حـد لتهـيج ضـار قـد يكـون لتوجيهـة إلـى أهـواء التامـة نتـاتج تـذهب بثمـرة الجهـود القوميـة المصـرية وتتضـمن الفقرتـان التاسـعة والعاشـرة الموافقـة علـى المبـاديء التـى اشـتمل عليهـا برنـامج ثـروت – الاولـى بشـان اعـادة وزيـر الخارجيـة وتحقيـق التمثيـل السياسـى والقنصـلي لمصـر والثانيـة بشـأن البرلمـان – وهـى النقرة التى ذكرنا انها تختلف عن المشروع عليه.

أن تصـريح ٢٨ فبرايـر ١٩٢٢ يتضـمن انتهـاء الحمايـة البريطانيـة والاعتـراف بمصـر دولـة مسـتقلة ذات سـيادة، وهـذه اول مـرة صـدر فيهـا هـذا الاعـلان منـذ الحـرب العالميـة الاولـى، فهـذا الاعـلان هـو بلاشـك مكسـب لمصـر، مكسـب سياسـي ومعنـوي، وترتـب عليـه اعـادة منصـب وزيـر الخارجيـة الـذي ألغـى فـى عهـد الحمايـة وتحقيـق التمثيـل السياسـى والقنصـلى لمصـر ، كمـا ان الإعتـر اف بمصـر دولـة مسـتقلة ذات سـيادة ازال العقبة التى كانت تعترض فلا أعلان الدستور .

وهذا نص التقارير :

بمـا ان حكومـة جلالـة الملـك عمـلا بنواياهـا التـى جـاهرت بهـا ترغـب فـى الحـال فى الإعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة .

وبمـا أن العلاقـات بـين حكومـة جلالـة الملـك وبـين مصـر أهميـة جوهريـة للأمبراطورية البريطانية، فبموجب هذا نعلن المبادئ الآتية :-

١- انتهـت الحمايـة البريطانيـة علـى مصـر ، وتكـون مصـر دولـة مسـتقلة ذات سيادة .

٢- حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضمينات (اقرار الإجراءات التى اتخذت باسم السلطة العسكرية) نافذ العمل على جميع مساكن مصر تلغى العرفية التى اعلنت فى ٢ نوفمبر ١٩١٤.

٣- إلى ان حين الوقت الذى يتسنى فيه ابرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالامور الآتى بيانها وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الطرفين تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولى هذه الامور وهى.:

٤- تامين مواصلات الإمبراطورية البريطانية فى مصر

٥- الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات آو بالوساطة .

٦- حماية المصالح الاجنبية فى مصر وحماية الأقليات.

٧ . السودان

وحتى تبرم هذه الاتفاقات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه امور على ما هو علية الآن.

وحينئذ قبل ثروت باشا تشكيل الوزارة من اول عمل بدأ به هو تشكيل لجنة الدستور -

وإذا لو لم تحتفظ انجلترا بالشروط الأربعة السابقة لكان لجيشها المقيم بالبلاد الكفاية لتحقيق كل دعوى تدعيها وتضييع كل استقلال تعتصم به البلاد المحتلة، فلذا أضيفت إلى القوة العسكرية هذه الشروط كما تريدها بريطانيا فالذي يبقى من الاستقال لا يساوي عناءه والذي يبقى من الحماية او من الضم الصريح هو الجوهر الصميم الذي ليس يعني القوى شئ سواه.

تحدث سعد زغلول بعد عودته من المنفى من تصريح ٢٨ فبراير فقال على اسلوبه في سرد الامثال: " هو ناقة البدوي التي تباع بمائة درهم وتباع التميمةالتي في

رقبتها بألف ولكن لا تباع الناقة بغير التميمة... فما أفلحها من صفقة (لولا الملعونة في رقبتها).

حقا إن بقاء الإحتلال البريطانى يجعل الإعتراف بالإستقلال صوريا أكثر منه جديا ، لأن الإحتلال هادم للإستقلال . أن التصريح يكون ضارا لو قلبته الأمة وارتضت ب او اعتبرته خاتمه الجهاد ، اما إذا كانت ماضية فى جهادها فإنه بلا شك فوز لها فى معركة من سلسلة المعارك التى يتألف منه نضالها القومى الطويل .

إن ميزة التصريح أنه إعلان من جانب واحد وهو انجلترا وليس فيه أرتباط او قبول من جانب مصر » أى أن مصر لم تقيد بموجبه باى قيد ، ولا تنازلت عن أى حق ، ولا تقيدت بالتحفظات الواردة فيه . وبتصريح ٢٨ فبراير امكن إعادة وزارة الخارجية المصرية ، وقد تولى هذه الوزارة رئيس الوزراء (عبد الخالق ثروت) نفسه .

وقد وجهت كثير من الإنتقادات لثرون باشا ووزارته وقد تمثلت فى تعيينه سكرتير عام انجلترا لوزارة ألخارجية" المستر كوين بويد " وتغلغل النفوذ الغنجليذى فى الوزارات المصرية . واستمرار الاحكام العرفية، وعث قانون المطبوعات على عهد وزاراته والذى كان قائما على عهد الإحتلال ، كذلك ما لجأت اليه وزارته من ترقية بعض المنتمين إليها دون استئذان السراى هذا فضلا عن مسألة السودان – إذ تعرض ثروت للإنتقاد بسبب التزامه الصمت إزاء ما قامت به السياسة البريطانية من تصرفات متعددة ومتكررة، بقصد الفصل بينه وبين مصر ء بل لقد القى اللوم على وزارته عدم اشتراطها – فى المفاوضات التي سبقت تاليفها – تقرر بطلان اتفاقية عام ١٨٩٩، وما أدى إليه هذا التساهل من اطماع إنجليز " فى أن يزيدوا مركزهم السودان تثبيتا.

شكلت وزارة ثروت لجنة لوضع الدستور تحت رناسة حسين رشدى باشا فى ٣ ابريل ١٩٢٢ ورفض الوفد والحزب الوطنى الإشتراك فيها وحظيت وزارة ثروت بتأييد ومباركة دار المندوب السامى ، فقد اعتبرها الدار تنفيذاً لسياستها القائمة على الأخذ بيد المعتدلين فى مواجهة من أسمتهم المتطرفين .

وفـى اكتـوبر ١٩٢٢ ، كـون المنقسـمون حـزب الأحـرار السـتوريين تحـت رئاسـة عـدلى يكـن ، وكـان وجـود هـذا الحـزب موضـع إطمتنـان السياسـية البريطانيـة إذ كانـت تهـدد بع كل هيئة نيابية لا تميل إلى التسليم فى حقوق البلاد .

انـتهج الملـك سياسـة بـث العراقيـل فـي طريـق الـوزارة المصـرية ممـا بـدا واضـحا فـي رفضـه لانعقـاد مجلـس الـوزراء لبضـعة اسـابيع ممـا ترتـب عليـه تعطيـل سـير الاعمـال الحكوميـة الـى حـد خطيـر، وتـدخل المنـدوب السـامي، ولكـن الملـك بـدأ التقـرب الـى الوفـد بـين أغسـطس – نـوفمبر وتسـجل التقـارير البريطانيـة أن التـدابير الـذى انتهـى باسـقاط ثروت كان بإتقان بين الملك والوفد.

علـى أيـة حـال فقـد أضـعف مركـز ثـروت لـدى المنـدوب السـامى بـالخلاف حـول لقـب ملـك مصـر والسـودان عمـل أن الملـك لجـا إلـى إحـراج ثـروت بـأن طلـب منـه السـعى لـدى الإنجيـز للإفـراج عـن سـعد زغلـول – وعلـم ثـروت فـى النهايـة أن الملـك يـدبر للإعتـداء علية عـن طريـق الوفـديين فـى ٣٠ نـوفمبر فبـادر ثـروت إلـى تقـديم اسـتقالته قبـل .تنفيـذ هـذا الإعتداء بيوم ـواحد وقبلها الملك وألف ".توفيق نسيم " رئيس الديون–الوزارة الجديدة .

فـراح أنصـار سـعد زغلـول بـوزارة توفيـق نسـيم وهللـوإ لكنهـا مـا لبثـت أن وافقـت الإنجليـز علـى مطلـبهم فـى ان ينعـى الدسـتور علـى أن يلقـب الملـك بملـك متصـر وأن يؤجـل موضـوع السـودان إلـى أن يـتم الاتفـاق بشـانة كمـا حصـل تعـديل فـى بعـض النصـوص الأخـرى ، ولـم يمـض علـى توفيـق نسـيم اكثـر مـن شـهرين حنـى اسـتقال بسـبب كراهيـة الشـعب لـه وخلفـه" يحـي ابـراهيم باشـا " الـذى اصـدرت حكومتـة مرسـوماً بنفـاذ الدسـتور فـى ١٥ مـارس١٩٢٣ معـدلا بمـا حقـق رغبـات الإنجليـز وبعـض رغبـات الملـك . تم الإفراج عن :سعد فى مارس ١٩٢٣.

وكانت القواعد الأساسية كالتالى :-

١-. مصر-دولة حرة ذات سيادة وحكومتها ملكية وراثية.

٢- جميع السلطات مصدرها الأمة.

٣- مبدأ المساواة بين المصريين فى التمتع بالحقوق المدنية والسياسية .

٤- حق ولاية المناصب مقصورة على المصريين ولا يولى الاجانب من هذه المناصب إلى ما يعينة القانون في الأحوال الإستثنائية .

٥- الحرية الشخصية وحرية الإعتقاد وحرية الراى مكفولة ولا يجوز القبض على أى إنسان ولا حبسة إلى وفق احكام القانون -

٦- حرية الصحافة

٧- لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون .

٨- حظر نفي اي مصري من الديار المصرية .

٩- قرار حرمة المنازل.

١٠ قرار حرمة الملكية فلا ينزع من أحد ملكه إلا للمنفعة العامة.

١١- التعليم الاولي الزامي ومجاني للمصريين – بنين وبنات.

١٢- قرر حق الاجتماع وتكوين الجمعيات.

١٣-القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون.

١٤- يتكةن البرلمان من مجلسين: مجلس الشيوخ ومجلس النواب.

١٥- الوزارة مسئولة أمام مجلس النواب ، فإذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بها وجب تقديم استقالتها ، وللملك حق حل مجلس النواب .

١٦- الملك يتولى سلطتة بواسطة وزارئه -

١٧- لا يصدر قانون إلى إذا أقره البرلمان وصدق علية الملك .

١٨- لا يجوز بأية حال تعطيل حكم من احكام الدستور إلى أن يكون وقتيا فى زمن الحرب أو أثناء قيام الأحكام العرفية .

١٩- يدعو الملك البرلمان سنويا إلى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر فإذا لم يدع إلى ذلك يجتمع بحكم القانون فى اليوم المذكور .

أعلن الدستور ثم صدر قانون الانتخاب في ٣٠ ابريل ١٩٢٣ وقد اعتبر سعد أن تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ نكبة وطنية، كما إنه سمى لجنة مشروع الدستور " لجنة الأشقياء ' ولكن دخل سعد زغلول الإنتخابات وامام تيار الدعاية الجارف ظهر حزب فى الإنتخابات باغلبية ساحقة تقترب من التسعين فى المائة .

الخرائط

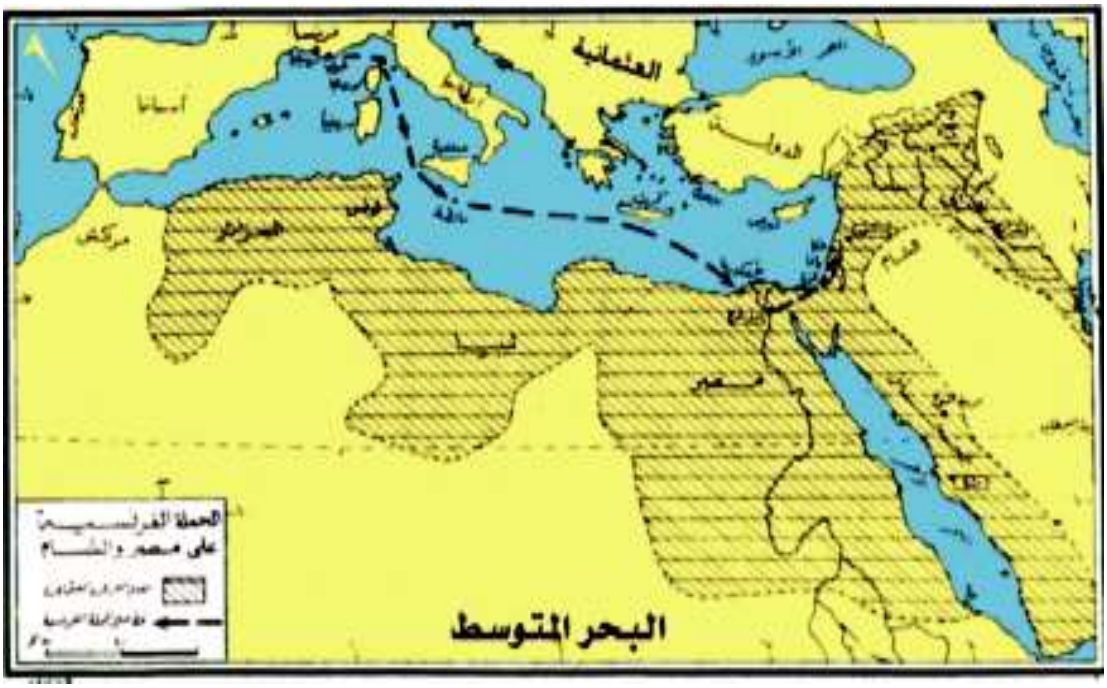

خط سير الحملة الفرنسية في مصر والشام

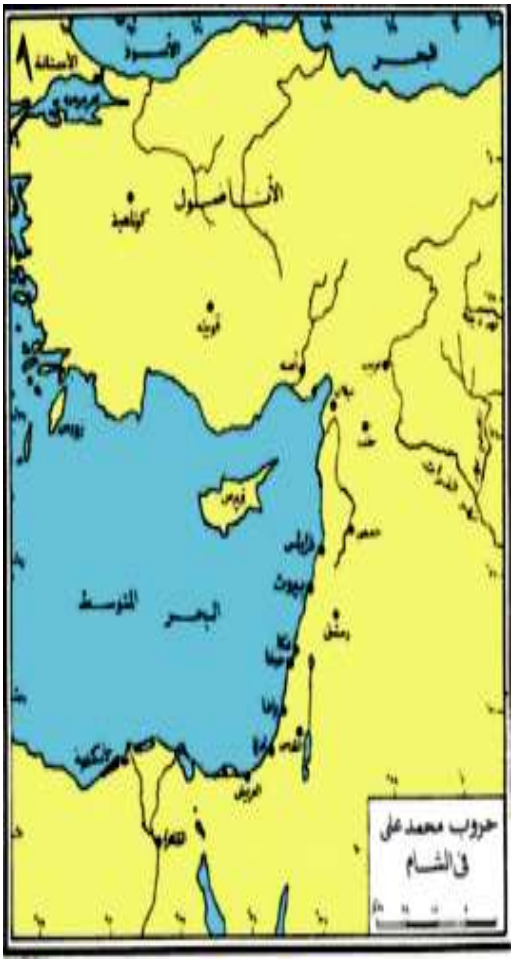

حروب محمد علي في الشام

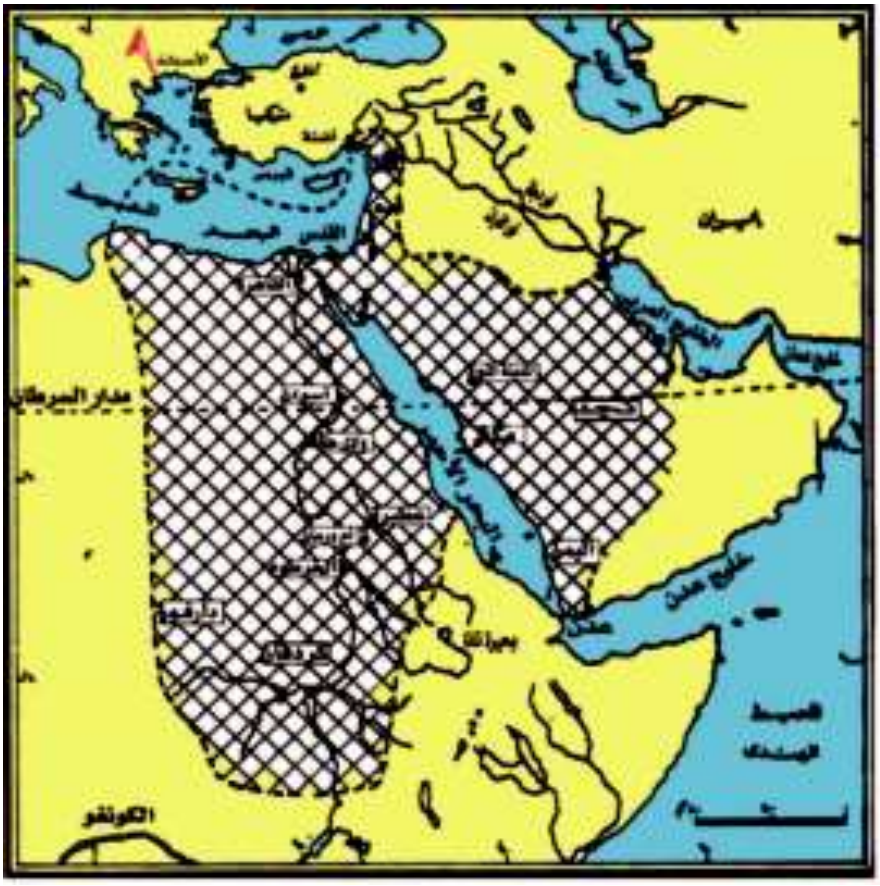

الدولة المصرية في عهد محمد علي

الدولة المصرية في عهد الخديو إسماعيل

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

- أشرف محمد عبد الرحمن مؤنس: تاريخ مصر الحديث، مكتبة الآداب، القاهرة،٢٠١٨م.
- جاد طه: معالم تاريخ مصر الحديث والمعاصر، دار الفكر العربي ، القاهرة، ١٩٨٥م.
- جرجي زيدان: مصر العثمانية، دار الهلال، القاهرة ،١٩١١م.
- جلال يحيى: مصر الحديثة(١٥١٧- ١٨٠٥)، منشاة المعارف، الإسكندرية ، د.ت.
- زين العابدين شمس الدين: الدولة والمجتمع في مصر في القرن ١٩، دار الكتب المصرية والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٧م.
- شوقي الجمل، عبد الله عبد الرازق ابراهيم: تاريخ مصر المعاصر، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٧م.
- صلاح احمد هريدي: تاريخ مصر الحديث والمعاصر(١٥١٧- ١٨٨٢) ، الاسكندرية، ١٩٩٧م.
- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: فصول من تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في العصر العثماني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٠م .
- عبد العزيز نوار، عاصم دسوقي وآخرون: تاريخ مصر والعرب الحديث المعاصر، الادارة المركزية لشئون الكتب، ٢٠١٩/٢٠٢٠م.
- عمر الاسكندري، سليم حسن: تاريخ مصر من الفتح العثماني الى قبيل الوقت الحاضر، مؤسسه هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٢ م.
- عمر عبد العزيز عمر: تاريخ مصر الحديث والمعاصر(١٥١٧-١٩٥٢م)، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٩م.
- يونان لبيب رزق: المرجع في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، المجلس الاعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٩م.